



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

دار القرآن الكريم
مدینة آیة القدر العظمیٰ علیہا السلام

رسائل
الشریف المرتضیٰ

المجموعة الثالثة

إعداد
السید محمد رفیع ہاشمی

تقديم و اشارة
السید محمد احمد الحسینی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسائل الشريف المرتضى

کاتب:

سیدمهدی رجایی

نشرت فی الطباعة:

مکتبه آیه الله المرعشی النجفی العامه - قم

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	رسائل الشريف المرتضى المجلد ٣
١٠	اشاره
١٠	اشاره
٩٢	٣٠- أجوبه المسائل القرآنيه
٩٢	اشاره
٩٤	وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه
٩٥	مسأله فى تفسير آيه و السابقون الأولون من المهاجرين إلخ
١٠٢	مسأله المراد من الصاعقه و الرجفه فى الآيتين
١٠٣	مسأله كيفيه نجاه هود عليه من الريح المهلك
١٠٤	مسأله الإشكال الوارد فى آيه « وَ لَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ إِنْخ »
١٠٦	مسأله قوله تعالى « قُلْ تَعَالَوْا أَنُلْ مَا حَزَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْنَكُمْ » إلخ
١١٠	مسأله قوله تعالى كَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا
١١١	قوله تعالى ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا إِنْخ
١١٢	قوله تعالى أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَ قَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ
١١٣	قوله تعالى وَ إِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ إِنْخ
١١٤	قوله تعالى وَ مَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ بِي وَ لَا بِكُمْ
١١٤	قوله تعالى فَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ إِنْخ
١١٧	مسأله قوله تعالى قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُوعُونَ إِلَى قَوْمِ
١٢٠	مسأله قوله تعالى أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ إِنْخ
١٢٠	اشاره
١٢١	الجواب:
١٢٤	مسأله قوله تعالى فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ
١٢٤	اشاره

- الجواب: ١٢٤
- ١٢٤ مسأله قوله تعالى وَ إِذْ نَبَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ النَّبِيِّ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي
- ١٣٠ ٣١- أجوبه مسائل متفرقه من الحديث و غيره
- ١٣٠ اشاره
- ١٣٢ معنى نقصان الدين و العقل فى النساء
- ١٣٣ تفسير قوله عليه السلام: الولد للفراش و للعاهر الحجر
- ١٣٤ وجه نهى النبى «ص» عن أكل الثوم
- ١٣٥ حول كلام ابن جنى فى حذف علامه التأنيث
- ١٣٧ تفسير قوله تعالى وَ لَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِخ
- ١٣٧ حكم أموال السلطان
- ١٣٨ حكم التصدق بالمال الحرام
- ١٣٩ جواز التزكيه من المال الأخر
- ١٣٩ صحه حمل رأس الحسين عليه السلام الى الشام
- ١٣٩ علم الوصى بساعه وفاته و عدمه
- ١٤٠ حكم عباده ولد الزنا
- ١٤٢ مشاهده المحتضر الامام عليه السلام قبل موته
- ١٤٣ مسأله بيان قوله : أنا و أنت يا على كهاتين
- ١٤٤ مسأله فى الرجعه من جمله الدمشقيات
- ١٤٨ مسأله من كلام لعلى عليه السلام يتبرأ من الظلم
- ١٤٩ فصل: استدلال جمهور المسلمين على أن السماوات سبع و أن الأرضين سبع
- ١٥٠ مسأله فى فدى
- ١٥٠ اشاره
- ١٥١ الجواب:
- ١٥٣ فصل فى الغيبه
- ١٥٤ فصل: و سئل (رضى الله عنه) عن الحال بعد امام الزمان عليه السلام فى الإمامه
- ١٥٥ حول خبر نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه

- ١٥٤-----مسأله فى تفصيل فاطمه عليها السلام
- ١٥٤-----اشاره
- ١٥٤-----الجواب:
- ١٥٧-----مسأله إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته
- ١٥٧-----اشاره
- ١٥٨-----الجواب:
- ١٥٩-----كلام فى حقيقه الجوهر
- ١٥٩-----اشاره
- ١٦٠-----الجواب و بالله التوفيق:
- ١٦٢-----٣٢- مسأله فى من يتولى غسل الامام
- ١٦٨-----٣٣- عدم وجوب غسل الرجلين فى الطهاره
- ١٦٨-----اشاره
- ١٧٠-----قال السيد قدس الله روحه:
- ١٨٤-----٣٤- مسأله فى الحسن و القبح العقلى
- ١٩٢-----٣٥- مسأله فى المسح على الخفين
- ١٩٢-----اشاره
- ١٩٢-----الجواب:
- ١٩٦-----٣٦- مسأله فى خلق الافعال
- ٢١٠-----٣٧- مسأله فى الإجماع
- ٢١٠-----ان قال قائل:
- ٢١١-----الجواب:
- ٢١٦-----٣٨- مسأله فى عله خذلان أهل البيت «ع» و عدم نصرتهم
- ٢٣٠-----٣٩- أقاويل العرب فى الجاهليه
- ٢٣٠-----اشاره
- ٢٣٨-----فصل فى ذكر مذاهب أهل الأصنام و ذكر بيوت النيران المعظمه
- ٢٤٢-----٤٠- مسأله فى قول النبى : نيه المؤمن خير من عمله

- ٢٥٠ ٤١- مسأله فى عله مبايعه أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر
- ٢٥٠ اشاره
- ٢٥٣ الجواب و بالله التوفيق:
- ٢٥٨ ٤٢- مسأله فى الجواب عن الشبهات الوارده لخبر الغدير
- ٢٦٤ ٤٣- مسأله فى إرث الأولاد
- ٢٧٨ ٤٤- مسأله عدم تخطئه العامل بخبر الواحد
- ٢٧٨ اشاره
- ٢٧٨ الجواب:
- ٢٨٢ ٤٥- مسأله فى استلام الحجر
- ٢٨٢ اشاره
- ٢٨٤ الجواب:
- ٢٨٨ ٤٦- مسأله فى نفى الرؤيه
- ٢٩٤ ٤٧- تفسير الآيات المتشابهه من القرآن
- ٢٩٤ تفسير سوره الحمد
- ٢٩٤ اشاره
- ٢٩٤ مسائل
- ٢٩٤ اشاره
- ٢٩٧ متشابه فاتحه الكتاب
- ٢٩٨ مسأله
- ٣٠٠ مسأله
- ٣٠٠ مسأله
- ٣٠٢ مسأله
- ٣٠٣ مسأله:
- ٣٠٤ مسأله
- ٣٠٦ سوره البقره
- ٣٠٦ اشاره

٣٠٧ ----- تفسير «الم»

٣١٨ ----- مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد

٣٢٦ ----- مسألة في عله امتناع على عليه السلام- عن محاربه الغاصبين لحقه بعد الرسول صلى الله عليه و آله-

٣٢٦ ----- قال الشريف الأجل المرتضى رضى الله عنه- : ان سأل سائل

٣٢٧ ----- الجواب:

٣٣٢ ----- مسألة في العصمه

٣٣٨ ----- مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر

٣٣٨ ----- اشاره

٣٤٠ ----- الجواب:

٣٤٤ ----- تعريف مركز

سرشناسه: انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱۴ - ۱۲۸۱ ق.

عنوان قراردادی: فرائد الاصول

رسائل الشريف المرتضى، تالیف سید ابوالقاسم علی بن حسین موسوی بغدادی، معروف به شریف مرتضی یا علم الهدی (م ۴۳۶ ق) در علم اصول است.

عنوان و نام پدیدآور: رسائل الشريف المرتضى / تقدیم و اشراف احمد الحسینی؛ اعداد مهدی الرجائی.

مشخصات نشر: قم: دارالقرآن الکریم: مدرسه آیه العظمی الکلیپایگانی، ۱۴ ق. = ۱۳-

مشخصات ظاهری: ۴ ج.

فروست: رسائل الشريف المرتضى؛ ۳.

جمل العلم و العمل؛ ۳۰.

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد سوم، ۱۴۰۵ ق. = ۱۳۶۴.

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: اصول فقه شیعه

شناسه افزوده: حسینی، احمد

شناسه افزوده: رجایی، سید مهدی، ۱۳۳۶ -

رده بندی کنگره: BP۱۵۹/الف ۸ ف ۴ ۱۳۰۰ ی

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۰-۵۶۶۱

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٤

رسائل الشريف المرتضى

تقديم و اشراف احمد الحسينى

اعداد مهدي الرجائي.

ص: ٦

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله كما هو أهله ومستحقه، وصلى الله على سيد الأنبياء محمد وعترته الأبرار الأخيار، صلاة لا انقطاع لمددها ولا انتهاء لعددتها، وسلم وكرم.

أما بعد: فقد أجتب إلى ما سألتني الأستاذ - أدام الله تأييده - من إملاء مختصر محيط^(١) بما يجب اعتقاده من جميع أصول الدين، ثم ما يجب عمله من الشرعيات التي لا ينكاد^(٢) المكلف من وجوبها عليه، لعموم^(٣) البلوى بها، ولم أخل شيئاً " مما يجب اعتقاده من إشاره إلى دليله وجهه عمله،^(٤) على صغر الحجم وشده الاختصار.

ص: ٩

-
- ١- في متن شرح الجمل للقاضي ابن البراج: يحيط.
 - ٢- في (ش) لا يكاد ينفك المكلف.
 - ٣- في (ش) من عموم.
 - ٤- في (ش) علمه.

ولن يستغنى عن هذا الكتاب مبتد تعليما " وتبصره، ومنته تنبيها " وتذكره.

ومن الله استمد المعونه والتوفيق، وما المرجو لهما إلا فضله وما المعلق بهما إلا حبله، وهو حسبي ونعم الوكيل.

باب (ما يجب اعتقاده فى أبواب التوحيد) الأجسام محدثه، لأنها لم تسبق الحوادث، فلها حكمها فى الحدوث.

ولا بد لها من محدث كالصياغه والكتابه، ولا بد من كونه قادرا "، لتعذر الفعل على من لم يكن قادرا " ويتيسر على من كان كذلك.

ولا بد من كون محدثها عالما "، وهذا الضرب من التعلق لا يصلح إلا من الموجود كونه قديما "، لانتهاء الحوادث إليه.

ويجب كونه حيا "، وإلا لم يصح كونه قادرا " عالما " فضلا عن وجوبه.

ويجب أن يكون مدركا " إذ أوجد المدركات، لاقتضاء كونه حيا ".

ووجب كونه سميعا " بصيرا "، لأنه يجب أن يدرك المدركات إذا وجدت، وهذه فائده قولنا سميع بصير ومن صفاته.

وإن كانتا عن عله كونه مريدا " وكارها "، لأنه تعالى قد أمر وأخبر ونهى، ولا يكون الأمر والخبر أمرا " ولا خبرا " إلا بإرادته، والنهى لا يكون نهيا " إلا بكراهه، ولا يجوز أن يستحق هاتين الصفتين لنفسه، لوجوب كونه مريدا " كارها " للشئ الواحد على الوجه الواحد، ولا- لعله قديمه لما سنبطل به الصفات القديمه ولا- لعله محدثه فى غير حى لافتقاره الإراده إلى نيه، ولا لعله موجوده فى حى لوجوب رجوع حكمها إلى ذلك، فلم يبق إلا لأن توجد لا فى محل.

ولا يجوز أن يكون له في نفسه صفه زائده على ما ذكرناه لأنه لا حكم لها) معقول من الصفات، ويفضى إلى الجهالات.

ويجب أن يكون قادرا " فيما لم يزل، لأنه لو تجدد له ذلك لم يكن إلا لقدره محدثه، ولا يمكن استناد أحداثها إلا إليه، فيؤدى إلى تعلق كونه قادرا " بكونه محدثا "، وكونه محدثا " إلى كونه قادرا "، وثبوت كونه قادرا " فيما لم يزد يقتضى أن يكون فيما لم يزل حيا " موجودا ".

ويجب أن يكون عالما " فيما لم يزل، لأن تجدد كونه عالما " يقتضى أن يكون بحدوث علم، والعلم لا يقع إلا ممن هو عالم.

ووجوب هذه الصفات له تدل على أنها نفسيه، وادعاء وجوبها لمعان قديمه تبطل صفات النفس، ولأن الاشتراك فى المقدم يوجب التماثل والمشاركه فى سائر صفات النفس، ولا يجوز خروجه تعالى عن هذه الصفات لاستنادها إلى النفس.

ويجب كونه تعالى غنيا " غير محتاج، لأن الحاجه تقتضى أن يكون ينتفع ويستنصر، ويؤدى إلى كونه جسما ". ولا يجوز أن يقال لصفه الجواهر والأجسام والأعراض لقدمه وحدوثه هذه أجمع، ولأنه فاعل للأجسام، والجسم يتعذر عليه فعل الجسم.

ولا يجوز عليه تعالى الرؤيه، لأنه كان يجب مع ارتفاع الموانع وصحه أبصارنا أن نراه، وبمثل ذلك نعلم أنه لا يدرك بسائر الأجسام.

ويجب أن يكون تعالى واحدا " لا ثانى له فى القدم، لأن إثبات ثان يؤدى إلى إثبات ذاتين لا حكم لهما يزيد على حكم الذات الواحد. ويؤدى أيضا " إلى تعذر الفعل على القادر من غير جهه منع معقول. وإذا بطل قديم ثان بطل قول الثنويه والنصارى والمجوس.

باب (بيان ما يجب اعتقاده في أبواب العدل كلها وما) (يتصل بها سوى النبوه والإمامه وسوى) (ذكر الآجال والأرزاق والأسعار) (فإننا اعتمدنا تأخيرها) يجب أن يكون تعالى قادرا " على القبيح لأنه قادر لنفسه واحد حالا منافي كوننا قادرين، ولا يجوز أن يفعل القبيح لعلمه بقبحه ولأنه غنى عنه. ولا يجرى فيما ذكرناه مجرى الحسن، لأن الحسن قد يفعله لحسنه لا لحاجه إليه.

ولا يجوز أن يريد تعالى القبيح، لأنه إذا أراد به ياراده محدثه كانت قبيحه، وهو تعالى لا يفعل شيئا " من القبائح تعالى عن ذلك وإن أراد لنفسه وجب أن يكون تعالى على صفة نقص، وصفات النقص كلها عنه منتفيه.

وهو تعالى متكلم، وبالسَّمع يعلم ذلك. وكلامه فعله، لأن هذه الإضافه تقتضى الفعلية كالضرب وسائر الأفعال.

والأفعال الظاهره من العباد التابعه لقصودهم وأحوالهم هم المحدثون لها دونه تعالى، لوجوب وقوعها بحسب أحوالهم، ولأن أحكامها راجعه إليهم من مدح أو ذم. وهذان الوجهان معتمدان أيضا " في الأفعال المتولده، وقدرتنا لا تتعلق إلا بحدوث الأفعال لاتباع هذا التعلق صحه الحدوث نفيًا " وإثباتًا "، وهى متعلقه بالضدين، لتمكن كل قادر غير ممنوع من التنقل فى الجهات، وهى متقدمه للفعل، لأنها ليست بعلة ولا- موجه وإنما يحتاج إليها ليكون الفعل محدثًا " فإذا وجد استغنى عنها، وتكليف ما ليس بقادر فى القبح كتكليف العاجز، وقد

كلف الله تعالى من تكاملت فيه شروط التكليف من العقلاء.

ووجه حسن التكليف: إنه تعريض لنفع عظيم لا يوصل إليه إلا به، والتعريض للشئ في حكم إيصاله. والنفع الذى أشرنا إليه هو الثواب، لأنه لا- يحسن الابتداء به وإنما يحسن مستحقاً، ولا يستحق إلا بالطاعات، ولحسن تكليف من علم الله تعالى أنه يكفر، لأن وجه الحسن ثابت فيه، وهو التعريض للثواب.

وعلمه أن يكفر ليس بوجه قبح، لأننا نستحسن أن ندعوا إلى الدين فى حاله الواحده جميع الكفار لو جمعوا لنا مع العلم بأن جميعهم لا- يؤمن. ونعرض الطعام على من يغلب ظننا أنه لا يأكله، ونرشد إلى الطريق من نظن أنه لا يقبل، ويحسن ذلك منا مع غلبه الظن. وكان طريق حسنه أو قبحه المنافع والمضار قام الظن فيه مقام العلم.

ولا بد من انقطاع التكليف، وإلا لانتقض الغرض من التعريض للثواب، والحقى المكلف هو هذه الجملة المشاهده، لأن الادراك يقع بكل عضو منها، ويبتدئ الفعل فى أطرافها، ويخف عليها إذا حمل باليدين ما يثقل ويتعذر إذا حمل باليد الواحده. وما يعلم الله تعالى أن المكلف يختار عنده الطاعه ويكون إلى اختيارها أقرب، ولولاه لم يكن من ذلك يجب أن يفعله، لأن التكليف يوجب ذلك، قياساً " إلى من دعى إلى طعام وغلب على ظنه أن من دعاه إليه لا يحضر ببعض الأفعال التى لا مشقه فيها، وهذا هو المسمى (لطفاً)".

ولا فرق فى الوجوب بين اللطف والتمكين، وقبح منع أحدهما كقبح منع الآخر.

والأصلح فيما يعود إلى الدنيا غير واجب، لأنه لو وجب لأدى إلى وجوب ما لا يتناهى، ولكان القديم تعالى غير منفك فى حال من الأحوال بالواجب.

وقد يفعل الله الألم في البالغين والأطفال والبهائم. ووجه حسن ذلك في الدنيا: لأنه يتضمن اعتباراً " يخرج به من أن يكون عبثاً " أو عوضاً " يخرج به من أن يكون ظلماً ". فأما المفعول منه في الآخرة فوجه حسن فعله الاستحقاق فقط.

ولا- يجوز أن يحسن الألم للعوض فقط، لأنه يؤدي إلى حسن إيلاء الغير بالضرب، لا لشيء إلا لإيصال النفع واستيجار من ينقل الماء من نهر إلى نهر آخر، لا لغرض بل للعوض.

ولا اعتبار في حسنه للتراضى، لأن التراضى إنما يعتبر فيما يشتهه من المنافع، فأما ما لا يشبهه في اختيار العقلاء لمثله إذا عرفوه لبلوغه أقصى المبالغ فلا اعتبار فيه بالتراضى.

ولا يجوز أن يفعل الله تعالى الألم لدفع الضرر من غير عوض عليه، كما يفعل أحدنا بغيره. والوجه فيه أن الألم إنما يحسن لدفع الضرر في الموضع الذى لا- يندفع إلا به، والقديم تعالى قادر على دفع كل ضرر عن المكلف من غير أن يؤلمه، والعوض هو النفع المستحق العارى من تعظيم وإجلال. والعوض منقطع، لأنه جار مجرى المئامنه والأرش، فلو كان دائماً " لكان العلم بدوامه شرطاً " فى حسنه، فكان لا يحسن من أحدنا تحمل الألم لعوض كما لا يحسن تحمل ذلك من غير عوض وأما فعل من الألم بأمره تعالى، والعوض على غيره بالتعويض له. نحو من عرض طفلاً للبرد الشديد فتألم بذلك، فالعوض هاهنا على المعوض للألم على فاعل الألم، وصار ذلك الألم كأنه من فعل المعوض.

والأولى أن يكون من فعل الألم على وجه الظلم منا لغيرنا فى الحال مستحقاً " من العوض المبلغ الذى لم يستحق فعله عليه.

والوجه فى ذلك: أنه لو لم يكن لذلك مستحقاً " لم يكن الانتصاف منه ممكناً " مع وجوب الانتصاف، بخلاف ما قال أبو هاشم، (١)، فإنه أجاز أن يكون ممن لا يخرج من الدنيا إلا وقد استحق ذلك، وقد كلف الله تعالى من أكمل عقله النظر فى طريق معرفته.

ثم وهذا الواجب أول الواجبات على العاقل، لأن جميعها عند السائل يجب تأخيرها أو يجوز ذلك فيه.

ووجه وجوب هذا النظر: وجوب المعرفة التى يؤدى إليها. ووجه وجوب المعرفة: أن العلم باستحقاق الثواب والعقاب الذى هو لطف فى فعل الواجب العقلى لا يتم إلا بحصول هذه المعرفة، وما لا يتم الواجب إلا به واجب.

والنظر هو الفكر، ويعلمه أحدنا من نفسه ضروره، وإنما يجب على هذا النظر إذا خاف من تركه وإهماله، وإنما يخاف الضرر بالتخويف من العباد إذا كان ناشئاً " بينهم، أو بأن يتدنى فى الفكر فى أماره الخوف من ترك النظر، أو بأن يخطر الله تعالى بباله ما يدعوه إلى النظر ويخوفه من الإهمال. والأولى فى خاطر أن يكون كاملاً خفياً " يسميه وإن لم يميزه، والنظر فى الدليل على الوجه الذى يدل سبب تولد العلم، لأنه يحدث بحسبه فجرى فى أنه مولود

ص: ١٥

١- أبو هاشم عبد السلام بن أبى على محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان الجبائى: رأس الفرقة البهشميه المعروفه، وكان هو وأبوه من رؤساء المعتزله، ولهما مقالات على مذهب الاعتزال، ولهما آراء انفردا بها عن أصحابها، وانفرد هو وأبوه أيضاً " كل واحد منهما عن الآخر بمسائل، ولد سنة ٢٤٧ وتوفى سنة ٣٢١ هـ ودفن ببغداد. ميزان الاعتدال ٢ / ٦١٨، وفيات الأعيان ٢ / ٣٥٦، الأعلام للزركلى ٤ / ١٣٠، الكنى والألقاب ٢ / ١٢٦، الملل والنحل ١ / ١٠٣ - ١١٢.

والمستحق بالأفعال: مدح، وثواب، وشكر، وذم، وعقاب، وعوض. فأما المدح فهو القول المنبئ عن عظم الممدوح، وأما الثواب فهو النفع المستحق المقارن للتعظيم والاجلال، وأما الشكر فهو الاعتراف بالنعمة مع ضرب من التعظيم، وأما الذم فهو ما أنبأ عن ايضاع المذموم، وأما العقاب فهو الضرر المستحق المقارن للاستخفاف والإهانة، وأما العوض فهو النفع الحسن الخالي من تعظيم وتبجيل، ويستحق بفعل الواجب وما له صفة الندب وبالتحرز من القبيح، ويستحق الثواب بهذه الوجوه الثلاثة إذا اقترنت بها المشقة ويستحق الشكر المنعم والاحسان، فأما العبادة فهي ضرب من الشكر وغايه فيه، فلهذا لم نفردها بالذكر، فأما الذم فيستحق بفعل القبيح وبأن لا يفعل الواجب، وأما العقاب فيستحق بهذين الوجهين معا " بشرط أن يكون للفاعل اختيار ما استحق به ذلك على ما فيه مصلحته ومنفعته.

وإنما قلنا إنه يستحق الذم على الاخلال بالواجب وإنه جهه في استحقاق الذم كالقبح لأن العقلاء يعقلون الذم بذلك كما يعقلونه بالقبيح، ولأنهم يذمونه إذا علموه غير فاعل للواجب عليه وإن لم يعلموا سواه، والمطيع منا يستحق بطاعته الثواب مضافا " إلى المدح، لأنه تعالى كلفه على وجه يشق، فلا بد من المنفعه، ولا تكون هذه المنفعه من جنس العوض، لأن العوض يحسن الابتداء بمثله، ويستحق أحدنا بفعل القبيح والاخلال بالواجب العقاب مضافا " إلى الذم، لأنه تعالى أوجب عليه الفعل وجعله شاقا "، والايجاب لا- يحسن لمجرد النفع فلا- بد من استحقاق ضرر على تركه، ولا دليل في العقل على دوام الثواب والعقاب وإنما المرجع في ذلك إلى السمع، والعقاب

يحسن التفضل بإسقاطه ويسقط بالعفو لأنه حق الله تعالى إليه قبضه واستيفاؤه، ويتعلق باستيفائه ضرر فأشبه الدين.

ولا تحابط بين مجراه وقبول التوبه، وإسقاط العقاب عندها تفضل من الله تعالى، والوجه الذى ذكرناه من فقد التنافى.

ومن جمع بين طاعه ومعصيه اجتمع له استحقاق المدح والثواب بالطاعه والذم والعقاب بالمعصيه، وفعل ذلك به على الوجه الذى يمكن.

وعقاب الكفار مقطوع عليه بالاجماع، وعقاب فساق أهل الصلاه غير مقطوع عليه، لأن العقل يجيز العفو عنهم ولم يرد سمع قاطع بعقابهم. وما يدعى من آيات الوعيد وعمومها مقدوح فيه بأن العموم لا ينفرد بصيغه خاصه فى اللغه، ولأن آيات الوعيد مشروطه بالثابت ومن زاد ثوابه عندهم، وما أوجب هذين الشرطين بوجوب اشتراط من تفضل الله تعالى بالعفو عنه. وهذه الآيات أيضا " معارضه بعموم آيات أخرى، مثل قوله تعالى: (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)(١) (وإن ربك لذو مغفره للناس على ظلمهم)(٢) و (إن الله يغفر الذنوب جميعا)".(٣) وشفاعه النبى صلى الله عليه وآله إنما هى فى إسقاط عقاب العاصى لا فى زياده المنافع، لأن حقيقه الشفاعه تختص بذلك من جهه أنها لو اشتركت لكنا شافعين فى النبى صلى الله عليه وآله إذا سألنا فى زياده درجاته ومنازله.

وإذا بطل التحابط فلا بد فيمن كان مؤمنا " فى باطنه من أن يوافق بالايمان، وإلا أدى إلى تعذر استيفاء حقه من الثواب.

ص: ١٧

١- سورة النساء: ٤٨.

٢- سورة الرعد: ٦.

٣- سورة الزمر: ٥٣.

ونسى من جمع بين الإيمان والفسق مؤمنا " بإيمانه فاسقا " بفسقه لأن الاشتقاق يوجب ذلك، ولو كان لفظ (مؤمن) منتقلا إلى اشتقاق الثواب والتعظيم كما يدعى يوجب تسميته به، لأنه عندنا يستحق الثواب والتعظيم وإن استحق العقاب.

والأمر بالمعروف ينقسم إلى واجب وندب، فما تعلق منه بالواجب كان واجبا " [وما تعلق منه بالندب كان ندبا "].

والنهى عن المنكر كله واجب عند الشرط، لأن المنكر لا ينقسم انقسام المعروف، وليس فى العقل دليل على وجوب ذلك إلا إذا كان على سبيل دفع الضرر، وإنما المرجع فى وجوبه إلى السمع.

وشرائط إنكار المنكر: أن يعلمه منكرا "، ويجوز تأثير إنكاره، ويزول الخوف على النفس وما جرى مجراها، ولا يكون فى إنكاره مفسده.

باب (ما يجب اعتقاده فى النبوه) متى علم الله سبحانه أن لنا فى بعض الأفعال مصالح وأطافا " أو فيها ما هو مفسده فى الدين والعقل لا يدل عليها وجب بعثه الرسول لتعريفه، ولا سبيل إلى تصديقه إلا بالمعجز.

وصفه المعجز: أن يكون خارقا " للعاده، ومطابقا " لدعوى الرسول ومتعلقا " بها، وأن يكون متعذرا " فى جنسه أو صفته المخصوصه على الخلق، ويكون من فعله تعالى أو جاريا " مجرى فعله تعالى، وإذا وقع موقع التصديق فلا بد من

دلالتة على المصدق وإلا كان قبيحا "

وقد دل الله تعالى على صدق رسوله محمد صلى الله عليه وآله بالقرآن لأن ظهوره من جهته معلوم ضروره، وتحديد العرب والعجم (١) معلوم أيضا " ضرره، وارتفاع معارضته أيضا " بقريب من الضروره، فإن ذلك التعذر معلوم بأدنى نظر، لأنه لولا التعذر لعورض، ولولا أن التعذر خرق العاده توقف على أنه لا دلالة في تعذر معارضته. فأما أن يكون القرآن من فعله تعالى على سبيل التصديق له فيكون هو العلم المعجز، أو يكون تعالى صرف القوم عن معارضته فيكون الصرف هو العلم الدال على النبوه، وقد بينا في كتاب الصرف (٢) الصحيح من ذلك وبسطناه.

وكل من صدقه نبينا من الأنبياء المتقدمين فإنما علينا تصديق نبوته بخبره، ولولا ذلك لما كان إليه طريق العلم.

ونسخ الشرائع جائز في العقول لاتباع الشريعة للمصلحه التي يجوز تغييرها وتبديلها.

وشرع موسى عليه السلام غيره من الأنبياء منسوخ بشريعة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وصحه هذه النبوه دليلها يكذب من ادعى أن شرعه لا ينسخ.

ص: ١٩

١- في قوله تعالى (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا " [الأسراء / ٨٨].

٢- قال الشيخ آغا بزرك الطهراني في كتابه الذريعة كتاب الصرفه الموسوم ب (الموضح عن وجه إعجاز القرآن. قال النجاشي بعد تسميته كتاب الموضح عن وجه إعجاز القرآن: وهو الكتاب المعروف بالصرفه، وعبر السيد نفسه عن هذا الكتاب بالصرف في كتابه (جمل العلم والعمل)

باب (ما يجب اعتقاده في الإمامه وما يتصل به) الإمامه في كل زمان لقرب الناس من الصلاح وبعدهم عن الفساد عند وجود الرؤساء المهيبين.

وأوجب في الإمام عصمته، لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحاجه إليه فيه، وهذا يتناهى من الرؤساء، والانتهاه إلى رئيس معصوم.

وواجب أن يكون أفضل من رعيته وأعلم، لقبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه فيه في العقول. فإذا وجبت عصمته وجب النص من الله تعالى عليه وبطل اختيار الإمامه، لأن العصمه لا طريق للأمام إلى العلم بمن هو عليها.

فإذا تقرر وجوب العصمه فالإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا فصل أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام، لإجماع الأمة على نفي القطع على هذه الصفه في غيره عليه السلام ممن ادعى الإمامه في تلك الحال، وخبر الغدير(١) وخبر غزوه تبوك(٢) يدلان على ما ذكرناه من النص عليه، وإنما

ص: ٢٠

١- مختصر حديث الغدير: إن النبي صلى الله عليه وآله حينما كان راجعا " من حجه الوداع وصل إلى موضع يقال له (غدير خم) فنزلت عليه قوله تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) [المائده / ٦٧] فجمع الرسول صحابته الذين كانوا معه - وكان عددهم مائه وعشرين ألف أو ثمانين ألفا " - فأخذ بيد على عليه السلام ورفعه وخطب خطبه طويله وقال في جملة ما قال (من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله).
- راجع تفاصيل هذا الحديث وطبقات الراويين له من الصحابه والتابعين وتابعى التابعين إلى عصرنا الحاضر في كتاب الغدير ج ١.

٢- تبوك موضع بين المدينه والشام، ولما أراد صلى الله عليه وآله الخروج إلى غزوه تبوك استخلف أمير المؤمنين عليه السلام في أهله وولده وأزواجه ومهاجره وقال له (يا على إن المدينه لا تصلح إلا بى أو بك) وبقي على عليه السلام في المدينه وخرج الرسول صلى الله عليه وآله إلى الغزوه، ولكن المنافقين أخذوا يرجفون بعلى، فلما بلغ أرجافهم به لحق بالنبي وقال له: يا رسول الله إن المنافقين يزعمون أنك استثاقلا ومقتا ". فقال له النبي صلى الله عليه وآله: ارجع يا أخى إلى مكانك، فإن المدينه لا تصلح إلا بى أو بك فأنت خليفتى فى أهل بيتى ودار هجرتى وقومى، أما ترضى يا على أن تكون منى بمنزله هارون من موسى إلا- أنه لا نبى بعدى، وهذا الحديث يعرف بحديث المنزله. أنظر مصادر هذا الحديث فى كتاب المراجعات ص ١٣٩ - ١٤٢ والاستيعاب ٣ / ١٠٩٧.

١- قال عليه السلام فى الكتاب الذى أرسله مع مالك الأشرى إلى أهل مصر: (أما بعد، فإن الله سبحانه بعث محمدا " صلى الله عليه وآله نذيرا " للعالمين ومهيئنا " على المرسلين، فلما مضى عليه السلام تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما كان يلقى فى روعى ولا يخطر ببالى أن العرب تزعج هذا الأمر من بعده عن أهل بيته ولا إنهم منحوه عنى من بعده، فما راعنى إلا انثيال الناس على فلان يبايعونه، فأمسكت يدى حتى رأيت راجعه الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمد، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلما " أو هدمًا " تكون المصيبة به على أعظم من فوت ولايتكم التى إنما هى متاع أيام قلائل يزول منها ما كان كما يزول السراب أو كما يتقشع السحاب، فنهضت فى تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق واطمأن الدين وتنهنه [نهج البلاغه ٣ / ١٣١].

كتاب الطهاره (وتوابعها) فصل (فى أحكام المياه) كل ماء على أصل الطهاره إلا أن يخالطه - وهو قليل - نجاسه فينجس، أو يتغير وهو كثير أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحه.

وحد القليل ما نقص عن كر، والكثير ما بلغه وزاد(١) عليه. وحد الكر ما قدره ألف ومائتا رطل بالمدنى.

والماء الذى يستعمل فى إزاله الحدث من وضوء وغسل طاهر [و] مطهر يجوز التوضى به والاغتسال به مستقلا.(٢)

ص: ٢٢

١- فى (ش): أو زاد.

٢- فى (ش): أو غسل.

وموت ما لا نفس له كالذباب والجراد وما أشبههما فى الماء قليلا كان أو كثيرا " لا ينجسه.

وسؤر الكفار من اليهود والنصارى ومن يجرى مجراهم(١).

نجس، ولا- بأس بسؤر الجنب والحائض. ويجوز الوضوء بسؤر [جميع] البهائم ما أكل لحمه وما لا- يؤكل إلا- سؤر الكلب والخنزير، ويكره الجلال من البهائم. ويغسل الإناء من ولوغ الكلب بثلاث(٢) مرات إحداهن بالتراب.

باب(٣) (فى الاستنجاء وكيفيه الوضوء والغسل) الاستنجاء واجب لا يجوز الاخلال به، والجمع بين الحجارات(٤) والماء أفضل ويجزى الاقتصار على الحجاره، وأفضل منه الاقتصار على الماء. ولا يجوز فى البول إلا الماء دون الحجر. والمسنون فى عدد الأحجار ثلاثه. ولا يجوز أن يستقبل القبله أو(٥) يستدبرها ببول ولا غائط.

والسنه الواجبه(٦) فى الوضوء بالماء واغتسال به وفى التيمم عند فقد الماء.

ص: ٢٣

١- فى (ش): مجراه.

٢- فى (ش): ثلاث.

٣- فى (ش): فصل.

٤- فى (ش): الحجاره.

٥- فى (ش): ولا.

٦- فى (ش): والنيه واجبه.

وفرض الوضوء غسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى محاذى شعر الذقن طولاً، وما دارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً "، وغسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، ومسح ثلاث أصابع [من] مقدم الرأس ويجزى إصبع واحد، ومسح ظاهر القدمين من الأصابع إلى الكعيبين اللذين هما في وسط القدم عند معقد الشراك، والفرض هو مره واحده، والتكرار مستحب في العضوين المغسولين مرتين بلا زياده عليهما(١) ولا تكرار في الممسوح.

ولا يجوز المسح على الخفين ولا ما أشبههما مما يستر عضوا " من أعضاء الطهاره.

والترتيب واجب في الوضوء وغسل الجنابه والتيمم، فمن أخل به استدركه.

والموالاه واجبه في الوضوء [و] غير واجبه في الغسل.

وعلى المغتسل من جنابه وغيرها(٢) إيصال الماء على جميع بشره الطاهره(٣) وأعضائه، وليس عليه غسل داخل أنفه وفمه، ويقدم غسل رأسه ثم ميامن جسده ثم مياسره حتى يتم جميع(٤) البدن.

ويستحب بالغسل الواجب الصلاه من غير وضوء، وإنما الوضوء في غير الأغسال الواجبه.

فصل (في نواقض الطهاره) الأحداث الناقضه للطهاره على ضربين: ضرب يوجب الوضوء كالبول،

ص: ٢٤

١- في (ش): عليها.

٢- في (ش): أو غيرها.

٣- في (ش): بشرته الظاهره.

٤- في (ش): مياسرها ثم جميع.

والغائط والريح، والنوم الغالب على الحاستين وما أشبهه من الجنون والمرض والضرب الثانى يوجب الغسل كإنزال الماء الدافق على جميع الأحوال، والجماع فى الفرج وإن لم ينزل، والحيض والاستحاضه، والنفاس، وقد ألحق بعض أصحابنا مس الميت.

وجميع ما ذكرناه ينقض التيمم، وينقضه أيضا "التمكن من استعمال الماء، كأن تيمم ثم وجد ماء" (١) يتمكن من استعماله، فإن طهارته الأولى تنتقض بذلك، وليس تنتقض بغير ما عددناه فلا معنى لتعداده.

فصل (فى التيمم وأحكامه) إنما يجب التيمم عند فقد الماء الطاهر، أو تعذر الوصول إليه مع وجوده لبعض الأسباب، أو بالخوف على النفس من استعماله فى سفر أو حضر. ولا يجوز التيمم إلا- عند تضيق [وقت] الصلاة، ويجب طلب الماء والاجتهاد فى تحصيله.

وأما كفيته: فهو أن يضرب براحتيه ظهر الأرض باسطة "لهما، ثم يرفعهما وينفض بإحدهما الأخرى، ثم يمسح بهما وجهه من قصاص شعر الرأس إلى طرف أنفه، ثم يمسح بكفه اليسرى ظاهر كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع ويمسح بكفه اليمنى ظاهر كفه اليسرى على هذا الوجه، ويجزیه ما ذكرناه فى

ص: ٢٥

١- فى (ش): ما.

تيممه إن كان عن جنبه وما(١) أشبهها أثناء ما ذكرناه من الضربه ومسح الوجه واليدين.

والتيتمم بالتراب الطاهر، ويجوز بالجص والنوره، ولا يجوز بالزرنىخ وما أشبهه من المعادن، ويجوز التيمم بغبار ثوبه وما يجرى مجراه بعد أن يكون الغبار من الجنس الذى يجوز التيمم بمثله.

ويصلى بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يحدث أو يتمكن من الماء.

ومن دخل فى الصلاه بتيمم ثم وجد الماء فإن كان قد ركع مضى فيها وإن لم يركع انصرف وتوضأ، فقد روى أنه إذا كبر تكبيره الاحرام مضى فيها.

فصل(٢) (فى الحيض والاستحاضه والنفاس) أقل أيام الحيض ثلاثه، وأكثرها عشره، وأقل الطهر عشره أيام، وما زاد على الحيض فهو استحاضه.

والمستحاضه تترك الصلاه أيام حيضها المعتاد وتصلى فى باقى الأيام، وإن لم يحصل لها تلك الأيام رجعت إلى صفه الدم، لأن دم الحيض غليظ يضرب إلى السواد، يتبع خروجه حرقه. ودم الاستحاضه رقيق بارد يضرب إلى الصفره.

والمستحاضه تحتشى بالقطن. وإن لم يثقب القطن، كان عليها تغيير ما تحتشى

ص: ٢٦

١- فى (ش): أو ما.

٢- من هنا إلى أول فصل فى الأذان والإقامه ساقط عن المطبوع. ونحن نقلناه عن (ش).

به عند كل صلاة وتجديد الوضوء لكل صلاة. فإن ثقب ورشح ولم يسلم كان عليها تغييره في أوقات الصلاة وتغتسل لصلاة الفجر وتتوضأ وتصلى باقى الصلاة بوضوء مجرد من غير اغتسال.

وإن ثقب الدم القطن وسال كان عليها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل ووضوء، وتفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء الآخرة، ومثل ذلك في صلاة الليل وصلاة الفجر وتغير القطن في ذلك.

ص: ٢٧

كتاب الصلاة فصل (في مقدمات الصلاة من لباس وغيره) ويجب على المصلي ستر عورته، وهما قبله ودبره. وعلى المرأة أن تغطي رأسها في الصلاة، وليس عليها ذلك إذا كانت أمه.

وتجوز الصلاة في وبر وشعر وصوف ما أكل لحمه من الحيوان أو جلده إذا ذكاه الذبح، ولا تجوز فيما لا يؤكل لحمه، ولا في جلود الميتة ولو دبغت، وتجوز الصلاة في الخز الخالص، ولا تجوز في الإبريسم المحض للرجال دون النساء.

ولا- تجوز الصلاة في ثوب فيه نجاسه، إلا- الدم خاصة، فإنه يعتبر به قدر الدرهم، فما بلغه لا تجوز فيه الصلاة، وما نقص منه جازت فيه. ودم الحيض قليله ككثيره في وجوب تجنبه.

ص: ٢٨

ولا تجوز الصلاة في ثوب مغصوب ولا المكان المغصوب.

والسجود يجب أن يكون على الأرض الطاهرة، وعلى كل ما أنبتته إلا ما أكل ولبس. ولا بأس بالسجود على القرطاس الخالي من الكتابه، فإنها بما شغلت المصلي.

وعلى المصلي أن يتوجه إلى الكعبه إذا كان بمكته، وذلك بالحضور والقرب وإن كان بعيدا " تحرى جهتها وصلى على ما يغلب ظنه أنه جهه الكعبه.

ومن أشكلت عليه جهه القبلة لغيم أو غيره من الأسباب وفقد سائر الأمارات كان عليه أن يصلى إلى أربع جهات: يمينه وأمامه وشماله وورائه تلك الصلاه بعينها، وينوى بكل صلاه في جهه أداء تلك الصلاه.

فإن لم يتمكن من الصلاه إلى الجهات الأربع لمانع صلى مع تساوى الجهات في ظنه إلى أى جهه شاء.

ومن تحرى القبلة وأخطأها وظهر له ذلك بعد صلاته أعاد في الوقت، فإن خرج عن الوقت فلا إعادته عليه. وقد روى: أنه إن كان استدبر القبلة أعاد على كل حال.

فصل (في حكم الأذان والإقامة) الأذان والإقامة يجبان على الرجال دون النساء في كل صلاه جماعه في سفر أو حضر، ويجبان عليهم فرادى سفرا " وحضرا " في الفجر والمغرب وصلاه الجمعة.

والإقامة من السنن المؤكده، وإن كانت بحيث ذكرنا وجوبها أو كد من

وكيفية الأذان: (الله أكبر. الله أكبر. الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله. أشهد أن لا إله إلا الله. أشهد أن محمدا " رسول الله. أشهد أن محمدا " رسول الله. حي على الصلاة. حي على الصلاة. حي على الفلاح. حي على الفلاح. حي على خير العمل. حي على خير العمل. الله أكبر. الله أكبر لا إله إلا الله. لا إله إلا الله " هذه ثمانية عشر فصلا.

والإقامة سبعة عشر فصلا، لأن فيها نقصان ثلاثه فصول عن الأذان وزيادة فصلين، فالنقصان تكبيرتان من الأربعة الأول، وإسقاط واحده من لفظ (لا إله إلا الله) في آخره، والزيادة أن يقول بعد (حي على خير العمل): (قد قامت الصلاة. قد قامت الصلاة).

والأذان يجوز بغير وضوء، ولا استقبال القبلة، ولا يجوز ذلك في الإقامة، والكلام في خلال ذلك جائز، ولا يجوز أذان الصلاة قبل دخول وقتها، وقد روى جواز ذلك في الفجر خاصة (1).

ويستحب للمصلي مفردا " أن يفصل بين الأذان والإقامة بسجده أو خطوه.

باب (في أعداد الصلوات المفروضات) المفروض في اليوم والليله خمس صلوات: صلاة الظهر، وهي للمقيم

ص: ٣٠

١- روى الكليني في الكافي ٣ / ٣٠٦ عن الحلبي أنه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان قبل الفجر؟ فقال: إذا كان في جماعه فلا، وإذا كان وحده فلا بأس.

ومن لم يتكامل له شرائط التقصير من المسافرين أربع ركعات، بتشهدين الأول بغير تسليم والثاني بتسليم. والعصر بهذا العدد والصفه، والمغرب ثلاث ركعات بتشهد بعد الأولتين بغير تسليم وتشهد بعد الثلاث(١) مع التسليم، والعشاء الآخره بصفه عدد الظهر والعصر، وصلاه الفجر ركعتان بتشهد فى الثانيه وتسليم. فهذه سبع عشره ركعه تجب على كل مقيم من الرجال والنساء.

والنوافل المسنونه للمقيمين فى اليوم والليله أربع وثلاثون ركعه: منها عند زوال الشمس ثمان ركعات بتشهد فى كل ركعتين وتسليم، وثمان ركعات عقب الظهر وقبل العصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان من جلوس تحسبان واحده بعد العشاء الآخره، وثمان ركعات نوافل الليل، وثلاث ركعات الشفع والوتر، وركعتان نافله الفجر.

فصل (فى كيفيه أفعال الصلاه) نيه الصلاه واجبه، والتوجه إلى القبله واجب، وتكبيره الاحرام واجبه، فإن اقتصر عليها أجزاءه، ومن كبر سبعا " يسبح بينهن كان أكمل(٢) له، وإذا كبر أرسل يديه ولا يضع واحده على الأخرى.

ويفتح الصلاه بالتوجه فيقول (وجهت وجهى للذى فطر السماوات والأرض حنيفا " مسلما " وما أنا من المشركين، إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى

ص: ٣١

١- فى ((ش)): الثالثه.

٢- فى (ش): أفضل.

لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين).

ثم يتعوذ ويفتح (١) القراء ب (بسم الله الرحمن الرحيم) يجهر بها في كل صلاة جهرا " كانت أو إخفاتا "، ويقرأ الحمد وسوره معها.

ويجتنب عزائم السجود، وهن ألم فصلت وحم وسوره النجم واقرأ باسم ربك، لأن فيهن سجودا " واجبا "، ولا يجوز أن يزداد في صلاة الفريضة.

فإذا فرغ من قراءته ركع ماذا " لعنقه مستويا " (٢) لظهره فاتحا " لأبطيه، ويملاؤ- " كفيه من ركبتيه، ويسبح في الركوع فيقول (سبحان ربي العظيم وبحمده) إن شاء سبعا " وإن شاء خمسا " وإن شاء ثلاثا "، فهو أكمل من الواحده، وهي تجزى.

ثم يرفع رأسه ويقول (سمع الله لمن حمده، الحمد لله رب العالمين) ويستوى قائما " منتصبا " .

ثم يكبر رافعا " يديه ولا يجاوز بهما شحمتي أذنيه، ويهوى إلى السجود ويتلقى الأرض بيديه معا " قبل ركبتيه، ويكون سجوده على سبعة أعضاء: الجبهه، ومفصلي الكفين عند الزندين، وعيني الركبتين، وطرفي إبهامي الرجلين. والارغام بطرف الأنف مما يلي الحاجبين من وكيد السنن، ويسبح في السجود فيقول (سبحان ربي الأعلى وبحمده) ما بين الواحده إلى السبع.

ثم يرفع رأسه من السجود رافعا " يديه من السجود بالتكبير، ويجلس متمكنا " على الأرض فيقول بين السجدين (اللهم اغفر لي وارحمني).

ثم يسجد الثانيه على ما وصفناه ويرفع رأسه مكبرا " ويجلس متمكنا " .

ثم ينهض إلى الركعه الثانيه وهو يقول (بحول الله وقوته أقوم وأقعد).

فإذا فرغ من القراءه في الثانيه بسط كفيه حياال وجهه للقبوت، وقد روى

ص: ٣٢

١- في (ش): يستفتح.

٢- في (ش): مسويا " .

أنه يكبر للقنوت، والقنوت مبنى على حمد الله والثناء عليه والصلاة على نبيه وآله صلى الله عليهم، ويجوز أن يسأل في حاجته (١).

وأفضل ما روى في القنوت (لا- إله إلا- الله الحليم الكريم، لا- إله إلا- الله العلي العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع وما بينهما وما فوقهن وما تحتهن ورب العرش العظيم، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين).

ويقنت في كل صلاة من فرض ونفل، وهو في الفرائض وفيما جهر بالقراءة فيه منها أشد تأكيداً "، وموضعه بعد القراءة من الركعة الثانية وفي المفردة من الوتر.

والتشهدان جميعاً "الأول والثاني، يقول في الأول (بسم الله وبالله، والحمد لله، والأسماء الحسنى كلها لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً "عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً " ونذيراً " بين يدي الساعة، اللهم صل على محمد وآل محمد كأفضل ما صليت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد).

والركعتان الأخيرتان من الظهر والعصر والعشاء الآخرة والثالثة من المغرب أنت مخير فيهن بين قراءة الحمد وبين عشر تسيبحات، تقول (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله) ثلاث مرات وتزيد في الثالثة (الله أكبر).

وصفه التشهد الثاني تقول (التحيات لله الصلوات الطيبات الطاهرات الزاقيات).

وتشهد (٢) وتصلى على النبي صلى الله عليه وآله كما ذكرناه في التشهد

ص: ٣٣

١- في (ش): يسأل الله عز وجل حاجته.

٢- في (ش): ثم يتشهد.

الأول ثم تقول (السلام عليك أيها النبي ورحمه الله وبركاته. السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين).

ثم تسليم تسليمه واحده مستقبل القبلة، وينحرف بوجهه قليلا إلى يمينه إن كان منفردا " أو إماما "، أو (١) كان مأموما " تسلّم تسليمتين على يمينه وعن شماله، إلا أن تكون جهه شماله خاليه من مصل فيسلم عن يمينه خاصه.

وأدنى ما يجزى من التشهدين: الشهادتان، والصلاه على محمد النبي وآله.

فصل (فيما يجب اجتنابه في الصلاه وحكم ما يعرض فيها) لا يجوز للمصلى اعتماد الكلام في الصلاه بما خرج عن قرآن أو تسبيح، ولا يقهقه، ولا يبصق إلا أن يغلبه. وفي الجملة لا يفعل فعلا كثيرا " يخرج عن أفعال الصلاه.

ويجوز أن يقتل الحيه والعقرب إذا خاف ضررهما.

فإن عرض غالبا " له من قئ أو رعاف أو ما أشبه ذلك مما لا ينقض الطهاره كان عليه أن يغسله ويعود وبني (٢) على صلاته بعد أن لا يكون استدبر القبلة أو أحدث ما يوجب قطع الصلاه.

وإن تكلم في الصلاه ناسيا " فلا شئ عليه.

ص: ٣٤

١- في (ش): وإن.

٢- في (ش): فيبني.

فصل (فى أحكام السهو) كل سهو عرض والظن غالب فيه فالعمل ما غلب عليه الظن، وإنما يحتاج إلى تفصيل أحكام السهو عند اعتدال الظن وتساويه، فالسهو المعتدل فيه الظن على ضريين (١): فمنه ما يوجب إعادة الصلاة كالسهو فى الأوليين من كل فرض أو فريضة الفجر أو المغرب أو الجمعة مع الإمام أو صلاة السفر.

أو سهو فى تكبيره الافتتاح ثم لم يذكره حتى يركع، والسهو عن الركوع ولا يذكره حتى يسجد، والسهو عن سجدتين فى ركعه ثم يذكر ذلك وقد ركع الثانية.

أو ينقص ساهيا " من الفرض ركعه أو أكثر، أو يزيد فى عدد الركعات ثم لا يذكر حتى ينصرف بوجهه عن القبلة.

أو شك وهو فى حال الصلاة ولم يدر كم صلى ولا يحصل شيئاً " من العدد.

ويجب إعادة الصلاة على من ذكر أو أيقن أنه دخل فيها بغير وصف، أو صلى فى ثوب نجس وهو يقدر على طاهر، أو ثوب مغصوب، أو فى مكان مغصوب، أو سها فصلى إلى غير القبلة.

ومن السهو ما لا- حكم له ووجوده كعدمه، وهو الذى يكثر ويتواتر فيلغى حكمه، أو يقع فى حال قد مضت وأنت فى غيرها، كمن شك فى تكبيره الافتتاح وهو فى حال القراءة أو هو راکع، أو فى الركوع وهو ساجد.

ص: ٣٥

١- فى (ش): ضروب.

ولا حكم للسهو فى النوافل، ولا حكم للسهو فى السهو.

ومن السهو ما يوجب تلافيه فى الحال، كمن سها عن قراءة الحمد حتى ابتداء بالسوره الأخرى، فيجب عليه قطع السوره والابتداء بالفاتحه.

وإن سها عن تكبيره الافتتاح وذكرها وهو فى القراءة قبل أن يركع فعليه أن يكبر ثم يقرأ.

وإن سها عن الركوع وذكر وهو قائم أنه يركع وكذلك إن نسى سجده من السجدين وذكرها فى حال قيامه وجب عليه أن يرسل نفسه ويسجدها ثم يعود إلى القيام، فإن لم يذكرها حتى ركع الثانية وجب أن يقضيها بعد التسليم وعليه سجداً السهو.

وإن سها عن التشهد الأول حتى قام وذكره قائماً " كان عليه أن يجلس ويتشهد، وكذلك إن سلم ساهياً " فى الجلوس للتشهد الأخير قبل أن يتشهد أو قبل الصلاة على النبى وآله وذكر ذلك وهو جالس من غير أن يتكلم فعليه أن يعيد التشهد أو ما فاته منه.

ومن السهو ما يوجب الاحتياط للصلاه، كمن سها فلم يدر أركع أم لم يركع وهو قائم وتساوت ظنونه، فعليه أن يركع ليكون على يقين، فإن ركع ثم ذكر فى حال الركوع أنه قد كان ركع فعليه أن يرسل نفسه للسجود من غير أن يرفع رأسه ولا يقيم صلبه، فإن ذكر بأنه قد كان ركع بعد انتصابه كان عليه إعادة الصلاه لزيادته فيها فليسجد سجده.

وكذلك الحكم فيمن سها فلم يدر أسجد اثنتين أم واحده عند رفع رأسه وقبل قيامه.

ومن سها فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً " واعتدلت ظنونه فليبين على الثلاث

ثم يأتي بعد التسليم بركعتين جالسا " تقوم مقام واحده، فإن تبين (١) النقصان كان فيما فعله تمام صلاته، وإن تبين على الكمال كانت الركعتان نافله، فإن شاء بدلا من الركعتين من جلوس أن يصلى ركعه واحده من قيام يتشهد فيها ويسلم جاز له ذلك.

فإن سها بين اثنتين وأربع فليبن على أربع، فإذا سلم قام فصلى ركعتين.

فإن سها بين ركعتين وثلاث وأربع بنى على الأربع ثم سلم ثم قام فصلى ركعتين، فإذا سلم منها صلى ركعتين من جلوس.

ومن السهو ما يجب فيه جبر الصلاة، كمن سها عن سجده من السجدين ثم ذكرها بعد الركوع في الثانيه فعليه إذا سلم قضاء تلك السجده ويسجد سجدة السهو.

ومن نسي التشهد الأول ثم ذكر بعد الركوع في الثالثه قضى بعد التسليم ويسجد سجدة السهو، ومن تكلم في الصلاة ساهيا " بما لا يجوز مثله فيها فعليه سجدة السهو، ومن قعد في حال قيام أو قام في حال قعود (٢) فعليه سجدة السهو، ومن لم يدر صلى أربعا " أو خمسا " واعتدلت الظنون (٣) منه فعليه أيضا " سجدة السهو.

وهما سجدة تان بعد التسليم بغير ركوع ولا قراءة، يقول في كل واحده منهما (بسم الله وبالله، اللهم صل على محمد وآل محمد) ويتشهد تشهدا " خفيفا " ويسلم.

ص: ٣٧

١- في (ش): كان ثابتا. بانيا.

٢- كتب الإمام الشيخ آغا بزرك في نسخه (يعنى في محل قيام وكذا في محل قعود).

٣- في (ش): ظنونه.

فصل (فى أحكام قضاء الصلاة) كل صلاة فائته وغب قضاؤها فى حال الذكر لها من سائر الأوقات إلا أن يكون آخر وقت فريضه حاضره يخاف فيه من الشاغل بالفائته فوت الحاضره، فيجب حينئذ الإبتداء بالحاضره والتعقيب بالماضيه.

والترتيب واجب فى قضاء الصلاة.

وإذا دخل المصلى فى صلاة العصر وذكر أن عليه صلاة الظهر نقل نيته إلى الظهر، وكذلك إن صلى من المغرب ركعه أو ركعتين وذكر أن عليه صلاة العصر، أو صلى من العشاء الآخره ركعه أو ركعتين وذكر أن عليه صلاة المغرب.

وقضاء النوافل مستحب.

وإذا أسلم الكافر وطهرت الحائض وبلغ الصبى قبل غروب الشمس فى وقت يتسع للظهر والعصر وغب على كل واحد ممن ذكرناه أداء الصلاتين أو قضاؤهما إن أخرهما، وكذلك الحكم فيما إذا تغيرت أحوالهم فى آخر الليل فى قضاء صلوات المغرب والعشاء الآخره.

وإذا حاضت المرأه الطاهره فى أول وقت صلاة بعد أن كان تصح لها الصلاة أو أكثرها فى الوقت لزمها قضاء تلك الصلاة.

والمغمى عليه لمرض أو غيره مما لا يكون هو السبب فى دخوله عليه بمعصيه لا يجب عليه قضاء ما فاته من الصلاة إذا أفاق، بل يجب أن يصلى الصلاة التى أفاق فى وقتها.

وقد روى أنه إن أفاق أول النهار قضى صلاة اليوم كله، وإذا أفاق آخر الليل

والمرتد إذا تاب وجب عليه قضاء جميع ما تركه في رده من الصلاة.

والعليل إذا وجبت عليه صلاة وأخرها حتى مات قضاها عنه وليه، كما يقضى عنه حجه الإسلام والصيام ببدنه.

وإذا جعل مكان القضاء أن يتصدق عن كل ركعتين بمد أجزاءه، فإن لم يقدر فعن كل أربع بمد، فإن لم يقدر فمد لصلاة النهار ومد لصلاة الليل.

ومن نسى صلاة فريضة من الخمس ولم يقف عليها بعينها فليصل ركعتين وثلاثا " وأربعاً "، ومن لم يحص ما فاته كثره من الصلاة فليصل اثنتين وثلاثا " وأربعاً "، ويد من ذلك حتى يغلب على ظنه أنه قد قضى الفائت.

فصل (في أحكام صلاة الجماعة) صلاة الجماعة أفضل من صلاة الانفراد، ولا تجوز الصلاة خلف الفساق، ولا يؤم بالناس الأغلف وولد الزنا والأجذم والأبرص والمحدود، ولا صاحب الفلج للأصحاء، ولا الجالس للقيام، ولا المتيّم للمتوضين.

ويكره للمسافر أن يؤم المقيم وللمقيم أن يؤم المسافر في الصلوات التي يختلف فيها فرضاهما، فإن دخل المسافر في صلاة المقيم سلم في الركعتين وانصرف وجعل الركعتين الأخيرتين تطوعاً "، فإن دخل مقيم في صلاة المسافر وجب عليه أن لا يفتل من صلاته بعد سلامه إلا أن يتم المقيم صلاته.

ولا يؤم المرأة الرجل، ويجوز للرجل أن يؤمها.

والسلطان المحق أحق بالإمامه في كل موضع إذا حضر، وصاحب المنزل في منزله، وصاحب المسجد في مسجده، فإن لم يحضر أحد ممن ذكرناه أم بالقوم أقرأهم، فإن تساوا فأعلمهم بالسنة، فإن تساوا فأسنهم. وقد روى أنه إذا تساوا فأصبحهم وجهاً [\(١\)](#).

وقد يجوز إمامه أهل الطبقة المتأخره عن غيرها بإذن المتقدمه إلا أن يكون الإمام الأكبر الذي هو رئيس الكل، فإن التقدم عليه لا يجوز بحال من الأحوال.

ولا- يجوز أن يكون مقام الإمام أعلى من مقام المأموم إلا بما يعتد بمثله، ويجوز كون مقام المأموم أعلى بعد أن لا ينتهي إلى الحد الذي لا يتمكن معه من الاقتداء به.

ومقام الإمام قدام المأمومين إذا كانوا رجالاً أكثر من واحد، فإن كان المأموم رجلاً واحداً " أو امرأة أو جماعه من النساء صلى الرجل عن يمين الإمام والمرأة أو النساء الجماعه خلفهما.

ويجهر الإمام ب (بسم الله الرحمن الرحيم) في السورتين معا " فيما يجهر فيه بالقراءه وفيما يخافت، ولا يقرأ المأموم خلف الإمام الموثوق به في الركعتين الأولتين في جميع الصلوات من ذوات الجهر والاخفات، إلا أن تكون صلاه جهر لم يسمع المأموم قراءه الإمام فيقرأ لنفسه، وهذا أشهر الروايات.

وروى أنه لا يقرأ فيما يجهر فيه ويلزمه القراءه فيما خافت فيه الإمام [\(٢\)](#) وروى أنه بالخيار فيما خافت فيه [\(٣\)](#).

ص: ٤٠

١- مستدرک وسائل الشيعه ١ / ٤٩٢.

٢- أنظر الكافي ٢ / ٣٧٧.

٣- الاستبصار ١ / ٤٢٧

فأما الأخيرتان فالأولى أن يقرأ المأموم أو يسبح فيهما، وروى أنه ليس عليه ذلك (١).

ومن أدرك الإمام راكعاً " فقد أدرك الركعه، ومن أدركه ساجداً " جاز أن يكبر ويسجد معه، غير أنه لا يعتد بتلك الركعه ومتى لحق الإمام وهو في بقيه من التشهد فدخل في صلاته وجلس معه لحق فضيله الجماعه.

ومن سبقه الإمام بشئ من ركعات الصلاه جعل المأموم ما أدركه معه أول صلاته وما يقضيه آخرها، كما إذا أدرك من صلاه الظهر والعصر أو العشاء الآخره ركعتين وفاته ركعتان فإنه يجب أن يقرأ فيما أدركه الفاتحه في نفسه، فإذا سلم الإمام قام فصلى الأخيرتين مسبحاً " فيهما، وكذلك القول في جميع ما يفوت.

وليس على المأموم إذا سها خلف الإمام سجداً سهواً.

فصل (في صلاه الجمعه وأحكامها) صلاه الجمعه فرض لازم مع حضور الإمام العادل، واجتماع خمسه فصاعداً " الإمام أحدهم، وزوال الأعذار التي هي الصغر والكبر والسفر والعبوديه والجنون والتأنيث والمرض والعمى، وأن تكون المسافه بينها وبين المصلى أكثر من فرسخين، والممنوع لا شك في عذره.

والخطبتان لا بد منهما، لأن الروايه وردت بأن الخطبتين تقوم مقام الركعتين الموضوعتين (٢).

ص: ٤١

١- من لا يحضره الفقيه ١ / ٢٥٦.

٢- من لا يحضره الفقيه ١ / ٢٦٩.

ومن سنن الجمعة المؤكده الغسل، وابتداؤه من طلوع الفجر إلى زوال الشمس، وأفضله ما قرب من الزوال.

ومن سننها لبس أنظف الثياب، ومس شئ من الطيب، وأخذ الشارب، وتقليم الأظفار.

ووقت الظهر من يوم الجمعة خاصه وقت زوال الشمس، ووقت العصر من يوم الجمعة وقت الظهر من (1) سائر الأيام.

وعلى الإمام أن يقرأ في الأولى من صلاه الجمعة سورہ الجمعة، وفي الثانيه المنافقين يجهر بهما.

وعلى الإمام أن يقنت في صلاه الجمعة، واختلفت الروايه في قنوت الإمام في صلاه الجمعة: فروى أنه يقنت في الأولى قبل الركوع وكذلك الذين خلفه، وروى أن على الإمام إذا صلاها جمعه مقصوره قنت قنوتين في الأولى قبل الركوع وفي الثانيه بعد الركوع.

وفي المسافر إذا أم المسافرين في صلاه الجمعة لم يحتج إلى الخطبتين وصلاهما ركعتين.

فصل (في ذكر نوافل شهر رمضان) من وكيد السنن أن تزيد في شهر رمضان على نوافلك ألف ركعه في طول الشهر، وترتيبها أن تصلى في كل ليله عشرين ركعه منها ثمان ركعات بعد صلاه المغرب واثنا عشر ركعه بعد العشاء الآخره إلى ليله تسع عشره.

ص: ٤٢

١- في (ش) في.

فإذا حضرت اغتسلت وصليت بعد صلاة العشاء الآخرة مائه ركعه، وتعود في ليله العشرين إلى الترتيب الأول.

فإذا حضرت ليله إحدى وعشرين اغتسلت وصليت بعد العشاء الآخرة مائه ركعه، وفي ليله اثنين وعشرين تصلى بعد المغرب ثمان ركعات وبعد العشاء الآخرة اثنتين وعشرين ركعه ليكون الجميع ثلاثين ركعه، وفي ليله ثلاث وعشرين تغتسل وتصلى مائه ركعه، ثم تصلى كل ليله إلى آخر الشهر ثلاثين ركعه.

فيكون الجميع تسعمائه وعشرين ركعه إلى تمام الألف ثمانون تصلى في كل جمعه من الشهر عشر ركعات.

(منها) أربع صلاة أمير المؤمنين عليه السلام، وصفتها أن تفصل بين كل ركعتين بتسليم وتقرأ في كل ركعه الحمد مره واحده وسوره الاخلاص خمسين مره.

وتصلى صلاة سيده النساء فاطمه عليها السلام، وهي ركعتان: تقرأ في الأولى الحمد مره وإنا أنزلناه في ليله القدر مائه مره، وفي الثانيه الحمد مره وسوره الاخلاص مائه مره.

ثم تصلى أربعاً صلاة التسييح، وهي صلاة جعفر بن أبي طالب رضى الله عنه، وصفتها: أن تقرأ في الأولى الحمد مره وسوره الزلزله، وفي الثانيه الحمد مره والعاديات، وفي الثالثه الحمد وإذا جاء نصر الله، وفي الرابعه الحمد وسوره الاخلاص.

وفي كل ركعه من التسييح والتحميد والتهليل والتكبير خمس وسبعون مره، وترتيبها أن تقول في كل ركعه عقيب القراءه قبل الركوع (سبحان الله والحمد

لله ولا- إله إلا- الله والله أكبر) خمس عشره مره، ثم تقول ذلك فى الركوع عشرا "، وبعد الانتصاب منه عشرا "، وفى السجده الأولى عشرا "، وفى الجلسة بين السجدين عشرا "، وفى السجده الثانيه عشرا "، وإذا رفعت رأسك وجلست قبل القيام عشرا "، وتفعل هكذا فى كل ركعه.

ثم تصلى فى ليله آخر جمعه من الشهر عشرين ركعه من صلاه أمير المؤمنين عليه السلام، وقد تقدم ذكرها.

وفى آخر ليله سبت من الشهر عشرين ركعه من صلاه فاطمه عليها السلام، فتكمل الألف(١).

فصل (فى صلاه العيدين) صلاه العيدين فرض على كل من تكاملت له شرائط(٢) الجمعه التى ذكرناها، وهما سنه للمنفرد عند اختلال تلك الشروط.

وعده كل صلاه عيد ركعتان يفتحهما بتكبيره، ثم يقرأ فى الأولى الفاتحه والشمس وضحاها، ثم يكبر بعد ذلك رافعا " يديه بخمس تكبيرات، يقنت بين كل تكبيرتين ويركع فى الأخيره، فى الأولى مع تكبيره الافتتاح وتكبيره الركوع سبع تكبيرات والقنوت خمس مرات، فإذا نهض إلى الثانيه كبر وقرأ الحمد وهل أتاك حديث الغاشيه، فإذا فرغ من القراءه كبر أربعاً " يقنت

ص: ٤٤

١- فى (ش): ألف ركعه.

٢- فى (ش): شروط.

بين كل تكبيرتين ثم يركع بالأخيره فيكون له مع تكبيرات الركوع خمس تكبيرات والقنوت أربع مرات.

وليس فى صلاه العيدين أذان ولا- إقامه، ويجهر الإمام فيها بالقراءه كصلاه الجمعه، والخطبتان فيها واجبه كالجمعه إلا أنها فى الجمعه قبل الصلاه وفى العيدين بعدها، ووقتها من طلوع الشمس إلى زوالها.

والتكبير فى ليله الفطر ابتداءه عقب صلاه المغرب إلى أن يرجع الإمام من صلاه العيد مكانه فى آخر أربع صلوات: أولاهن المغرب من ليله الفطر، وأخراهن صلاه العيد.

وفى الأضحى يجب التكبير على من شهد منى عقب خمس عشره صلاه: أولاهن صلاه الظهر من يوم العيد. ومن لم يحضر منى يكبر عقب عشر صلوات: أولاهن صلاه الظهر من يوم العيد أيضا."

فصل (فى صلاه الكسوف) صلاه كسوف الشمس والقمر واجبه على الذكر والأنثى والحر والعبد والمقيم والمسافر، وعلى كل من لم يكن له عذر يقطعه عنها، ويصلى فى جماعه وعلى انفراد.

ووقتها ابتداء ظهور الكسوف، إلا أن يخشى فوت فريضه حاضره فيبدأ بتلك الصلاه ثم يعود إلى صلاه الكسوف.

وهى عشر ركوعات وأربع سجادات، يفتتح الصلاه بالتكبير، ثم يقرأ الفاتحه وسوره، ويستحب أن يكون من طوال السور، ويجهر بالقراءه فإذا

فرغت من القراءة ركعت فأطلت الركوع بمقدار قراءتك إن استطعت، ثم ترفع رأسك من الركوع وتكبر وتقرأ الفاتحة وسوره، ثم ترکح حتى تستتم خمس ركوعات.

ولا تقول (سمع الله لمن حمده) إلا في الركوعين اللذين يليهما السجود وهما الخامس والعاشر، فإذا انتصبت من الركوع الخامس كبرت وسجدت سجدتين تطيل أيضا " فيهما بالتسبيح، ثم تنهض فتفعل مثل ما تقدم ذكره، ثم تتشهد وتسلم. وينبغي أن يكون لك بين كل ركوعين قنوت.

ويجب أن يكون فراغك من الصلاة مقدرا " بانجلاء الكسوف(1)، فإن فرغت قبل الانجلاء أعدت الصلاة.

وتجب هذه الصلاة أيضا " عند ظهور الآيات، كالزلازل والرياح العواصف.

ومن فاتته صلاة كسوف وجب عليه قضاؤها إن كان القرص انكسف كله، فإن كان بعضه لم يجب عليه القضاء.

وقد روى وجوب القضاء على كل حال، وإن من تعمد ترك هذه الصلاة مع عموم الكسوف للقرص وجب عليه مع القضاء الغسل.

فصل (في صلاة السفر) فرض السفر في كل صلاة من الصلوات الخمس ركعتان إلا المغرب فإنها ثلاث ركعات.

ونوافل السفر سبع عشرة ركعة: أربع بعد المغرب، وصلاة الليل ثمان

ص: ٤٤

١- في (ش): مقدار ما على الكسوف.

ركعات، وثلاث الشفع والوتر، وركعتان للفجر.

وفرض السفر التقصير، فالإتمام في السفر كالتقصير في الحضر، ومن تعمد الإتمام في السفر وجب عليه الإعادة.

وحد السفر الذي يجب فيه التقصير بريدان، والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، فمن كان قصده إلى مسافه هذا قدرها لزمه التقصير، وإن كان قدر المسافه أربعة فراسخ للمار إليها وأراد الرجوع من يومه لزمه أيضا " التقصير.

وابتداء وجوبه من حيث يغيب عنه أذان مصره وتتوارى عنه أبيات مدينته.

وكل من سفره أكثر من حضره لا تقصير عليه، ولا تقصير إلا في سفر طاعه أو مباح، ولا تقصير في مكة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفه ومشاهد الأئمة القائمين مقامه عليهم السلام.

ومن دخل بلدا " فنوى أن يقيم عشره أيام فصاعدا " وجب عليه الإتمام، فإن تشكك (١) فلا يدري كم يقيم وتردد عزمه فليقتصر ما بينه وبين شهر واحد، فإذا مضى أتم.

ولا يجوز أن يصلى الفريضة راكبا " إلا من ضروره شديده وعليه تحرى (٢) القبلة، ويجوز أن يصلى النوافل راكبا " وهو مختار ويصلى حيث توجهت به راحلته، وإن افتتح الصلاه مستقبلا للقبلة كان أولى.

ومن اضطر للصلاه في سفينه فأمكنه أن يصلى قائما " لم يجزه غير ذلك، فإن خاف الغرق وانقلاب السفينه جاز أن يصلى جالسا "، ويتحرى بجهد استقبال القبلة.

ص: ٤٧

١- في (ش): شك.

٢- في (ش): أن يحرى.

فصل (فى أحكام صلاة الضروره) (كالخوف والمرض والعري) والخوف إذا انفرد عن السفر لزم فيه من التقصير مثل ما يلزم فى السفر المنفرد عن الخوف.

وصفه صلاة الخوف: أن يفرق الإمام أصحابه فرقتين: فرقه يجعلها بإزاء العدو وفرقه خلفه ثم يصلى من ورائه ركعه واحده، فإذا نهضوا إلى الثانيه صلوا لأنفسهم ركعه أخرى وهو قائم مطول للقراءه، ثم جلسوا فتشهدوا وسلموا وانصرفوا مقام أصحابهم.

وجاءت الفرقة الأخرى فلحقت الإمام قائما " الثانيه، فاستفتحو الصلاة وأنصتوا للقراءه فإذا ركع ركعوا بركوعه وسجدوا بسجوده، فإذا جلس للتشهد قاموا فصلوا ركعه أخرى وهو جالس ثم جلسوا معه فسلم بهم وانصرفوا بتسليمه.

فإن كانت الصلاة صلاة المغرب صلى الإمام بالطائفه الأولى ركعه، فإذا قام إلى الثانيه أتم القوم الصلاة بركعتين وانصرفوا إلى مقام أصحابهم والإمام منتصب مكانه.

وتأتى الطائفه الأخرى فتدخل فى صلاته ويصلى بهم ركعه ثم يجلس فى الثانيه فيجلسون بجلوسه، ويقوم إلى الثالثه وهى لهم ثانيه فيسبح فيقرأون هم لأنفسهم، فإذا أتم وجلس للتشهد قاموا فأتموا ما بقى عليهم، فإذا جلسوا سلم بهم.

فإن كانت الحال حال اطراد(١) وتزاحف وتوقف(٢) ولم يمكن الصلاة على الوجه الذى وصفناه وجب الصلاة بالايماء: ينحنى للركوع، ويزداد فى انحناء السجود.

وقد روى أن الصلاة عند اشتباك الملحمه والتقارب والتعائق تكون بالتكبير والتهيل والتسييح والتحميد(٣).

فأما المريض ففرضه على قدر طاقته، فإن أطاق القيام لم يجزه غيره، وإن لم يطق صلى قاعدا "، فإن لم يطق صلى على جنب، فإن لم يطق فمستلقيا " يومى بالركوع والسجود إيماءا "، فإن لم يطق جعل مكان الركوع تغميض عينيه ومكان انتصابه فتح عينيه، وكذلك السجود.

والعريان الذى لم يتمكن من ستر عورته يجب أن يؤخر الصلاة إلى آخر وقتها طمعا " فى وجود ما يستتر به، فإن لم يجده صلى جالسا " واضعا " يده على فرجه، ويومى للركوع والسجود ويجعل سجوده أخفض من ركوعه.

وإن صلى عراه جماعه قام الإمام فى وسطهم وصلوا جلوسا " على الصفه التى ذكرناها.

ص: ٤٩

١- فى (ش): طراد.

٢- فى (ش): توافق.

٣- روى عن أبى جعفر الباقر عليه السلام أنه قال فى حديث: وإن كانت المسايفه والمعانقه وتلاحم القتال فإن أمير المؤمنين صلى ليله صفيين وهى ليله الهرير لم تكن صلاتهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند كل صلاه إلا التكبير والتهيل والتسييح والتحميد والدعاء فكانت تلك صلاتهم لم يأمرهم بإعادة الصلاه - أنظر الكافى ٣ / ٤٥٧ - ٤٥٨.

كتاب الجنائز فصل (فى غسل الميت وتكفينه ونقله إلى حفرته) غسل الميت كغسل الجنابه فى الصفه والترتيب: يبدأ فىه بغسل اليدين، ثم الفرّج، ثم الميامن، ثم المياسر.

فالغسلات ثلاثه:(1) واحده بماء السدر، والثانيه بماء خليط الكافور إذا ألقى منه شى فى الماء، والأخرى بالماء القراح.

والحنوط هو الكافور، ويوضع على مساجد الميت من أعضائه والحنوط الشائع وزن ثلاثه عشر درهما " وثلاث درهم، وأقله مثقال لمن وجده.

والكفن المفروض ثلاث قطع: منزر، وقميص، ولفافه. وزيادة الحبره

ص: ٥٠

١- فى (ش): ثلاث.

والعمامة من السنه، والخرق(١) التي تشد بها فرجه خارجه عن عدد الأكفان، ويجزى الثوب الواحد لمن لم يجد سواه. والمستحب أن تكون أكفانه من القطن دون غيره.

ويضع فى أكفانه جريدتين من جرائد النخل، فبذلك جرت السنه.

ويكره إسخان الماء لغسل الميت، إلا أن يخاف الغاسل الضرر لقوه البرد وتغسل المرأة زوجها والزوج امرأته.

والمشى خلف الجنازه وعن يمينها وشمالها، وقد روى جواز المشى أمامها(٢).

ويقدم الميت إلى شفير القبر، فيجعل رأسه بإزاء موضع رجليه من القبر، ثم يسل الميت من قبل رأسه حتى يسبق إلى القبر رأسه قبل رجليه.

ويحل عقد الأكفان، ويوضع على جانبه الأيمن، ويستقبل القبلة بوجهه ويوضع خده على التراب، وينزل بالميت إلى قبره وليه أو من يأمره الولي، ولا يدخل المرأة إلا من كان يجوز له أن يراها وهي حيه.

فصل (فى الصلاة على الميت) هذه الصلاة فرض على الكفايه، وليس فيها قراءه وإنما هى تكبير واستغفار

ص: ٥١

١- فى (ش): الخرقه.

٢- عن الصادق عليه السلام أنه قال: امش أمام جنازه المسلم العارف ولا تمش أمام جنازه الجاحد، فإن أمام جنازه المسلم ملائكه يسرعون به إلى الجنه وإن أمام جنازه الكافر ملائكه يسرعون به إلى النار - الكافى ٣ / ١٦٩.

ودعاء.

وعدد التكبيرات خمس، يرفع اليد فى الأولى، ولا يرفع فى الباقيات، وموضع الدعاء للميت بعد التكبير الرابعه، فإذا كبر الخامسة خرج من الصلاه بغير تسليم، وهو يقول (اللهم عفوك عفوك).

ويستحب أن يقوم مقامه حتى ترفع الجنازه.

ولا تجب هذه الصلاه إلا على من عقل ودخل فى حد التكليف دون الأطفال على وجه التقيه، وحد ذلك من (١) بلغ ست سنين فصاعداً."

وتجوز الصلاه على: الميت بغير وضوء والوضوء أفضل. ويجوز للجنب الصلاه عليه (٢) عند خوف الفوت بالتميم من غير اغتسال ويصلى على الميت فى كل وقت من الليل والنهار.

وأولى الناس بالصلاه على الميت أولاهم به من أهل بيته، ويجوز له الاستنابه فى ذلك.

ص: ٥٢

١- فى (ش): لمن.

٢- فى (ش): عليها.

كتاب الصوم فصل (في حقيقه الصوم وعلامه دخول شهر رمضان وما يتصل بذلك) الصوم هو توطين النفس على الكف عن
تعمد تناول ما يفسد الصيام من أكل وشرب وجماع وسنينه، وفي كل زمان تعين فيه الصوم كسهر رمضان لا يجب فيه التعيين،
بل نيه القربه فيه كافيه، حتى لو نوى صومه لغير شهر رمضان لم يقع إلا عنه، وإنما يفتقر إلى تعيين النيه في الزمان الذي لا يتعين
فيه الصوم.

ونيه واحده لصوم جميع شهر رمضان واقعه ابتداء " به كافيه(١)، وإن جددناه كان تطوعا " .

ووقت النيه في الصيام الواجب قبل طلوع الفجر إلى قبل زوال الشمس

ص: ٥٣

١- في (ش): واقعه في ابتدائه كافيه.

وفى صيام التطوع إلى بعد الزوال.

وعلامه دخول شهر رمضان رؤيه الهلال، فإن خفى كملت عدد الشهر الماضى ثلاثين يوماً " وصمت، فإن شهد عدلان على رؤيه الهلال وجب الصوم ولا تقبل فيه شهاده النساء.

وفى صيام يوم الشك ينوى(1) أنه من شعبان، فإن ظهر فيما بعد أنه من شهر رمضان أجزأه.

ويجب على الصائم تجنب كلما سنيين أنه يفطر من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس.

فصل (فيما يفسد الصوم وينقضه) من تعمد الأكل والشرب واستنزال الماء الدافق بجماع أو غيره أو غيب فرجه فى فرج حيوان محرم أو محلل أظفر وكان عليه القضاء والكفاره، ومن أتى ذلك ناسياً " فلا شئ عليه.

وقد ألحق قوم من أصحابنا بما ذكرناه فى وجوب القضاء والكفاره اعتماد الكذب على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وعلى الأئمه عليهم السلام، والارتماس فى الماء والحقنه، والتعمد للقيء، والسعوط، وبلع ما لا يؤكل كالحصى وغيره.

وقال قوم: إن ذلك ينقض الصوم وإن لم يبطله، وهو أشبه.

ص: ٥٤

١- فى (ش): بنيه.

وقالوا في اعتماد الحقنه أو ما يتيقن وصوله إلى الجوف من السعوط واعتماد القي وبلع الحصى: إنه يوجب القضاء من غير كفاره.

وقد روى أن من أجنب في ليل شهر رمضان وتعمد البقاء إلى الصباح من غير اغتسال كان عليه القضاء والكفاره(١).

وروى: أن عليه القضاء دون الكفاره(٢).

ولا خلاف أنه لا شيء عليه إذا لم يتعمد وغلبه النوم إلى أن يصبح.

ومن ظن أن الشمس قد غربت وأفطر فظهر فيما بعد طلوعها فعليه القضاء خاصة.

ومن تميمض للطهاره فوصل الماء إلى جوفه فلا شيء عليه، وإن فعل ذلك متبردا " كان عليه القضاء خاصة.

والكفاره اللازمه في إفطار يوم من شهر رمضان: عتق رقبه، أو إطعام ستين مسكينا "، أو صوم شهرين متتابعين، قيل: إنها مرتبه، وقيل: أنه مخير فيها.

فمن لم يقدر على شيء من الكفاره المذكوره فليصم ثمانية عشر يوما متتابعات، فإن لم يقدر تصدق بما وجد وصام ما استطاع.

فصل (في حكم المسافر والمريض ومن تعذر عليه الصوم أو شق) شروط السفر الذي(٣) يوجب الافطار ولا يجوز معه صوم شهر رمضان في

ص: ٥٥

١- التهذيب ٤ / ٣٢١.

٢- الكافي ٤ / ١٠٥.

٣- في (ش): التي.

المسافه وغير ذلك هي الشروط التي ذكرناها في كتاب الصلاه الموجهه لقصرها، فإن تكلف الصوم مع العلم بسقوطه وجب عليه القضاء على كل حال.

والصوم الواجب مع السفر صوم ثلاثه أيام لدم المتعه من جمله العشره، وصوم النذر إذا علق بسفر وحضر، واختلفت الروايه في كراهيه صوم التطوع في السفر وجوازه(١).

والمريض يجب عليه الافطار والقضاء، وحد المرض الموجب للافطار هو الذى يخشى من أن يزيد فيه الصوم زياده بينه، وإذا صح المريض فى بقيه يوم أفطر فى صدره وجب أن يمسك فى تلك البقيه، وعليه مع ذلك قضاء اليوم وكذلك إذا ظهرت الحائض فى بقيه يوم أو قدم المسافر.

ومن بلغ من الهرم إلى حد يتعذر معه الصوم فلا- صيام عليه ولا- كفاره، وإذا أطاقه لكن بمشقه شديده يخشى المرض منها والضرر العظيم كان له أن يفطر ويكفر عن كل يوم بمد من طعام.

وكذلك الشباب إذا كابد(٢) العطاش(٣) الذى لا- يرجى شفاؤه، فإن كان العطش عارضا " يتوقع زواله أفطر ولا كفاره تلزمه، وإذا برئ وجب عليه القضاء.

والحامل والمرضع إذا خافتا ولديهما من الصوم الضرر أفطرتا وتصدقتا عن كل يوم بمد من طعام.

ص: ٥٦

١- أنظر أحاديث هذا الباب فى الكافى ٤ / ١٣٠ - ١٣١.

٢- فى (ش): كان به.

٣- العطاش - بضم العين -: داء يصيب الإنسان يشرب الماء فلا يروى. الصحاح (عطش) ١٠١٢.

فصل (فى حكم من أسلم أو بلغ الحلم أو جن) (أو أغمى عليه فى شهر رمضان) إذا أسلم الكافر قبل استهلال الشهر كان عليه صيامه كله، وإن كان إسلامه وقد مضت منه أيام صام المستقبل، ولا قضاء عليه فى الفائت.

وكذلك الغلام إذا احتلم، والجارية إذا بلغت المحيض، والمغى عليه فى ابتداء الشهر إذا مضت عليه أيام منه ثم أفاق يجب عليه قضاء الأيام الفائتة.

وإن كان إغماءه بعد أن نوى الصوم وعزم عليه وصام شيئاً منه أو لم يصم فلا قضاء عليه وإن كان أكل أو شرب، وهو أعذر من الناسى.

فصل (فى حكم قضاء شهر رمضان) القاضى مخير بين المتابعه والتفريق. وقد روى: إن كان عليه عشره أيام أو أكثر منها كان مخيراً " فى الثمانية الأولى بين المتابعه والتفريق ثم يفرق ما بقى ليقع الفصل بين الأداء والقضاء (١).

ومن كان عليه قضاء واجب لم يجز أن يتطوع بصوم حتى يقضيه.

ومن تعمد الإفطار فى يوم نوى فيه القضاء من شهر رمضان وكان ذلك قبل الزوال لم يكن عليه شئ وصام يوماً " مكانه، فإن كان إفطاره بعد الزوال

ص: ٥٧

وجب عليه التكفير بإطعام عشرة مساكين وصام يوماً " مكانه، فإن لم يتمكن من الإطعام صام ثلاثة أيام بدلاً من الإطعام.

ومن صام متطوعاً " فأفطر متعمداً " قبل الزوال أو بعده من النهار لم يجب عليه قضاء ذلك اليوم.

ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كفاره شهر رمضان أو قتل خطأ أو ظهار أو نذر أو جبه على نفسه ففقطعت التتابع لغير عذر قبل أن يكمل له صيام شهر ويزيد عليه بصيام أيام من الثاني وجب عليه استقبال الصيام (١) من غير بناء على الأول، وإن كان ذلك بعد أن صام شيئاً " من الثاني أو عن عذر كمرض أو غيره كان له أن يبني ولم يلزمه الاستقبال.

ومن نذر أن يصوم شهراً " واحداً " فصام نصفه ثم تعذر لغير عذر الإفطار كان محيطاً " (٢) وبني على ما مضى ولم يلزمه الاستقبال.

ومن عين بالنذر صيام يوم فأفطر لغير عذر متعمداً " كان عليه من القضاء والكفاره [مثل] (٣) ما على من أفطر يوماً " من شهر رمضان.

فصل (في صوم التطوع وما يكره من الصيام) الصيام وإن كان مندوباً " إليه على الجملة بعض الأوقات أفضل من بعض والصوم فيها أكثر ثواباً "، وقد نص على صوم أيام البيض من كل شهر وهي الثالث

ص: ٥٨

١- [١] المراد من كلمه الاستقبال: هو الاستيناف.

٢- [٢] في (ش): مخطئاً ".

٣- [٣] الزيادة منا لتتميم الكلام.

عشر والرابع عشر والخامس عشر وستة أيام من شوال بعيد(١) العيد، ويوم عرفه لمن لا يضر صيامه بعمله فيه، واليوم السابع عشر من ربيع الأول مولد النبي صلى الله عليه وآله، واليوم السابع والعشرين من شهر رجب يوم المبعث واليوم الخامس والعشرين من ذى القعدة وهو دحو الأرض، ويوم الغدير.

وروى فى صيام رجب فضل عظيم، وأول يوم منه خاصة وسبعة أيام وثمانية أيام من أوله إلى نصفه.

وروى أيضا " فى صوم شعبان من الفضل الكثير(٢).

فأما الصوم المنهى عنه فصوم يوم العيدين، وأيام التشريق، وصوم الوصال، وصوم الدهر.

ويكره صوم المرأة تطوعا " بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن مولاه.

ص: ٥٩

١- [١] فى (ش): بعد.

٢- [٢] أنظر الأحاديث الواردة فى استحباب صيام الأيام المذكورة فى مستدرک وسائل الشيعه ١ / ٥٨٩ - ٥٩٩.

كتاب الاعتكاف الاعتكاف هو اللبث المتناول للعبادة في مكان مخصوص، فإذا كان مبتدءاً " كان نفلاً وإن كان عن نذر كان فرضاً " .

ولا بد فيه من نية، والصوم شرط في صحته.

ولا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد صلى فيه إمام عدل بالناس الجمعة، وهي أربعة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد المدينة، ومسجد الكوفة، ومسجد البصرة.

ولا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام.

ويلازم المعتكف المسجد ولا يخرج منه إلا لحدث يوجب الوضوء أو لأمر ضروري، ويجوز أن يعود مريضاً " أو يشيع جنازه، وإن (١) خرج فلا يستظل بسقف حتى يعود إلى المسجد.

ص: ٦٠

١- [١] في (ش): إذا.

والجماع ليلاً أو نهاراً " يفسد الاعتكاف، وعلى المجمع ليلاً في اعتكافه ما على المجمع في نهار شهر رمضان، فإذا جامع نهاراً " كانت عليه كفارتان.

ومن أفطر بغير الجماع في نهار الاعتكاف من غير عذر كان عليه ما على المفطر من نهار شهر رمضان.

ص: ٦١

كتاب الحج فصل (في وجوب الحج والعمرة وشروط ذلك وضروبه) الحج واجب على كل حر مسلم بالغ متمكن من الثبوت على الراحله إذا زالت المخاوف والمقاطع ووجد من الزاد والراحله ما ينهضه في طريقه وما يخلفه في عياله من النفقه.

والحج واجب في العمر مره واحده، وكذلك العمرة تجب مره واحده، وما زاد على المره فهو فضل عظيم.

ويجب على المرأه بهذه الشروط، ولا تفتقر إلى محرم.

وأشهر الحج: شوال، وذو العقده، وعشرون (1) من ذى الحجه.

وليس للعمرة وقت مخصوص، وأفضل الأوقات للعمرة المفردة رجب،

ص: ٦٢

١- [١] في (ش): وعشر.

وهي جائزه في سائر أيام السنه.

وقد روى أنه لا يكون بين العمرتين أقل من عشره أيام. وروى أنها لا تجوز في كل شهر إلا مره (١).

والحج على الفور دون التراخي لمن تكاملت شرائطه.

والأركان في الحج خمس: الاحرام، والوقوف بعرفات (٢)، والوقوف بالمشعر الحرام، وطواف الزياره، والسعى بين الصفا والمروه. وقد ألحق قوم من أصحابنا بهذه الأركان التلبيه.

وضروب الحج ثلاثه: تمتع بالعمره إلى الحج، وإقران في الحج، وإفراد له.

والتمتع بالعمره هو فرض الله تعالى على كل ناء عن المسجد الحرام، فلا يجوز منه سواه. وصفته أن يحرم من الميقات بالعمره، وإذا وصل إلى مكه طاف بالبيت سبعا "، وسعى بين الصفا والمروه سبعا "، ثم أحل من كل شئ أحرم منه.

فإذا كان يوم الترويه عند الزوال أحرم بالحج من المنزل، وعليه بهذا الحج المتعقب للعمره طوافان: أحدهما الطواف المعروف بطواف النساء، وهو الذى تحل معه النساء، لأن بالطواف الأول الذى هو طواف الزياره يحل المحرم من كل شئ إلا النساء، وعليه بهذا الاحرام بالحج سعى بين الصفا والمروه، وعليه دم.

فإن كان عدم الهدى وكان واجدا " ثمنه تركه عند من يثق به حتى يذبح عنه

ص: ٦٣

١- [١] أنظر هذه الروايات في الكافي ٤ / ٥٣٤.

٢- [٢] فى (ش): بعرفه.

فى طول ذى الحجه فإن لم يتمكّن من ذلك أخره إلى أيام النحر من العام القابل.

ومن لم يجد الهدى ولا- ثمنه، كان عليه صوم عشره أيام قبل يوم الترويه ويوم عرفه، فمن فاته ذلك صام ثلاثه أيام التشريق وباقي العشره إذا عاد إلى أهله.

وأما الاقتران فهو أن يهل من الميقات بالحج، ويقرن إلى إحرامه سياق الهدى. وإنما سمي إقرانا " لاقتران سياق الهدى بما يأتى به، وعليه طوافان بالبيت وسعى واحد بين الصفا والمروه ويجدد التلبيه عند كل طواف.

فأما الأفراد فهو أن يحرم بالحج من الميقات مفردا " ذلك من سياق الهدى، وليس عليه هدى ولا تجديد التلبيه عند كل طواف، ومناسك المفرد والقارن متساويه.

فصل (فى مواقيت الاحرام) ميقات أهل المدينه مسجد الشجره، وهو ذو الحليفه(1).

وميقات أهل العراق وكل من حج من هذا الطريق بطن العقيق(2) وأوله

ص: ٦٤

١- [١] ذو الحليفه - بضم الحاء وفتح اللام وسكون الياء - : قريه بينها وبين المدينه سته أميال أو سبعة ومنها ميقات أهل المدينه [معجم البلدان ٢ / ٢٩٥]. والشجره بلفظ واحده الشجر، وهى الشجره التى ولدت بها أسماء بنت محمد بن أبى بكر بذى الحليفه وكانت سمره وكان النبى ينزلها من المدينه ويحرم منها.

٢- [٢] العقيق: واد من أوديه المدينه يزيد على بريد، وكل مسيل شقه السيل فوسعه فهو عقيق - مجمع البحرين (عقق).

المسلخ وأوسطه الغمره وآخره ذات عرق.

وميقات أهل الشام ومن حج بهذا الطريق الجحفة (١).

وميقات أهل اليمن يلملم (٢).

وميقات أهل الطائف قرن المنازل (٣).

ولا يجوز الاحرام من قبل الميقات، ومن كان منزله دون الميقات فميقاته منزله.

ومن جاور بمكه إذا أراد الحج والعمرة خرج من ميقات أهله وأحرم منه، فإن لم يتمكن أحرم من خارج الحرم.

فصل (فيما يجتنبه المحرم) على المحرم اجتناب الرفث وهو الجماع وكل ما يؤدي إلى نزول المنى من قبله أو ملامسه أو نظر بشهوه، ويجتنب الفسوق وهو الكذب والسباب،

ص: ٦٥

١- [١] الجحفة بالضم ثم السكون والفاء: كانت قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل، وهي ميقات أهل مصر والشام إن لم يمروا على المدينة - معجم البلدان ٢ / ١١١.

٢- [٢] يلملم موضع على ليلتين من مكة، وهو ميقات أهل اليمن، وفيه مسجد معاذ بن جبل، وقال المرزوقي هو جبل من الطائف على ليلتين أو ثلاث، وقيل هو واد هناك. معجم البلدان ٥ / ٤٤١.

٣- [٣] قال القاضي عياض: قرن المنازل وهو قرن الثعالب بسكون الراء: ميقات أهل نجد تلقاء مكة على يوم وليله. وقال الحسن بن محمد المهلبى: قرن يمينها وبين مكة أحد وخمسون ميلاً، وهي ميقات أهل اليمن، بينها وبين الطائف ذات اليمين ستة وثلاثين ميلاً - معجم البلدان ٤ / ٣٣٢.

والجدال وهو الحلف بالله صادقا " أو كاذبا " .

ويجتنب الطيب كله إلا خلوق المسجد(١) ولا يلبس المخيط من الثياب، ولا يحتجم ولا يفصد إلا عند الضروره، ولا يأخذ من شعره ولا من أظفاره، ولا يدمى جلده كله، ولا يظلل على نفسه إلا أن يخاف الضروره.

ولا ينكح المحرم، ولا يأكل من صيد البر وإن صاده المحل، ولا يأكل من صيد نفسه، ولا يقتل صيدا "، ولا يدل عليه، ولا يغطي رأسه إلا من ضروره.

فصل (فى سيره الحج وترتيب أفعاله) إذا بلغ الحاج إلى ميقاته فليكن إحرامه منه، وليغتسل وينشر(٢) ثوبى إحرامه يأتزر بأحدهما ويتوشح بالآخر، ولا يحرم بالإبريسم، وأفضل الثياب للاحرام القطن والكتان.

ويصلى ركعتى الاحرام ثم يقول إذا فرغ منهما: (اللهم إنى أريد ما أمرتنى به من التمتع بالعمره إلى الحج على كتابك وسنه نبيك، فإن عرض لى عارض يحبسنى فحلنى حيث حبستنى بقدرك الذى قدرت على. اللهم إن لم تكن حجه فعمره أحرم لك جسدى وبشرى وشعرى من النساء والطيب والثياب أبتغى بذلك وجهك والدار الآخره).

ص: ٦٦

١- [١] الخلق كرسول: ما يتخلق به من الطيب. قال بعض الفقهاء وهو مائع فيه صفره. المصباح المنير (خلق) ١ / ٢٤٦.

٢- [٢] فى (ش): يلبس.

ثم يلبي فيقول: (لبيك اللهم لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك).

وإن كان يريد القرآن قال: (اللهم إنى أريد الحج قارنا " فسلم لى هديتى وأعنى على مناسكى، أحرم لك جسدى) إلى آخر الكلام.

فإن كان يريد الحج مفردا " قال: (اللهم إنى أريد الحج مفردا " فيسره لى أحرم لك جسدى) إلى آخر الكلام.

وليلب كلما صعد علوا " أو هبط سفلا أو نزل من بعيره أو ركب وعند انتباهه وفى الأسحار، فإن كان قصده إلى مكة من طريق المدينة قطع التلبية إذا عاين بيوت مكة عند عقبه المدنيين، وإن كان قصده إليها من طريق العراق قطع التلبية إذا بلغ عقبه ذى طوى.

فإذا بلغ مكة فمن السنه الاغتسال قبل دخول المسجد، فإذا دخله فليفتتح الطواف من الحجر الأسود، ثم يستقبله بوجهه ويدنو إليه فيستلمه، ويكون افتتاحه من طوافه به واختتامه به أيضا "، فإذا بلغ الركن اليمانى فليستلمه وليقبله فإن فيه بابا " من أبواب الجنة.

فإذا كان فى الشوط السابع فليقف عند المستجار وهو دون الركن اليمانى ويبسط يديه على البيت ويلصق به بطنه وخده ويقول: (اللهم إن البيت بيتك والعبد عبدك وهذا مكان العائذ بك من النار) ويتعلق بأستار الكعبه ويدعو الله تعالى ويسأله حوائجه للدنيا والآخرة، ويقبل الركن اليمانى فى كل شوط ويعانقه.

فإذا فرغ من الطواف سبع دفعات فليأت مقام إبراهيم عليه السلام وليصل ركعتى الطواف ثم يخرج من الباب المقابل للحجر الأسود إلى الصفا فيسعى

منه إلى المروه سبع مرات يبدأ بالصفاء ويختم بالمروه.

وإذا بلغ من السعي حد المسعى الأول - وهو المناره - فليهرول، وإذا بلغ حد المسعى الثاني وهو بعد جوازه زقاق العطارين قطع الهروله.

فإذا فرغ من الطواف والسعي قصر من شعر رأسه أو من حاجبيه وقد أحل به من كل شيء أحرم منه.

فإذا كان يوم الترويه فليغتسل وينشئ الاحرام للحج من المسجد، ويلبى ثم يمضى إلى منى فليصل فيها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والفجر ويغدو إلى عرفات.

فإذا زالت الشمس من يوم عرفه اغتسل وأقطع التلبيه وأكثر من التهليل والتحميد والتكبير، ثم يصلى الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين، ثم يأتي الموقف، وأفضله ميسره الجبل ويدعو الله سبحانه بدعاء الموقف وهو معروف وبما أحب من الأدعية.

فإذا غربت الشمس فليفض من عرفات ولا يصلى المغرب ليله النحر إلا بالمزدلفه.

فإذا نزل المزدلفه صلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، فإذا أصبح يوم النحر وصلى الفجر وقف بالمزدلفه كوقوفه بعرفة، فإذا طلعت الشمس فليفض منها إلى منى ولا يفض منها قبل طلوع الشمس إلا مضطرا".

ويأخذ الحصى لرمى الجمار من المزدلفه أو من الطريق، فإن أخذه من رحله بمنى جاز، ولا يرمى الجمار إلا وهو على طهر، ثم يأتي الجمره القصوى التى عند العقبه فيقوم من قبل وجهها لا من أعلاها ويحذفها بسبع حصيات.

ثم يتتاع هدى متعته من الإبل أو البقر أو الغنم، ولا يجوز فى الأضحيه من الإبل إلا الثنى، وهو الذى قد تمت له خمس سنين، ويجوز من البقر والمعز

الثنى، وهو الذى تمت له سنه ودخل فى الثانيه، ويجزى من الضأن لسنة، والأولى أن يتولى ذبح هديه بنفسه.

فإذا ذبح هديه حلق رأسه أو قصر من شعره.

ثم يتوجه إلى مكة لزياره البيت من يومه أو من غده، ولا- يجوز للمتمتع أن يؤخر زياره البيت عن اليوم الثانى من النحر، ويوم النحر أفضل، ولا بأس للمفرد والقارن بأن يؤخرا ذلك.

وقد تقدم كيفيه الطواف، فإذا طاف طواف الزياره، وسعى بين الصفا والمروه فقد أحل من كل شئ أحرم منه إلا النساء، فإذا رجع إلى البيت وطاف سبعا " فقد أحل من كل شئ وفرغ من حجه كله.

ثم يرجع إلى منى، ولا- يبيت ليالى التشريق إلا- بمنى، فإن لم يبيت بمنى فعليه دم شاه، فإذا رجع إلى منى رمى الجمرات الثلاث اليوم الأول والثانى والثالث فى كل يوم بإحدى وعشرين حصاه، ووقت ذلك من طلوع الشمس إلى غروبها.

ويجوز للنساء والخائف الرمي بالليل، فإذا أرادوا الخروج من منى فى النفر الأول فوقته من بعد الزوال من يوم الثالث من النحر، والنفر الأخير اليوم الرابع من النحر إذا ابيضت الشمس.

ويستحب دخول الكعبه لا سيما للصروره(١) ويستحب عند الرحيل من مكة أن يودع البيت بسبع طوافات وصلاه ركعتين عند المقام.

ص: ٦٩

١- [١] الصروره: يقال للذى لم يحج بعد، ومثله امرأه صروره للتى لم تحج بعد - مجمع البحرين (صرر) ٣ / ٣٦٥.

فصل (فيما يلزم المحرم عن جنائته من كفاره وفديه وغير ذلك) إذا جامع المحرم قبل الوقوف بعرفه فعليه بدنه والحج من قابل، وإن جامع بعد الوقوف فعليه بدنه ولا حج عليه، وإن كان جماعه دون الفرج فعليه فديه ولا حج عليه من قابل.

ويجب على المرأة عدم المطاوعه في الجماع، وإلا فعليها مثل ما يجب على الرجل، فإن أكرهها سقطت عنها الكفاره وتضاعفت على الرجل.

ومن قبل امرأته وهو محرم فعليه بدنه أنزل أم لم ينزل.

ومن نظر إلى أهله فأمنى فلا كفاره عليه، فإن ضمها مع الشهوه فأمنى فعليه دم شاه.

ومن تزوج وهو محرم بطل نكاحه، فإن يعلم (١) أن ذلك محرم وأقدم عليه لم تحل له المرأة أبداً، ولا يعقد المحرم النكاح لغيره، فإن عقد لم يتم عقده.

فإذا قلم المحرم شيئاً من أظفاره فعليه من كل ظفر إطعام مسكين، وقدره مد من طعام، فإن قلم أظفار يديه معا " فعليه دم شاه، فإن قلم أظفار رجله كان عليه دم آخر، فإن جمع بين تقليم يديه ورجليه في حال واحده كان عليه دم واحد.

ومن أظلم (٢) رأسه من أذى فعليه دم شاه أو إطعام سته مساكين أو صيام ثلاثه أيام، ومن ظلل على نفسه مختاراً " فعليه دم.

ص: ٧٠

١- [١] في (ش): فإن كان يعلم.

٢- [٢] في (ش): حلق.

وعليه فى لبس المخيط من الثياب دم شاه إن كان متعمدا "، وإن كان ناسيا " فلا شئ عليه.

ومن جادل وهو محرم مره صادقا " أو مرتين فعليه دم بقره، فإن جادل ثلاثا " فدم بدنه.

ومن ألقى من جسده قمله فقتلها أو رمى بها فعليه كف من طعام.

ومن سقط عن فعله شئ من شعره فعليه كف من طعام، فإن كان كثيرا " فعليه دم شاه.

وعلى المحرم من صيد النعام وقتلها بدنه، فإن لم يجد أطعم ستين مسكينا " فإن لم يقدر صام شهرين متتابعين، فإن تعذر ذلك صام ثمانية عشر يوما " .

وعليه من [صيد] بقره الوحشية بقره، فإن لم يجد أطعم ثلاثين مسكينا "، فإن لم يقدر صام سبعة أيام.

وإن صاد ظيبا " فعليه دم شاه، فإن تعذر أطعم عشره مساكين، فإن لم يستطع صام ثلاثة أيام، وفى الثعلب والأرنب مثل ما فى الظبى.

وفى القطاه وما جانسها حمل قد فطم من اللبن ورعى من الشجر.

وفى القنفذ واليربوع والضب وما شابهها جدى.

وفى الحمامه وما شابهها درهم، وفى فرخها نصف درهم، وفى بيضها ربع درهم.

ومن دل على صيد وهو محرم لزمه فداؤه، وإذا اجتمع محرمون على قتل صيد فقد وجب على كل واحد منهم الفداء.

وعلى المحرم فى صغار النعام بقدره من صغار الإبل فى سنه.

وفى كسر بيض النعام عليه أن يرسل فحوله الإبل فى إناثها بعدد ما كسر، فما نتج كان هديا " للبيت، وإن لم يجد ذلك فعليه لكل بيضه شاه، فإن لم يجد

فإطعام عشرة مساكين، فإن لم يجد صام عن كل بيضه ثلاثة أيام.

ومن رمى صيدا " فجرحه ومضى بوجهه فلم يدر أحي هو أم ميت فعليه فداؤه ومن قتل جراده فعليه كف من طعام وفي الكثير دم شاه، وفي الزنبور تمره وفي قتل الكثير مد من طعام أو تمر.

ومن اضطر إلى أكل صيد أو ميتة فليأكل الصيد ويفديه ولا يقرب الميتة.

وإذا صاد المحرم في الحل كان عليه الفداء، وإذا صاد في الحرم كان عليه الفداء والقيمة مضاعفه.

ومن وجب عليه فداء الصيد وكان محرما " بالحج ذبح ما وجب عليه بمنى، فإن كان محرما " بالعمرة ذبحه بمكه.

ولا بأس أن يأكل المحل ما صاده المحرم، وعلى المحرم فداؤه على كل ما ذكرناه.

وليس الدجاج الحبشى من الصيد المحظور على المحرم.

ومن نتف ريشا " من طير من طيور الحرم فعليه أن يتصدق على مسكين ويعطى الصدقه باليد التى نتف بها الطائر.

والمحل إذا قتل صيدا " فى الحرم فعليه جزاؤه.

وكل ما أتلفه المحرم من عين(١) حرم عليه إتلافها فعليه مع تكرار الاتلاف الفديه، سواء كان فى مجلس واحد أو فى مجالس، كالصيد(٢) الذى يتلفه من جنس واحد أو من أجناس مختلفه، وسواء كان قد فدى العين الأولى أو لم يفدها، وهذا هو حكم الجماع بعينه.

ص: ٧٢

١- [١] فى (ش): من غير ما.

٢- [٢] فى (ش): كان الصيد.

فأما ما لا نفس له كالشعر والظفر فحكم مجتمعه بخلاف حكم متفرقه، على ما ذكرناه في قص أظفار اليدين والرجلين مجتمعه ومتفرقه.

فأما إذا اختلف النوع كالطيب واللبس فالكفاره واجبه على نوع منه وإن كان المجلس واحداً."

وهذه جملة كافيته.

ص: ٧٣

كتاب الزكاه فصل (فى شروط وجوب الزكاه) الزكاه تجب على الأحرار البالغين المسلمين الموسرين، وحد اليسار ملك النصاب، وأن يكون فى يد مالكة، وهو غير ممنوع من التصرف فيه.

ولا زكاه فى المال الغائب عن صاحبه الذى لا يتمكن من الوصول إليه.

ولا زكاه فى الدين إلا أن يكون منه تأخير قبضه، وأن يكون بحيث متى رامه (١) قصده.

قبضه.

فصل (فى الأصناف التى تجب فيها الزكاه) وهى تسعة: الدراهم، والدنانير، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب

ص: ٧٤

١- [١] رام الشئ: قصده.

والإبل، والبقر، والغنم.

ولا- زكاه فى شئ سؤى ذلك ولا فى عروض التجاره وقد روى أنه إن طلبت أمتعه التجاره من صاحبها بوضيعة فلا زكاه عليه، وإن طلبت بربح أو برأس المال فأخر بيعها فعليه زكاه، سنه مؤكده غير واجبه (١).

وما تجب فيه الزكاه على ضريرين: منه ما يعتبر مع ملك النصاب حؤول الحول عليه، وهو الدنانير والدرهم والإبل والبقر والغنم، وما عدا ذلك لا اعتبار فيه، بل بلوغ حد النصاب.

ويجوز إخراج قيمه فى الزكاه دون العين المخصوصه.

فصل (فى زكاه الدرهم والدنانير) إذا بلغت الدنانير عشرين ديناراً " وحال عليها الحول وجب فيها نصف دينار ولا زكاه فيما دون ذلك، وإن (٢) زادت أربعة دنانير ففيها عشر دينار، وعلى هذا الحساب فى كل عشرين ديناراً " نصف دينار وفى كل أربعة بعد العشرين عشر دينار.

فإن صيغت الدنانير حليا " أو سبيكه لم تجب فيها زكاه إلا أن يكون ذلك فرارا " من الزكاه فتلزمه.

وليس فيما دون مائتى درهم زكاه، فإذا بلغت ذلك حال عليها الحول ففيها خمس دراهم، فإذا زادت على المائتين أربعين ففى الزيادة درهم واحد،

ص: ٧٥

١- [١] الكافى ٣ / ٥٢٨، وفيه عدة أحاديث بهذا المضمون.

٢- [٢] فى (ش): فإذا.

وعلى هذا الحساب.

وحكم ما صيغ من الفضة وسبيكته حكم الذهب وقد تقدم.

فصل (فى زكاه الإبل) لا زكاه فى شئ من الأنعام إلا بعد أن تكون سائمه (١) ويحول عليها الحول، وفى (٢) طول زمان الحول على العدد الذى تجب فى بلوغها به الزكاه.

ولا زكاه فى الصغار حتى يحول عليها الحول من بعد نتاجها، ولا زكاه فى خليطين من ماشيه (٣) ولا- زرع ولا غيرهما حتى يبلغ مال كل واحد منهما ما تجب فيه الزكاه.

فإذا بلغت الإبل خمسا " ففيها شاه، ولا شئ فيما زاد على الخمس حتى تبلغ عشرا "، فإذا بلغها ففيها شاتان، ثم لا شئ فيها حتى تبلغ خمس عشره ففيها ثلاث شياه، فإذا انتهت إلى عشرين ففيها أربع شياه.

فإذا بلغت خمسا " وعشرين ففيها خمس شياه، فإذا زادت واحده ففيها بنت مخاض حتى تبلغ ستا " وثلاثين، فإذا بلغت ففيها بنت لبون إلى أن تبلغ ستا " وأربعين ففيها حقه (٤) إلى إحدى وستين، فإذا بلغت ففيها جذعه (٥) إلى ست

ص: ٧٦

١- [١] الماشيه السائمه: التى ترعى بنفسها، ويقابلها العلوفه كالحلوبه، وهى التى تعلق.

٢- [٢] فى (ش)، وهى.

٣- [٣] أى الماشيه التى هى سائمه فى بعض الأوقات وعلوفه فى أوقات أخرى.

٤- [٤] الحقه أنثى الحق بكسر الحاء، وهى من الإبل ما دخل فى السنه الرابعه.

٥- [٥] الجذعه أنثى الجذع، وهو من الإبل ما دخل فى السنه الخامسه.

وسبعين، فإذا بلغت ففيها بنت لبون(١) إلى التسعين، فإذا زادت واحده ففيها حقتان إلى مائه وعشرين، فإذا بلغت ذلك ثم زادت عليه ترك هذا الاعتبار وأخرج عن كل خمسين حقه وعن كل أربعين بنت لبون.

فصل (في زكاه البقر) ليس فيما دون ثلاثين منها شيء، فإذا كملت ثلاثين ففيها تباع حولي أو تبيعه(٢) إلى الأربعين، فإذا بلغت ففيها مسنه(٣)، وفي ستين تبيعان ومسنه، وفي سبعين تبيع ومسنه، وفي ثمانين مستتان، وفي تسعين ثلاث تبايع، وفي مائه تبيعتان ومسنه، ثم على هذا الحساب في كل ثلاثين تبيع أو تبيعه وفي كل أربعين مسنه.

فصل (في زكاه الغنم) لا- زكاه في أقل من أربعين، فإذا بلغت ففيها شاه إلى عشرين ومائه، فإذا زادت واحده ففيها شاتان إلى ثلاثمائه، فإن كثرت ففي كل مائه شاه.

ص: ٧٧

-
- ١- [١] ابن اللبون: ولد الناقه يدخل في السنه الثالثه، والأنثى بنت لبون، سمى بذلك لأن أمه ولدت غيره فصار لها لبن.
 - ٢- [٢] التبيعه أنثى التبيع، وهو ولد البقره في السنه الأولى.
 - ٣- [٣] المسنه من البقر: ما طلعت ثنيتها.

فصل (فى زكاه الحنطه والشعير والتمر والزبيب) إذا بلغ شىء من هذه الأصناف خمسهُ أوسق والوسق ستون صاعاً " بعد خراجها ومؤنتها، فإذا بلغت ذلك وكان مما يسقى سبياً " (١) أو من ماء السماء ففبها العشر، فإن سقت بالغرب والدوالى والنواضح فنصف العشر.

فصل (فى تعجيل الزكاه) الواجب إخراج الزكاه فى وقت وجوبها، وهو تكامل الحول فىما اعتبر فىه الحول. وقد روى جواز التقدفم بشهرىن أو ثلاثة (٢)، والأول أثبت.

وإن حضر مؤن محتاج قبل الوجوب وأراد عطاءه جعل ما يعطيه قرضاً " علىه، وإن جاء وقت الوجوب وهو مستحق للزكاه احتسب ذلك من زكاته، فإن أفسر قبل ذلك لم يجز قبل ذلك للمسلف الاحتساب بما أعطاه من زكاته وكان له الرجوع بذلك القرض على من اقترض.

فصل (فى وجوه إخراج الزكاه) قد نطق القرآن بالأصناف الثمانية التى يخرج إليها الصدقات (٣)

ص: ٧٨

١- [١] السبىح: الماء الجارى على الأرض كالأنهر.

٢- [٢] الكافى: ٣ / ٥٢٤.

٣- [٣] فى قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكفن والعاملفن عليها والمؤلفه قلوبهم وفى الرقاب والغارمفن وفى سبب الله وابن السبب فرفضه من الله والله علئم حكئم) [التوبه: ٦٠].

ويجوز أن يختص بالزكاة بعض هذه الأصناف دون بعض، والأحوط أن لا يخلى صنفاً " من شئ يخرج به قل ذلك أم كثر.

ولا تحل الصدقة لمن له حرفة أو معيشه تغنيه عنها أو كان صحيحاً " سويماً " يقدر على الاكتساب والاحتراف.

ولا تحل أيضاً " إلا لأهل الإيمان والاعتقاد الصحيح وذوى الصيانه والنزاهه دون الفساق وأصحاب الكبائر.

ولا- تحل الزكاة على الأب والأم والبنت والابن والزوجه والجد والجده، لأن جميع هؤلاء ممن يجبر على نفقتهم عند الحاجه إليها.

وتحل للأخ والأخت والعم والعمه والخال والخاله ومن يجرى مجراهم من القرابات.

وتحرم الزكاة الواجبه على بنى هاشم جميعاً " إذا كانوا متمكنين من حقهم فى خمس الغنائم، فإذا منعوا وافتقروا إلى الصدقه أحلت لهم الزكاة، وحلت صدقه بعضهم على بعض وما يتطوع به من الصدقات.

ويجوز أن يعطى لواحد من الفقراء القليل والكثير. وروى أنه لا- يعطى لواحد من الزكاة المفروضه أقل من خمس درهم (1) وروى أن الأقل درهم واحد.

فصل (فى زكاة الفطره) زكاة الفطره تجب بالشروط التى ذكرناها فى وجوه الزكاة وهى سنه مؤكده

ص: ٧٩

فى الفقير الذى يقبل الزكاه ويجد ما يخرج من الفطره على الرجال إذا تكاملت شروطها فيهم، فيخرجها عن نفسه وعن جميع من يعول ممن تجب عليه نفقته أو من يتطوع بها عليه من صغير أو كبير حر أو عبد ذكر أو أنثى ملى أو كتابى.

ووقت وجوب هذه الصدقه طلوع الفجر من يوم الفطر وقبل صلاه العيد.

وقد روى أنه فى سعه من أن يخرجها إلى زوال الشمس من يوم الفطر.

وهى فضله أقوات أهل الأمصار على اختلاف أقواتهم من التمر والزبيب والحنظه والشعير والأقط واللبن.

ومقدار الفطره صاع من تمر أو حنظه أو شعير أو من جميع الأنواع التى ذكرناها. والصاع تسعه أرتال بالعراقى.

ويجوز إخراج قيمه فى الفطره، وقد روى إخراج درهم عنها، وروى إخراج ثلاثه دراهم، وهذا إنما يكون بحسب الرخص والغلاء. والمعتبر إخراج قيمه الصاع فى وقت الوجوب.

ومستحق الفطره كمستحق الزكاه الجامع بين الفقر والايمن والتتره عن الكبائر.

ولا يعطى الفقير من الفطره أقل من صاع، ويجوز أن يعطى أكثر منه.

ولا يجوز نقلها من بلد إلى بلد.

والفطره الواحده تجزى عن جماعه إذا تراددها(١).

فصل (فى كيفية إخراج الزكاه) الأفضل والأولى إخراج الزكاه لا سيما فى الأموال الظاهره كالمواشى

ص: ٨٠

١- [١] فى (ش): ترادوها.

والحرث والغرس - إلى الإمام عليه السلام وإلى خلفائه النائبين عنه، وإن تعذر ذلك فقد روى إخراجها إلى الفقهاء المأمونين ليضعوها في مواضعها، وإذا تولى إخراجها عند فقد الإمام والنائبين عنه من وجب عليه جاز.

فأما صدقه الفطره فيخرجها من وجبت عليه بنفسه دون الإمام عليه السلام.

وإذا كنا قد انتهينا إلى هذه الغايه فقد وفينا بما شرطنا في صدر هذا الكتاب فمن أراد التزيد في علم أصول الدين والغوص إلى أعماقه تغلغل شعابه فعليه بكتابنا الموسوم ب (الذخيره)، فإن أثر الزيادة والاستقصاء فعليه بكتابنا (الملخص) ومن أراد التفريع واستيفاء الشرع وأبوابه فعليه بكتابنا المعروف ب (المصباح) ومن أراد الاقتصار فما أوردنا هنا كاف شاف.

والله تعالى هو الموفق للصواب

ص: ٨١

٣٠- أجوبه المسائل القرآنيه

اشاره

أجوبه المسائل القرآنيه

ص: ٨٣

مسأله:

مسأله: قال الله تعالى مخبرا عن إبراهيم عليه السلام أنه قال رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ (١) والذى أخبرنا الله تعالى أنه وعد أباه بالاستغفار دون أمه، فقال إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ (٢) وقال سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي (٣) وقال ما كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ (٤).

فما وجه استغفاره لوالديه؟ ولأحد أن يقرأ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ لِوَالِدَيَّ بياء ساكنه غير مشدوده؟ فيكون ذلك موافقا لقوله وَ اغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ (٥) و محققا لما وعده به من الاستغفار؟ .

الجواب: اعلم أنا قد بينا فى كتابنا الموسوم ب «تنزيه الأنبياء و الأئمه»

ص: ٨٥

١-١) سورة إبراهيم: ٤١.

٢-٢) سورة الممتحنه: ٤.

٣-٣) سورة مريم: ٤٧.

٤-٤) سورة التوبه: ١١٣.

٥-٥) سورة الشعراء: ٨٦.

القول في استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه، بسطناه و شرحناه و فرعناه، فمن أراد النهايه وقف عليه من هناك. (١) و في قوله رَبَّنَا
إِغْفِرْ لِي وَ لِيٰ وَ لِوَالِدَيَّ وَ لِهٰذَا

أحدهما: أن عند الشيعة الإماميه أن الأب الكافر الذي وعده إبراهيم عليه السلام بالاستغفار لما وعده ذلك بالإيمان، انما كان
جده لامه، و لم يكن والده على الحقيقه، و أن والده كان مؤمنا. و يجوز أن يكون الإمام أيضا مؤمنا كوالده، و يجعل دعاء
إبراهيم عليه السلام لها بالمغفره دليلا على إيمانها.

و الوجه الأحسن: انا لا نجعل ذلك إبراهيم (٢) دعاء لنفسه، بل تعليما لنا كيف ندعو لنفوسنا و للوالدين المؤمنين منا، كما تعبد
الله نبينا صلى الله عليه و آله بأن يقول رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا (٣) و هو عليه السلام لا يخطئ للعصمه و انما قال ذلك
تعلينا لنا.

فأما القراءه بتسكين الياء، فان كانت مرويه و قد روى بها جازت (٤)، و الا فالإبداع غير جائز.

مسأله في تفسير آيه و السابقون الأولون من المهاجرين إلخ

سأل الإماميه مخالفوننا، فقالوا: أخبرونا أ ليس الله تعالى يقول وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أَلَمْ يَكُن لَّهُمْ فِيهَا نِصْرًا وَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ فِيهَا حِجَابٌ
يَا خِزْيَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَ رَضُوا عَنْهُ وَ أَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أليس هذا اخبار صدق
يقطع العذر و ضوحه و ينفي الشك بيانه و يسقط ان دل عليه و يقوم تبصره نفسه.

ص: ٨٦

١-١) تنزيه الأنبياء ص ٣٣.

٢-٢) الظاهر زياده كلمه «إبراهيم» .

٣-٣) سوره البقره: ٢٨٦.

٤-٤) في هامش النسخه: و قد قرئ بها جازت القراءه بالتخفيف.

سأل الإماميه مخالفونا، فقالوا: أخبرونا أليس الله تعالى يقول وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِمَوَازِينٍ طَيِّبَاتٍ وَيَسْأَلُونَ اللَّهَ عَن ذُنُوبِهِمْ وَأَن جَاءَهُمْ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ فَكَفَرُوا بِهِمْ سَأَلَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِوَعْدِهِمْ إِن جَاءَهُمْ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ فَكَفَرُوا بِهِمْ سَأَلَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِوَعْدِهِمْ إِن جَاءَهُمْ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ فَكَفَرُوا بِهِمْ سَأَلَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِوَعْدِهِمْ إِن جَاءَهُمْ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ فَكَفَرُوا بِهِمْ سَأَلَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِوَعْدِهِمْ إِن جَاءَهُمْ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ فَكَفَرُوا بِهِمْ

فان قلت: بلى.

قلنا: عرفونا من هؤلاء؟ و ميزوهم لنا من غير توالى و تعادى على بصيره و تثبت و يكون على يقين. و ان افترضتم فى هذه المدعوه الجميله بأمر، لزمكم مثله فيمن تزعمون أنه وعد بأعداد الجنه و حسن المنقلب فى هل أتى على الإنسان (٢) و نظائرها قتلو لله (٣) و ينسبون معناه الى من أردتم فما الفصل؟ .

و قالوا: قبض النبي صلى الله عليه و آله من كذا و كذا الصحابى، أفترى هؤلاء كلهم ضلوا، و هذه الوعود الحسنه و الأقوال الجميله لهم و فيهم، فان كانوا ضلوا فمن بعدهم ممن تابعهم أضل و أضل من بعد أولئك أيضا الى اليوم بالظلم الان و البغى و الربا و شرب الخمر و المناكرات و الفواحش و الجنه المنعوته الى الأمم سكانها، و من هذه الأمه؟ مع هذه الصفات القبيحه المظنه أهلها، فان لم يكن الصدر الأول و الا ما عداهم.

الجواب:

قال الشريف الأجل المرتضى علم الهدى: قد بينا فى كتابنا المعروف ب «الشافى» الذى نقضنا به على صاحب الكتاب المعروف ب «المغنى» كلامه

ص:

١-١) سورة التوبه: ١٠٠.

٢-٢) سورة الإنسان: ١.

٣-٣) كذا فى النسخه.

فى الإمامه و تعلقه بهذه الآيه، لانه أوردها من جمله ما احتج به، و حكاه عن أبى على الجبائى و استقصينا الكلام فيها، و نورد هاهنا جمله كافيه مقنعه.

و أول ما نقوله: ان ظاهر هذه الآيه لا تقتضى أن السبق المذكور فيها انما هو السبق إلى إظهار الايمان و الإسلام و اتباع النبى صلى الله عليه و آله، لان لفظ «السابقين» مشتركه غير مختصه بالسبق إلى شىء بعينه.

و قد يجوز أن يكون المراد بها السبق الى الطاعات، فقد يقال لمن تقدم فى الفضل و الخير: سابق و متقدم. قال الله تعالى وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ (١) فإنما أراد المعنى الذى ذكرناه، و قال تعالى ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ (٢) و يكون معنى قوله تعالى «الْأُولُونَ» التأكيد للسبق و التقدم و التدبير فيه، كما يقال: سابق بالخيرات أول سابق.

و إذا لم يكن هاهنا دلالة تدل على أن المراد بالسبق فى الآيه إلى الإسلام فقد بطل غرض المخالفين. و إذا دعوا فيمن يذهبون الى فضله و تقدمه أنه داخل فى هذه الآيه إذا حملنا على السبق فى الخير و الدين احتاجوا الى دليل غير ظاهر الآيه، و أنى لهم بذلك.

ثم إذا سلمنا أن المراد بالسبق فى الآيه السبق إلى الإسلام و الايمان بالنبى صلى الله عليه و آله فلا بد من أن يكون الآيه مشروطه بالإخلاص و أن يكون الظاهر كالباطن، فان الله لا يعد بالجنه و الرضوان من أظهر الإسلام و أبطن خلافه.

و لا خلاف بيننا و بين مخالفينا فى أن هذا الشرط الذى ذكرناه مراعى فى

ص: ٨٨

١- ١) سوره الواقعة: ١٠.

٢- ٢) سوره فاطر: ٣٢.

الآية، و إذا كان لا بد من مراعاته فمن أين للمخالف أن القوم الذين يذهبون الى تعظيمهم و تفضيلهم ممن أظهر السبق إلى الإسلام كان باطنهم كظاهريهم، حتى يستحق الدخول تحت الوعد بالجنة و الرضا من الله تعالى.

و يختص مخالفونا بشرط آخر يذكرونه على مذاهبهم، و هو أنهم يشترطون في هذه الآية و في أمثالها من آيات الوعد بالثواب على الطاعات، أن لا- يأتي هذا المطيع بما يسقط به ثواب طاعته من الأفعال القبيحة. و نحن لا نشترط ذلك لان مذاهبنا أن المؤمن على الحقيقة (١) سرا و علانية لا- يجوز أن يكفر، و لا- يحتاج الى هذا الشرط، و ان شرطنا نحن و هم جميعا في آيات الوعيد بالعقاب، الا أن يتوب (٢) هذا العاصي فان التوبة يسقط عندنا العقاب تفضلا و عند مخالفينا وجوبا، فلا بد من اشتراطها في الوعيد بالعقاب.

فمن أين لمخالفينا إذا ثبت لهم دخول من يريدون دخوله في الآية، مضافا الى ايمانه باطنا و ظاهرا أنه ما أتى طول عمره بما يسقط ثواب سبقه إلى الإسلام.

فإن قالوا: فمن أين تعلمون أنتم أن أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام و هو معنى بهذه الآية عندكم قد حصل فيه الشرط الذي ذكرتم أنه لا بد من اشتراطه.

قلنا: نحن لا نعتمد في الدلالة على فضل أمير المؤمنين عليه لسلام و تقدمه على الخلق في الثواب بعد الرسول صلى الله عليه و آله بهذه الآية، فيلزمنا أن نذكر حصول شرطها فيه، بل نعتمد في ذلك على ما هو معروف مسطور في الكتب

ص: ٨٩

١- ١) في الهامش: كذا.

٢- ٢) ظ: ألا يتوب.

مما ليس للمخالف مثله، و إنما يجب على المخالف إذا كان معتمداً في فضل من يذهب الى تفضيله على هذه الأمة (١) أن يدل على أن الشرط المعبر في هذه الآية حاصله فيه بعد، و قد ثبت عصمه أمير المؤمنين عليه السلام عندنا و طهارته من القبائح كلها، و أنه لا يجوز أن يظهر من الطاعات و الخيرات خلاف ما يبطن.

و أكد ما دل على ذلك أن أمير المؤمنين عليه السلام أن النبي صلى الله عليه و آله نص عليه بالإمامه و الاستخلاف بعده على أمته بالأدله التي ذكرناها في كتبنا و بسطناها، لا سيما في الكتاب «الشافى» .

و إذا ثبت أنه الإمام المستخلف على الأمة، ثبت أنه معصوم، لان العقول قد دلت على أن الامام لا بد من أن يكون معصوماً لا يجوز تخطيه من الخط ما جاز على رعيته، فهذه الدلاله و نظائرها نعلم أن باطن أمير المؤمنين عليه السلام كظاهره، و أنه لا يجوز أن يظهر من الخيرات و الطاعات ما يجوز أن يبطن خلافه فنعلم بذلك دخوله قطعاً تحت الآية.

و هذا هو الجواب عن الاعتراض بحصول التوابع فيمن عنى بسوره «هل أتى» . فإن ادعى مخالفتنا دخول غيره فيه، فيجب أن يدلوا على مثل ما دللنا عليه، و الا كانوا حاصلين على الدعوى العاريه من برهان.

على أنا نقول: ليس يخلو المراد بالسابقين المذكورين في الآية، هو السابق الذى لم يتقدمه غيره، أو يراد به من سبق سواه، و ان كان مسبوقاً في نفسه بغيره، و ان كان المراد هو الأول، فالذين هم بهذه الصفه فى السابق إلى الإسلام أمير المؤمنين عليه السلام و حمزه و جعفر و خباب بن الأرت و زيد بن حارثه و عمار بن ياسر رحمه الله عليهم، و من الأنصار سعد بن معاذ و أبو الهيثم بن

ص: ٩٠

(١-١) خ ل: الآية.

التيهان و خزيمه بن ثابت ذو الشهادتين.

فأما أبو بكر ففي تقدم إسلامه خلاف معروف، وقد ذكر أهل النقل أن إسلام أمير المؤمنين عليه السلام و عمر (1) و جعفر و خباب و زيد كان مقدما لإسلامه، و الاخبار بذلك في نقل أصحاب الحديث و أصحاب السير من العامه مشهوره معروفه.

فعلى من ادعى تقدم إسلام أبي بكر و أنه سابق لا متقدم له أن يدل على ذلك، و هيهات أن يتمكن من ذلك. ثم إذا دل عليه، و جب أن يدل على نظائره في أن ظاهره كباطنه، و أن لم يأت في باقى عمره ما يزول معه الثواب الذى استحقه بإيمانه و إسلامه، دون ذلك خرط القتاد.

و ان كان الأمر على الوجه الثانى الذى قسمناه فى كلامنا، فهو مؤد الى أن يكون جميع المسلمين الذين اتبعوا النبى صلى الله عليه و آله سابقين فى الإسلام إلا الواحد الذى لم يكن بعده إسلام من واحد، و معلوم خلاف ذلك.

فقد بان بهذه الجملة مذهبنا فى المعنى بهذه الآيه، لأنه ان كان المراد بها السبق الى الخيرات و الطاعات، و كل سابق فى ذلك ممن ظاهره كباطنه، داخل تحته. و ان كان المراد السبق إلى الإسلام، و كل سابق إلى الإسلام ممن باطنه فيه كظاهرة و علانيته كسره داخل فى الآيه. فمن ادعى فى بعض ما اختلف فى إسلامه أن إسلامه يتقدم له الدليل على ذلك.

ثم عليه بعد ذلك إذا ثبت له تقدم إظهار الإسلام أن يدل على أن الباطن كالظاهر، ثم على سلامه ثوابه، و معلوم تعذر ذلك و تعسره على من يروم من

ص: ٩١

(١ - ١) ظ: حمزه.

مخالفيها، و الا فليتعاطوه ليعلموا أعجزهم (١) عن ذلك.

فأما ختم به هذه المسأله من أن النبي صلى الله عليه و آله قبض عن كذا و كذا الصحابي أفتري هؤلاء كلهم ضلوا؟ فالجواب عنه: معاذ الله أن يفضل عن الحق جميع أصحاب النبي صلى الله عليه و آله، أو يعدل الى القول بالباطل على جميع الأئمه فى وقت من الأوقات بل لا بدّ للحق فى كل زمان من قائل به و ذاهب اليه و مقيم عليه، و ان ضل عنه غيره.

و الذين ضلوا الضلال الشديد بعد وفاه النبي صلى الله عليه و آله من بعد مخالفته فيمن نصبه للإمامه و ارتضاه للخلافه، و عدل بالأمر عنه و صيره فى غيره، افتتانا على الرسول، و تقدماً بين يديه، و خلاف (٢) ظاهراً عليه، ثم اتبع هؤلاء الجم و العدد الكثير تقليداً لهم و حسن الظن بهم، و عجزاً عن الاختبار و الاعتبار فضلاً أيضاً دون ذلك الضلال.

و نفى أهل الحق الذين علموا أن الإمامه فى أمير المؤمنين عليه السلام بالنص و التوقيت، و أنه أوان (٣) أغلب على مقامه، و حيل بينه و بين حقه، فهو المستحق للإمامه.

و هؤلاء جماعه بنى هاشم، و من المهاجرين و الأنصار جماعه كثيره معروفون و هم الذين تأخروا عن بيعه أبى بكر، و اجتمعوا الى أمير المؤمنين «ع» متحاورين

ص: ٩٢

١- ١) ظ: عجزهم.

٢- ٢) ظ: خلافاً.

٣- ٣) ظ: و ان.

اليه و تعمدن (١) ما يصرفهم عليه و يزيدهم به، فلما رأوا حاله على الاستمرار على المنازعه و المجاذبه.

و هذا الأمر بعد أن قربت الشبهه فيه و كثرت الأعوان عليه. و إذا عدد النصار لما تم من الاختيار علماً منه بما يعقب المخارجه، و تورث المجاهره من الفساد العظيم فى الدين، و تفرق الشمل و تشعب الحيل اقتداءً به فى الإمساك و المشاركه، الى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً.

مسأله المراد من الصاعقه و الرجفه فى الآيتين

[المراد من الصاعقه و الرجفه فى الآيتين]

ان سأل سائل فقال: أ ليس قد أخبر الله تعالى أنه أهلك عاداً بالريح، ثم قال فى سوره حم السجده فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَهُ مِثْلَ صَاعِقِهِ عَادٍ وَ ثَمُودَ « (٢).

و قال عز و جل فى قصه ثمود فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ (٣) فسمى الصاعقه المذكوره فى سوره حم رجفه، و معلوم أن الريح غير الصاعقه، و الصاعقه غير الرجفه.

الجواب:

انه غير ممتنع أن ينضم الى الريح صاعقه فى إهلاك قوم عاد، فيسوغ أن يخبر فى موضع أنه أهلكهم بالريح، و فى آخر أنه أهلكهم بالصاعقه.

ص: ٩٣

١- ١) فى الهامش: تعمدت.

٢- ٢) سور فصلت: ١٣.

٣- ٣) سوره الأعراف: ٧٨ و ٩١.

وقد يجوز أن يكون الريح نفسها هي الصاعقه، لأن كل شيء صعق (١) الناس منه فهو صاعقه.

وكذلك القول في الصاعقه و الرجفه أنه غير ممتنع أن يقترن بالصاعقه الرجفه، فيخبر في موضع بأنهم أهلكوا بالصاعقه و في آخر بالرجفه.

وقد يمكن أن تكون الرجفه هي الصاعقه، لأنهم صعقوا عندها.

مسأله كيفيه نجاه هود عليه من الريح المهلك

[كيفيه نجاه هود عليه من الريح المهلك]

ان سأل سائل فقال: ان الماء في عهد نوح لما يم جميع الأرض لم ينج من الغرق لا أصحاب السفينه، فالريح المسخره بم أعظم (٢) منها هود عليه السلام و من اتبعه من المؤمنين، مع علمنا أن كل ريح تهب من شمال أو جنوب أو صبا أو دبور فإنها تعم الأرض و أكثرنا.

و هذا السؤال و ان لم يكن داخلا- في علم الكلام، فإن كثره العلم و جوده الطبع يوسع للمسئول إذا كانت هذه حاله المقال و يضرب له المثال.

الجواب:

عن الريح المهلكه لعاد المدمره عليهم ما الوجه في كيفيه نجاه هود عليه السلام منها و من نجاه من نجى بنجاته من أهله و أصحابه مع عموم الريح الأماكن كلها.

ص: ٩٤

(١- ١) كذا و الظاهر: يصعق.

(٢- ٢) ظ: نجى.

فالجواب عندى أنه غير ممتنع أن يكون هود «ع» و من كان فى صحبته بحيث لم تهب فيه هذه الريح المهلكه، و الله تعالى قادر على أن يخلص بالريح أرضاً دون أرض، و يكف عن هود عليه السلام و من معه عند هبوبها و تأثير اعتمادها، فلا يلحقهم من الضرر بها و ان هبت بينهم كما لحق من هلك، كما أنه تعالى كف إحراق النار عن إبراهيم عليه السلام و بردها فى جسمه و ان كان حاصلها فيها، و كل ذلك جائز واضح.

مسأله الإشكال الوارد فى آيه « وَ لَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ إِنْخِ »

[الإشكال الوارد فى آيه « وَ لَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ إِنْخِ »]

أجمع أهل العربية على أن «ثم» توجب فى العطف الترتيب داله على التعقيب، و إذا كان هذا كما وصفوا فما معنى قوله تعالى وَ لَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ (١).

فيجىء من هذا على قول النحويين أنه تعالى أمر الملائكة اسجدوا لادم بعد خلقه و تصويره قوماً خوطبوا بذلك، فان كان هؤلاء المخاطبون من ذريه آدم فهنا (٢) من الأمر المستحيل، و ان كان من غير ذريه آدم، فيحتاج الى دليل.

الجواب:

أما قوله تعالى وَ لَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا

ص: ٩٥

١-١) سورة الأعراف: ١١.

٢-٢) ظ: فهذا.

لقسوم ليسوا من نسل آدم عليه السلام بل للجن و غيرهم من خلق الله تعالى، و على هذا الجواب تسقط الشبهه و لا يبقى سؤال.

الجواب الآخر: أن يكون قوله تعالى خَلَقْنَاكُمْ لم يرد به الإيجاد و الأحداث و ان كان الخطاب به لبني آدم، و انما أراد تعالى التقدير.

و على هذا المعنى حمل قوم من العلماء قوله تعالى وَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا تَعْمَلُونَ (١)بمعنى أنه تعالى قدرها و علم كيفيتها و أحوالها و سوء (٢)الخلق الإيجاد و الأحداث و قد يسمى أحدنا بأنه خالق للأديم و ان لم يكن محدثاً و لا موجوداً، فالشبهه أيضاً ساقطه عن هذا الجواب.

و قد أجاب قوم عن هذا السؤال، بأن لفظه «ثم» في قوله تعالى قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ لم يأت لترتيب الجواب بالأمر بالسجود على الخلق و التصوير، لا الأمر هو المرتب عليها.

و هذا الجواب و ان كان مسقطاً للشبهه، فإنه مخالف للظاهر، لان ظاهر الكلام يقتضى أن الأمر بالسجود هو المرتب لا للإعلام. أ لا ترى أن القائل إذا قال: ضربت زيدا ثم عمراً، فان الظاهر من كلامه يقتضى أن ضرب عمرو هو المرتب على ضرب زيد.

و على هذا الجواب الذى حكيناه يجوز أن يكون ضرب عمرو متقدماً على ضرب زيد، و انما أدخل لفظه «ثم» لإعلام ترتيب الضرب على الضرب و معلوم خلاف ذلك.

فان قيل: فالجواب الذى ذكرتموه المبني على أن قوله تعالى خَلَقْنَاكُمْ

ص: ٩٦

١- ١) سورة الصافات: ٩٦.

٢- ٢) كذا فى النسخه.

لم يعن به البشر و انما عنى به غيرهم مخالف أيضاً للظاهر.

فان قلتم: خالفنا الظاهر بدليل.

قلنا: و نخالفه أيضاً بدليل.

و الجواب عن السؤال: أنه ليس الظاهر من قوله تعالى خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ينبغى أن يكون متوجهاً الى بنى آدم دون غيرهم من العقلاء.

و الظاهر من قوله تعالى «ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ» يقتضى ترتب القول على الخلق و التصوير.

مسأله قوله تعالى «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ» إلخ

[قوله تعالى «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ» إلخ]

ان سأل سائل عن قوله تعالى قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً (١) و كيف يجوز أن يكون من جمله ما حرم علينا أن لا نشرك شيئاً، و الأمر بالعكس فى ذلك.

الجواب:

قيل له: هذا سؤال من لا- تأمل عنده لموضوع الآيه و ترتيب خطابه، لان التحريم المذكور فيه لا يجوز البتة على مذهب أهل العربيه أن يكون متعلقاً بقوله «أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً» و انما هو من صله الجملة الاولى.

و لو تعلق التحريم المذكور بقوله «أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً» لم يخل أن يكون

ص: ٩٧

تعلقه به تعلق الفاعل و المفعول، فكأنه قال: حرم أن لا- تشرکوا، أو المبتدأ و الخبر، فكأنه قال: الذى حرم ربكم عليكم أن لا تشرکوا.

و التعلق الأول يمنع منه لفظه «حرم» من صله لفظه «ما» التى بمعنى الذى، فلا يعمل فيما بعدها. ألا ترى أنك إذا قلت «حرمت كذا» فالتحريم عامل فيما بعده على الفعل من المفعول، فإذا قلت: الذى حرمت كذا، فبطل هذا المعنى.

و لم يجز أن يكون التحريم متعلقاً بما بعده على معنى الفعل، بل على سبيل المبتدأ و الخبر. و لا يجوز أن يكون فى الآيه التعلق على هذا الوجه، لان صدر الكلام يمنع من ذلك.

ألا- ترى أنه تعالى قال «تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ» ف «ما» منصوب لانه مفعول أتل، و إذا كان كذلك لم يجز أن يكون «ما حرم» مبتدأ حتى يكون «ألا تشرکوا» خبراً له.

و إذا بطل التعلق بين الكلام من كلا- الوجهين، نظرنا فى قوله تعالى «أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ»، لان ذلك واجب غير محرم، فوجب أن يضمرا اما أوصاكم أن لا تشرکوا به (١).

و الإضمار الأول يشهد له آخر الآيه فى قوله تعالى ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٢) و الإضمار الثانى يشهد له أول الآيه فى قوله تعالى قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا أوصانا به فقد أمرنا به و بنينا إليه.

فإن قيل: فما موضع «ان» من الاعراب؟ .

ص: ٩٨

١- ١) فى الهامش: أوصيكم أن لا تشرکوا أو أتل عليكم.

٢- ٢) سورة الانعام: ١٥١.

قلنا: فى ذلك وجوه ثلاثة:

أحدها: الرفع، و يكون التقدير: ذلك أن لا تشرکوا به شيئاً، فكأنه مبتدأ أو خبر.

و الثانى: النصب، اما على أوصى أن لا تشرکوا، أو على أتلى أن لا تشرکوا.

و الثالث: أن لا يكون لها موضع، يكون المعنى: ألا تشرکوا به شيئاً.

فإما موضع «تشرکوا» فيمكن فيه وجهان: النصب ب «أن» و الجزم ب «لا» على وجه النهى.

فان قيل: كيف يعطف النهى فى قوله تعالى وَ لا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ (١) على الخبر و هو أوصى أن لا تشرکوا.

قلنا: ذلك جائز مثل قوله تعالى عز و جل قُلْ إِنِّى أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَ لا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٢) و مثل قول الشاعر:

حج و أوصى لسلمى الا عبدا

ألا ترى و لا تكلم أحدا

و لم يزل شرابها مبرداً

فعطف «لا تكلم» و هى نهى على الخبر.

و يمكن فى الآيه وجه آخر غير المذكور فيها و الكلام يحتمله، و هو أن يكون الكلام انقطع عند قوله تعالى قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُمْ و الوقف هاهنا، ثم ابتداء فقال «عليكم ألا تشرکوا به شيئاً» و إذا كان على هذا الوجه، احتمال «عليكم ألا تشرکوا» وجهين:

أحدهما: أن يراد يلزمكم و واجب عليكم، كما يقال: عليك درهم و عليك

ص: ٩٩

١-١) سورة الإسراء: ٣١.

٢-٢) سورة الانعام: ١٤.

أن تفعل كذا، ثم قال «وَالَّذِينَ إِحْسَانًا» أى أوصى بِالَّذِينَ إِحْسَانًا .

و الوجه الآخر: أن يريد الإغراء، كما تقول: عليك زيداً و عليك كذا إذا أمرت بأخذه و البدار اليه.

و لم يبق بعد هذا السؤال (١) واحد، و هو أن يقال: كيف يجوز أن يقول تعالى أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ثم يأتى بذكر أشياء غير محرمات، حتى يقدروا لها الوصيه و الأمر. و صدر الكلام يقتضى أن الذى يأتى من بعد لا يكون الا محرماً أ لا ترى أن القائل إذا قال: أتل عليك ما وهبته لك كذا و كذا، لا بد أن يكون ما بعده و يذكره من الموهوبات، و الا خرج الكلام من الصحه.

و الجواب عن ذلك: أن التحريم لما كان إيجاباً و إلزاماً أتى ما بعده من المذكورات على المعنى دون اللفظ بذكر الأمور الواجبات و المأمورات، للاشتراك فى المعنى. و أيضاً فان فى الإيجاب و الإلزام تجرى (٢). أ لا ترى ان الواجب محرم الترك، و كل شىء ذكر لفظ التحريم على بعض الوجوه تحريم.

فان قيل: أ لا حملتم الآيه على ما حملها قوم من أن لفظه «لا» زائده فى قوله تعالى أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا و استشهدوا على زياده «لا» بقوله تعالى ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ أى أن تسجد، قال الشاعر:

ألا يا لقومى قد أشطت عواذلى

و يزعمن أن أودى بحقى باطل

و يلجئنى فى اللهو أن لا أحبه

و للهو داع دائب غير غافل

قلنا قد أنكر كثير من أهل العربية زياده «لا» فى مثل هذا الموضع و ضعفوه و حملوا قوله تعالى ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ (٣) على أنه خارج على المعنى، و المراد

ص: ١٠٠

١-١ (١) ظ: إلا سؤال.

٢-٢ (٢) ظ: تحريم.

٣-٣ (٣) سورة الأعراف: ١٢.

ما دعاك الى أن لا تسجد؟ و ما أمران لا تسجد؟ لان من منع من شىء فقد دعا الى أن يفعل.

و متى حملنا قوله تعالى **أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا** على أن لفظه «لا» زائده على تضعيف قوم لذلك، فلا بد فيما اتصل به هذا الكلام من تقدير فعل آخر، و هو قوله تعالى **و بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** لأن ذلك لا يجوز أن يكون معطوفاً على المحرم، فلا بد من إضمار و أوصينا **(١)** **بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**.

و إذا احتجنا الى هذا الإضمار و لم يغننا عنه ما ارتكبه من زياده لفظه «لا» فالأولى أن نكتفى بهذا الإضمار فى صدر الكتاب، و يبقى الكلام على حاله من غير إلقاء شىء منه و نقدر ما تقدم بيانه، فكأنه قال: وصى أن لا تشركوا به شيئاً **و بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**، و يشهد لذلك و بقوله آخر الآية.

مسأله قوله تعالى **كَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا**

[قوله تعالى **كَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا**]

و سئل (قدس الله روحه) عن تأويل قوله تعالى **وَ كَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا** **(٢)** فقال فقد قيل فيها أقوال:

منها أن يحشر الظالمون مع أوليائهم فيدخلون النار الى بيتهم فى العقاب. و قيل: يخلى الفراعنه و يوليهم على الظالمين و يمكنهم منه.

و قيل وجه آخر و هو أحسن: و هو ما بينه تعالى فى موضع آخر بقوله تعالى **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَ النَّصَارَى** **أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**

ص: ١٠١

١-١ (١) خ ل: و أوحينا.

٢-٢ (٢) سورة الانعام: ١٢٩.

(١) فحكم أن الكفار بعضهم يتولى بعضاً وينصره و منع المؤمنين من ذلك فكان حاكماً عادلاً من حيث حكم بما ذكرناه، و الله تعالى أعلم.

قوله تعالى ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا إِنْ

و قال (رحمه الله عليه) فى تفسير قول الله تعالى ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ (٢) فقول: كيف أورثهم الكتاب و قد وصفهم بالظلم.

و قال أبو على الجبائى: ظالم لنفسه أى أنه يحمل عليها فى العباده و يضربها كما يقول القائل: فلان ظالم لنفسه، لفرط صومه و كثرة صلاته، و هذه صفه مدح.

و قال آخرون: ظالم لنفسه بفعل الصغائر.

قال (رضى الله عنه): و الذى اعتمده و أعول عليه، أن يكون «فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ» من صفه «عبادنا» أى أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا، و من عبادنا ظالم لنفسه و منهم مقتصد و منهم سابق بالخيرات، أى فليس كل عبادنا ظالماً لنفسه، و لا كلهم مقتصداً و لا كلهم سابقاً بالخيرات، فكان الذين أورثوا الكتاب السابقون بالخيرات دونهما.

و قال (رضى الله عنه): علمت (٣) به لما كانت فى معنى أحطت، و أحطت أعم و أكد.

و مثله قوله تعالى وَ جَحَدُوا بِهَا (٤) لما كانت فى معنى كفروا. لان جحودهم بآيات الله كفر فقال «جَحَدُوا بِهَا» فعاده بالباء.

ص: ١٠٢

١-١ (١) سورة المائدة: ٥١.

٢-٢ (٢) سورة فاطر: ٣٢.

٣-٣ (٣) لعل هنا وقع سقط.

٤-٤ (٤) سورة النمل: ١٤.

وقوله تعالى الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ (١) لما كانت الرفث بمعنى الإفضاء.

وقال في قوله تعالى وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ (٢) يجوز لا- يؤذن لهم و لا يعتذرون، ليكون معطوفاً على «يؤذن لهم» و لا يكون جواباً، و يجوز لا يؤذن لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون.

قوله تعالى أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ

و سأله (قدس الله روحه) أبو القاسم بن علي بن عبد الله بن شيبه العلوي الحسنی عن قول الله تبارك و تعالى في قصه زكريا عليه السلام أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَ امْرَأَتِي عَاقِرٌ (٣).

فكأنه سأل أمراً يستحيل كونه، و قد علمنا لا محاله أن زكريا عليه السلام لا محاله يعلم أن الله تعالى لا يعجزه بما يريد، فما وجه الكلام فيه.

فأجاب عن ذلك و قال: انه غير ممتنع أن يكون زكريا لم يمثل الذريه في حال كبره و هرمه، بل قبل هذا الحال، فلما رزقه الله ولداً على الكبر و مع كون امرأته عاقراً قال أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَ امْرَأَتِي عَاقِرٌ من غير إنكار منه لقدرته تعالى على ذلك، بل ليرد من الجواب ما يزداد به بصيره و يقيناً.

و يجوز أن يكون سأل الولد مع الكبر و عقم امرأته، ليفعل الله تعالى ذلك على سبيل الآيه و خرقاً للعادة من أجله، فلما رزقه الله الولد عجب من ذلك و أنكره بعض من ضعفت بصيرته من أمته فقال عليه السلام «أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ» ليرد من الجواب ما يزول به شك غيره، فكأنه سأل في الحقيقه لغيره لا لنفسه

ص: ١٠٣

١-١) سورة البقره: ١٨٧.

٢-٢) سورة المرسلات: ٣٦.

٣-٣) سورة آل عمران: ٤٠.

و يجرى ذلك مجرى موسى عليه السلام أن يريه الله تعالى نفسه لما شك قومه في ذلك، فسأل لهم لا لنفسه.

قوله تعالى وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ الْخ

و سأل أيضاً عن قول الله عز و جل وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ (١) فقال: أى شيء استحياء النساء من سوء العذاب، و انما العذاب فى ذبح الأبناء.

فقال (رضوان الله عليه): أما قتل الذكور و استحياء الإناث فهو ضرب من العذاب و الإضرار، لأن الرجال هم الذين يزعمون الناس عما. . به من الشر، و هو واقع منهم فى الأكثر مع الردع، فإذا انفردن وقع الشر بلا راع و لا مانع، و هذه مضره عظيمه.

و وجه آخر: و هو أن الراجع الى قوله تعالى يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ هو قتل الأبناء دون استحياء النساء، و انما ذكر استحياء النساء لشرح كيفيه الحال لا لان ذلك من جمله العذاب، كما يقول أحدنا: فلان عذبنى بأن أدخلنى داره و عليه ثياب فلانيه و ضربنى بالمقارع و فلان حاضر. و ليس كل ما ذكره من جمله العذاب، و انما ذكر العذاب هو الضرب دون غيره، و ذكر الباقي على سبيل الشرح.

و وجه آخر: و هو أنه روى أنهم كانوا يقتلون الأبناء و يدخلون أيديهم فى فروج النساء لاستخراج الأجنه من بطون الحوامل، فقيل: يستحيون من لفظ الحياء و هو الفرج و هو عذاب، ففى مثله ضرر شديد لا محاله.

ص: ١٠٤

قوله تعالى وَ مَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بِيَكُم

و سأله أيضاً فقال: أ ليس قد وعد الله تعالى المؤمنين في عدة مواضع من كتابه المجيد بالجنة و الخلود في النعيم، فما معنى قوله لنبيه وَ مَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بِيَكُم (١) الثواب أو العقاب، أ دخول الجنة أو النار، لانه عليه السلام عالم بأن الجنة مأواه و أن الموت (٢) عاقبته. و لا يجوز أن يشك في أنه ليس من أهل النار، و ان شك في ذاك من حال غيره.

و المراد بالايه: أننى لا أدري ما يفعل بى و لا بكم من المنافع و المضار الدنيويه كالصحه و المرض و الغنى و الفقر و الخصب و الجذب، و هذا وجه صحيح واضح لا شبهه فيه.

و يجوز أيضاً أن يريد أننى لا أدري ما يحدثه الله من العبادات و يأمرنى به و إياكم من الشرعيات و ما ينسخ من الشرعيات و ما يقر منه و يستدام، لان ذلك كله مغيب عنه، و هذا يليق بقوله تعالى فى أول الآيه قُلْ مَا كُنْتُ بِمَدْعَاً مِنَ الرُّسُلِ و فى آخرها إِنَّ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ .

قوله تعالى فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابِ

و سأل أيضاً عن قوله تعالى فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابِ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابِ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (٣).

كيف يكون النبى صلى الله عليه و آله فى شك مما أوحى إليه؟ كيف يسأل

ص: ١٠٥

١- ١) سورة الأحقاف: ٩.

٢- ٢) ظ: الثواب.

٣- ٣) سورة يونس: ٩٤.

صححه ما أنزل إليه الذين يقرءون الكتاب من قبله و هم اليهود و النصارى المكذبون؟ .

فقال: ان قوله تعالى فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ظَاهِرَ الْخَطَابِ لَهُ وَ الْمَعْنَى لغيره، كما قال تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ (١) فكأنه تعالى قال: فان كنت أيها السامع للقرآن في شك مما أنزلنا على نبينا فاسأل الذين يقرءون الكتاب.

و ليس يمتنع عند من أمعن النظر أن يكون الخطاب متوجهاً الى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله على الحقيقة، و ليس إذا كانت الشك لا- يجوز عليه لم يحسن أن يقال له: ان شككت فافعل كذا، كما قال الله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك (٢) و معلوم أن الشرك لا يجوز عليه، و لا خلاف بين العلماء أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله داخل في ظاهر آيات الوعيد و الوعد و ان كان مما لا يشك.

و وجدت بعض المفسرين يجعل «ان» هاهنا بمعنى «ما» التي للجحد، و يكون تقدير الكلام: ما كنت في شك مما أنزلنا إليك. و استشهد على قوله (٣) تعالى قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ (٤) أي ما نحن، و قوله تعالى إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ أَي ما أنت إلا نذير.

و لا شك في أن لفظه «ان» قد يكون بمعنى «ما» في بعض المواضع، الا أنه لا يليق بهذا الموضع أن يكون «ان» بمعنى «ما» لانه لا يجوز أن يقول تعالى: ما أنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب، لان العالم لا حاجه به الى المسأله، و انما يحتاج أن يسأل الشاك.

ص: ١٠٦

١-١) سورة الإطلاق: ١.

٢-٢) سورة الزمر: ٦٥.

٣-٣) ظ: عليه بقوله.

٤-٤) سورة إبراهيم: ١١.

غير أنه يمكن نصره هذا الجواب، لأنه تعالى لو أمره بسؤال أهل الكتاب من غير أن يبقى شكه ولا وهم (١) أمره بالسؤال أنه يشك في صدقه و صحه ما أنزل عليه، فقدم كلاماً يقتضى نفي الشك عنه فيما أنزل عليه ليعلم أن أمره بالسؤال يزول الشك من غيره لا عنه.

فأما الذين أمره بمساءلتهم، فقد قيل: إنهم المؤمنون من أهل الكتاب الراجعون إلى الحق، ككعب الأحرار و من جرى مجراه ممن أسلم بعد اليهوديه لأن هؤلاء يصدقون عما شاهدوه فى كتبهم من صفات النبى صلى الله عليه و آله و البشاره به، و ان كان غيرهم على الكفر و الباطل لا يصدق على ذلك.

و قال قوم آخرون: ان المراد ب «الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ» جماعه اليهود ممن آمن و ممن لا يؤمن، فإنهم يصدقون مما وجدوه فى كتابهم من البشاره بنبى موصوف يدعون أنه غيرك، فإنك إذا قابلت بتلك الصفات صفاتك علمت أنت و كل من أنصف أن المبشر بنبوته أنت.

و قال آخرون: و ما أمره بأن يسألهم عن البشاره، لأنهم يصدقون عن ذلك بل أمره عليه السلام بأن يسألهم عما تقدم ذكره بغير فصل من قوله تعالى وَ لَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأً صِدْقٍ وَ رَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (٢).

ثم قال الله تعالى فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسِئَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ (٣) أى فى شك مما تضمنه هذه الآيه من النعمه على بنى إسرائيل و ما كانت اليهود تجحد ذلك بل تقربه و تفخر بمكانه، و هذا الوجه يروى

ص: ١٠٧

١- ١) ظ: ينفى شكه لا وهم.

٢- ٢) سوره يونس: ٩٣.

٣- ٣) سوره يونس: ٩٤.

عن الحسن البصرى، و كل ذلك واضح لمن تأمله.

مسأله قوله تعالى قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَى قَوْمِ

[قوله تعالى قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَى قَوْمِ

إلخ] وقالوا: الدليل على صحه اختيارنا و توقيفنا فى فعلنا و وقوعه أحمد موقع عند الله قوله تعالى قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَى قَوْمِ أُولَى بِأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ (١).

و هذا اخبار عن أمر سيكون، فيخبرهم الرسول صلى الله عليه و آله بما سيتجدد من هذه الحال، كما أخبرهم بما يكون من سواها فى الحوادث بعده، و هذه كلها من دلائله عليه السلام.

و وجدنا صاحبنا المتولى لغزاه الروم، كما تولى قتال أهل الرده خالد بن الوليد العزيز، أو ليس هذه الأمور منتظمه على المأثور، جاريه على المحجوب، مثمره للخيرات، مؤكده لأسباب الإسلام، قامعه للمخالفه، عرفونا ما عندكم فى هذا؟ الجواب و بالله التوفيق:

قال الأجل المرتضى علم الهدى ذو المجددين (قدس الله روحه) اعلم أن هذه المسأله قد بناها هذا السائل على أن الداعى لهؤلاء الإعراب هو غير النبى صلى الله عليه و آله، و هذا منازع فيه غير مسلم، و الدعوى بغير برهان لا يقتصر عليها منصف.

ص: ١٠٨

ثم لو سلمنا تطوعاً و تبرعاً أن الداعي هو غير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله لم يجب أن يكون هو من عنده، بل جاز أن يكون غيره.

و نحن نبين كلا الوجهين و ان كنا قد ذكرنا في الكتاب «الشافى» ما هو الغايه القصوى:

أما ظاهر قوله تعالى سَيُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأْسٍ شَدِيدٍ فغير دال على تعيين الداعى، بل هو فيهم مشترك، فعلى من ادعى أنه داع بعينه الدلاله.

و لا خلاف بين أهل النقل و الروايه فى قوله تعالى سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَ أَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعاً بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا. بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَ الْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَ زَيَّنَّ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَ ظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ وَ كُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا (١)انما أراد به الذين تخلفوا عن الحديبيه.

ثم قال تعالى سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَائِمٍ لِتَأْخُذُوا ذُرُونا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا (٢).

و انما طلب هؤلاء المخلفون أن يخرجوا إلى غنيمه خبير، فمنعهم الله من ذلك و أمر نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله بأن يقول لهم «قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا» يريد الى هذه الغزاه، لأنه تعالى حكم من قبل بأن غنيمه خبير لمن شهد الحديبيه، و أنه لا حظ فيها لمن لم يشهدا.

و هذا هو تأويل قوله تعالى يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ثم قال جل اسمه

ص: ١٠٩

١-١) سورة الفتح: ١١ ١٢.

٢-٢) سورة الفتح: ١٥.

قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأَسِّ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ و إنما أراد تبارك اسمه أن الرسول سيدعون فيما بعد الى قتال قوم بأس شديد، كموته و حنين و تبوك، فمن أين و للمخالفين أن الداعى لهؤلاء الإعراب هو غير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله مع ما بيناه من الحروب التى كانت بعد خيبر.

و ليس لأحد أن يدعى أن المعنى بقوله «ستدعون الى قوم بأس شديد» هو أبو بكر لما دعا المسلمين الى قتال بنى حنيفه، أو قتال فارس و الروم، و يحتج بإطباق المفسرين على ذلك، لان المفسرين ما أطبقوا على ما ادعوه، لان ابن المسيب روى عن أبى روق عن الضحاك فى قوله سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأَسِّ شَدِيدٍ» قال: هم ثقيف.

و روى عن سعيد بن جبير قال: هم هوازن.

و روى الواقدى عن قتاده قال: هم هوازن و ثقيف.

فلا- أطباق لأهل التأويل على ما ادعى، و لو أطبقوا لم يكن فى إطباقهم حجه. و كم استخرج أهل العدل فى متشابه القرآن من الوجوه الصحيحة ما خالف ما ذكره المفسرون.

و أما الوجه الآخر الذى يسلم فيه أن الداعى لهؤلاء الإعراب هو غير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله فواضح أيضا، لأنه لا يمتنع أن يعنى بهذا الداعى أمير المؤمنين عليه السّلام لأنه قد قاتل بعده أهل الجمل و أهل صفين و أهل النهروان، و بشره النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله بأنه يقاتلهم بقوله

على تقاتل بعدى الناكثين و القاسطين و السارقين و قد كانوا أولى بأس شديد بغير شبهه.

فان قيل: الآيه تدل على أن القوم الذين قوتلوا ما كانوا مسلمين، لقوله تعالى تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ و محاربو أمير المؤمنين عليه السّلام فى المواطن

الثلاثة التي ذكرتموها كانوا مسلمين.

قلنا: عندنا أنهم كانوا كفاراً، والكافر لا يكون مسلماً عند مخالفتنا من المعتزلة و الخوارج و من وافقهم، أن الكبائر تخرج عن الإسلام، كما تخرج عن الايمان و عندهم أن قتال أمير المؤمنين عليه السلام كان كبيره و مخرجاً عن الايمان و الإسلام.

و قد دللنا في كتبنا الشافى و غيره من كتبنا على كفر محاربيه عليه السلام بما ليس هاهنا موضع ذكره.

فان قيل: من أين نعلم بقاء هؤلاء المخالفين من الاعراب الى أيام أمير المؤمنين عليه السلام كما علمنا بقاءهم الى أيام أبى بكر؟

فان قلت: أعلم ذلك، لان حكم الآيه يقتضى بقاءهم حتى يتم كونهم مدعويين الى قتال أولى البأس الشديد.

قلنا: لك مثل ما قلته فى بقائهم الى أيام أمير المؤمنين عليه السلام فظاهر الآيه لا يقتضى وجوب بقاء جميعهم، و انما يقتضى بقاء أكثرهم أو بعضهم.

مسأله قوله تعالى أَنبُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ إِخ

اشاره

[قوله تعالى أَنبُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ إِخ]

ما معنى قوله تعالى للملائكه أَنبُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (١) و قوله يا آدَمُ أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ (٢) أن هذه الهاءات راجعه

ص: ١١١

١-١) سورة البقره: ٣١.

٢-٢) سورة البقره: ٢٣.

الى من؟ و من الذين رجعت الهاءات إليهم؟ و هذا قبل خلق الله تعالى الخلق؟ و ما معنى قوله تعالى ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَدِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ قَوْمٌ مَعْرُضُونَ مِثْلَ إِيَّاهُمْ، وَ هُمْ غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ، فَمِنْ هَؤُلَاءِ الْمَبْعُوثُونَ (١).

الجواب:

أما قوله تعالى أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ فعند أكثر أهل العلم و أصحاب التفسير أن الإشاره بهذه الأسماء الى جميع الأجناس من العقلاء و غيرهم.

و قال قوم: أراد أسماء الملائكة خاصه.

و قال آخرون: أراد أسماء ذريته.

و الصواب القول الأول الذى عليه إجماع أهل التفسير، و الظاهر يشهد به، لقوله تعالى وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا .

فأما قوله تعالى ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فلا يليق الا بالمسميات دون الأسماء، لأن هذه الكنايات لا تليق بالأسماء، و انما تليق بالعقلاء من أصحاب الأسماء أو العقلاء إذا انضم إليهم غيرهم مما لا يعقل على سبيل التغليب لما يعقل كما يغلب المذكر على المؤنث إذا اجتمعوا فى الكنايه، كما يقول القائل: أصحابك و اماؤك جاءونى. و لا يقال: جئتنى.

و مما يشهد للتغليب قوله تعالى وَ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ (٢).

ص: ١١٢

١- ١) ظ: المعنيون.

٢- ٢) سورة النور: ٤٥.

وقد روى في قراءه أبي «ثم عرضها» و في قراءه عبد الله «ثم عرضهن» فهاتان القراءتان يليقان بالكنايه عن الأسماء دون المسميات، و ليس هذا العرض و الخطاب قبل خلقه تعالى جميع الخلق على ما تضمنه السؤال، لأن الملائكه بلا شك قد كانت مخلوقه، و الخطاب معها كان في عرض هذه الأسماء، و غير منكر أن يكون تعالى خلق أصول جميع الأجناس في تلك الحال، حتى يليق ذلك بقوله تعالى ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ .

و الذى يشته من هذه الآيات و يجب الكلام عليه و التنقيح عنه و الإشاره إلى الصحيح منه موضعان:

أحدهما: أن يقال: كيف يأمر الملائكه و يكلفهم أن يخبروا بما لا يعلمون، و هذا عندكم من تكليف ما لا يطاق بعينه، أو جار مجراه في القبح.

و الموضع الأخر: أن يقال: من أين علمت الملائكه لما أخبرها آدم عليه السلام بتلك الأسماء صحه قوله؟ و مطابقه الأسماء المسميات؟ و لم تكن عالمه من قبل، إذ لو كانت عالمه لأخبرت بالأسماء و لم تعترف بفقد العلم.

و الجواب عن الأول: أن قوله تعالى أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ ان كان أمراً فهو متعلق بشرط، و هو كونهم صادقين و عالمين بأنهم إذا أخبروا عن ذلك صدقوا، و كأنه تعالى قال لهم: خبروا بذلك ان علمتموه. و التكليف على هذا الوجه بهذا الشرط صحيح حسن.

و يمكن أيضاً أن يكون قوله تعالى أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ لا- يأمر على الحقيقه و ان كان له صوره الأمر، و يكون المعنى فيه التقرير و التنبيه على الحججه.

و يكون تلخيص هذا الكلام: ان الله تعالى لما قال للملائكه إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَ يَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَ نَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَ نُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ أى مطلع على ما لا تطلعون عليه.

ثم أراد التنبيه على أنه لا يمتنع أن يكون غير الملائكة مع أنها تسبح و تقدر و تطيع و لا تعصى أولى بالاستخلاف فى الأرض، و ان كان فى ذريته من يفسد و يفسك الدماء، فعلم تعالى آدم أسماء الأجناس أو أكثرها.

ثم قال للملائكة أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ مَقْرَأً لَهُمْ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ دَالاً عَلَى اخْتِصَاصِ مَا لَمْ يَخْتَصُوا بِهِ، فَلَمَّا أَجَابُوا بِالْإِعْتِرَافِ وَ تَسْلِيمِ عِلْمِ الْغَيْبِ إِلَيْهِ، قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ أَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ مَوْظِعاً عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى الْمُنْفَرِدُ بِعِلْمِ الْمَصَالِحِ فِي الدِّينِ، ان الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مَكْلُفٍ أَنَّهُ يَسْلَمُ لِأَمْرِهِ وَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ لِعِبَادَةِ الْإِلَهِ مَا هُوَ أَصْلَحُ لَهُمْ فِي دِينِهِمْ، عَلِمُوا وَجْهَ ذَلِكَ أَمْ جَهْلُوهُ.

و أما الجواب عن الشبهه الثانيه التى ذكرناها، فهو أنه غير ممتنع أن يكون الله تعالى فعل فى الملائكة فى الحال العلم الضرورى بمطابقه الأسماء للمسميات فعلموا بذلك صحته بعد أن كانوا غير عالمين به.

و هذا لا يؤدى الى أن يكون الملائكة عالمه بنبوه آدم ضروره، بل لا بد بعد ذلك من مراتب فى الاستدلال يفضى الى العلم بالنبوه، و يجرى ذلك مجرى أن يخبر بأحدنا بما فعله مستسراً به عى سبيل التفصيل على وجه يخرق العاده، فهو و ان كان عالماً بصدق خبره ضروره، فليس بعالم أنه نبى، و لا يستغنى عن الاستدلال ليعد (1) ذلك بعد ذلك على نبوته.

و وجه آخر: و هو أنه غير ممتنع أن يكون للملائكة لغات مختلفه، و كل قبيل منها يعرف أسماء الأجناس فى جميع لغاتهم خارقه للعاده، فلما أراد الله تعالى نبأهم على نبوه آدم، علمه جميع تلك الأسماء، فلما أخبرهم بها علم كل

ص: ١١٤

(١ - ١) ظ: ليدل.

فريق مطابقه ما خبر له من الأسماء اللغويه.

و هذا لا- يحتاج فيه الى الرجوع الى غيره، و علم مطابقه ذلك الباقي اللغات بخبر كل قبيل بأن كل قبيل إذا كان كثره علم بخبرهم صحه ما يجيبون به.

و هذا الجواب يقتضى أن يكون معنى قوله تعالى أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ ليخبرني كل قبيل منكم بمعاني الأسماء، لأن ذلك هو الذى أفرد الله تعالى به آدم و ميزه به، و هذا بين أنعم تأمله. و السلام.

مسأله قوله تعالى فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ

اشاره

[قوله تعالى فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ

إلخ] ما معنى قوله تعالى فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ (١)؟

الجواب:

أما قوله تعالى فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَلَقَّى هاهنا هو القبول و تناول على سبيل الطاعه، و ليس كل ما سمعه واحد من غيره يكون له متلقياً حتى يكون متقبلاً، فيوصف بهذه السمه.

و أغنى قوله تعالى فَتَلَقَّى عن أن يقول: فرغت الى الله لهن أو سألته عقبهن (٢)، لان معنى التلقى يفيد ذلك و ينبئ عما حذف من الكلام اختصاراً،

ص: ١١٥

١- ١) سورة البقره: ٣٧.

٢- ٢) ظ: فرع الى الله بهن أو سأله عقبهن.

ولهذا قال تعالى فَتَابَ عَلَيْهِ و لا يتوب عليه إلا بان سأل و رغب و يفرع بتلك الكلمات.

و قد قرأ ابن كثير و أهل مكة و ابن عباس و مجاهد «فتلقى آدم من ربه كلمات» بالنصب [«من ربه» (1)] أو برفع «كلمات» ، و على هذه القراءة لا يكون معنى التلقى القبول، بل يكون المعنى ان الكلمات تداركته بالنجاه و الرحمه.

فأما الكلمات فقد قيل انها: «ربنا ظلمنا أنفسنا و ان لم تغفر لنا و ترحمنا لنكونن من الخاسرين» .

و قيل: بل هي «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» .

و قيل: بل الكلمات ان آدم عليه السلام قال: يا رب أ رأيت ان تبت و أصلحت قال الله تعالى: اذن أرجعك إلى الجنة.

و قيل و هذه روايه تختص أهل البيت: ان آدم رأى مكنوناً على العرش أسماء معظمه مكرمه، فسأل عنها؟ فقيل له هذه أسماء أجل الخلق منزله عند الله تعالى، و أمكنهم مكانه ذلك بأعظم الثناء و التفخيم و التعظيم، أسماء محمد و على و فاطمه و الحسن و الحسين صلوات الله عليهم، فحينئذ سأل آدم عليه السلام ربه تعالى و جعلهم الوسيله فى قبول توبته و رفع منزلته.

فان قيل: على هذا الوجه الأخير كيف يطابق هذا الوجه قوله تعالى فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ و ما الذى تلقاه؟ و كيف يسمى من ذكرتهم كلمات؟ و هذه انما يتم فى الوجوه الأول، لأنها متضمنه ذكر كلمات و ألفاظ على كل حال.

قلنا: قد يسمى الكتابه كلمات على ضرب من التوسع و التجوز، و إذا كنا

ص: ١١٤

(١-١) الظاهر زياده الجملة، لأن المراد نصب آدم.

قد ذكرنا أن آدم عليه السلام رأى كتاباً يتضمن أسماء قوم، فجاثر أن يقال: انها كلمات تلقاها و رغب الى الله بها.

و يجوز أيضاً أن يكون آدم لما رأى تلك الكتابه سأل عنها، قال الله تعالى: هذه أسماء من أكرمه و عظمته. و أجلته و رفعت منزلته، و من لا أسأل به الا أعطيت و كانت هذه الكلمات التي تلقاها و انتفع بها.

فأما التوبه من آدم عليه السلام و قبول الله تعالى توبته، و هو على مذهبن الصحيح لم يوقع ذنباً و لا قارف قبيحاً و لا عصى بأن خالف واجباً، بل بأن ترك مندوباً، فقد بينا معناها مستقصى مستوفى فى كتاب «تنزيه الأنبياء و الأئمه عليهم السلام» و أزلنا الشبهه المعترضه عن هذا المعنى، فمن أراد ذلك أخذ من موضعه.

و من الله نستمد المعونه و التوفيق، و إياه نستهدى سبيل الرشاد، و الحمد لله رب العالمين.

مسأله قوله تعالى وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي

[قوله تعالى وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي

إلخ] سأل الشريف أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن أحمد بن القاسم العلوى المحمدى النقيب السيد الأجل المرتضى.

فقال: ان رأى (دام علوه) أن يشرح لنا معنى قوله تعالى وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً وَ طَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَ الْقَائِمِينَ وَ الرُّكَّعِ السُّجُودِ وَ أَدْنُ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (١).

ص: ١١٧

هل خص بالنداء أمه دون أمه، أم عم الأمم كلها؟ و هل بلغهم نداوه و دخلت فيه أمه محمد صلى الله عليه و آله. ان رأى أجب بشرح و بيان منعماً إن شاء الله.

الجواب:

أما قوله تعالى وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ» فمعناه جعلناه منزلاً و وطئناه و مهدناه، و المباءه المنزل.

و قال قوم: ان أصل اشتقاق هذه الكلمه من الرجوع، و منه قوله تعالى وَ بَأُوْا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ أَى رجعوا منه و قول الحارث بن جواد بواً. . . فعل كليب أى ارجع بذلك. فلما جعل الله تعالى البيت منزلاً- و مزيلاً- و ملائذاً و مرجعاً لإبراهيم، جاز أن يقول: «بواه» .

فأما قوله تعالى لَا تُشْرِكْ بِى شَيْئاً قَالَ قَوْمٌ: معناه و قلنا له لا تشرك بى شيئاً، و أجرى مجرى قوله تعالى وَ الْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ (١) و المعنى: قائلين سلام عليكم.

و الكلام مفتقر بلا شك الى محذوف، و هذا الذى ذكرناه من حذف لفظه «و قلنا» يضعف [من يضعف (٢)] من جهة أن ظاهر الآيه تدل على تعلق الكلام بعضه ببعض، و ان الغرض فى تبوئه إبراهيم البيت ألا تشرك و أن تطهر البيت للطائفين و القائمين.

و إذا كان هذا المعنى هو لم يطابقه أن يقدر لفظه «و قلنا» ثم يحذفها، لان هذا التقدير يقع (٣) الكلام الثانى عن حكم الأول و يجعله أجنبياً منه. و الظاهر أنه

ص: ١١٨

١- ١) سورة الرعد: ٢٣.

٢- ٢) الظاهر الزيادة.

٣- ٣) ظ: يرفع.

فالأولى أن يكون تقدير الكلام: و إذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت، لان نقول له لا يشرك بى شيئاً، فيصح معنى البيت و مطابقه البيت فيه، و هو تبوئه البيت.

فأما قوله تعالى «وَ طَهَّرْ بَيْتِي» فقول انه أراد من عباده الأوثان. و قيل: من ذبائح المشركين و سائر الأذناس، و الكلام يحتمل لكل ذلك.

فأما قوله تعالى وَ أذَّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ فمعناه أعلمهم و أشعرهم بوجوبه و أعلمت و أذنت هاهنا بمعنى واحد، و الأذان بالصلاه هو الاعلام بدخول وقتها.

و قال قوم: ان أذان إبراهيم هو إذ وقف فى المقام، فنادى: أيها الناس أجيئوا داعى الله يا عباد الله أطيعوا الله. فاستمع من بين السماء و الأرض، فأجابه من فى الأصلاب، فمن كتب له الحج و كل من حج، فهو من أجاب إبراهيم عليه السلام.

و قال قوم آخرون: ان المخاطب و المأمور به بقوله تعالى وَ أذَّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ هو محمد صلى الله عليه و آله و لم يلزمهم شريعته فكيف يدعوهم الى الحج و هو غير مرسل إليهم؟ و أخبار الآحاد فى هذا الباب غير معتمد، فلا يجوز على هذا أن يحمل قوله تعالى فى النَّاسِ على كل من يأتى إلى يوم القيامة، لأنه عليه السلام كان مبعوثاً الى جميع الأمم المستقبله، فجعلناه متوجهاً الى أمته و من تلزمهم شريعته.

فأما الوجه الثانى الذى حكيناه من توجه تكليف الأذان بالحج الى نبينا صلى الله عليه و آله فجائز غير ممتنع، و لا يضعفه أنه معطوف على الأوامر المتوجهه إلى إبراهيم عليه السلام من قوله

ألا تشرك بى شيئاً و طهر بيتى لأنه غير ممتنع

أن ينفصل هذا التكليف من الأول و ان كان له مجاوراً و مقارناً، و يتوجه الى غير من توجه التكليف الأول اليه.

فأما قوله تعالى يُأْتُوكَ رِجَالًا فمعناه على أرجلهم، و هو فى مقابله من يأتى راكباً على كل ضامر.

و معنى «كُلُّ ضَامِرٍ» أى على كل جمل ضامر أو ناقه ضامره، و لهذا قال تعالى «يَأْتِينَ» و لم يقل يأتون، كناية عن الركاب دون الركب. و قد قرئت: «و يأتون» على أنه كناية عن الركبان.

و هذا القدر كاف فى الجواب عن المسأله.

تمت المسائل و الحمد لله رب العالمين.

ص: ١٢٠

٣١- أجوبه مسائل متفرقه من الحديث و غيره

اشاره

ص: ١٢١

معنى نقصان الدين و العقل فى النساء

مسأله: ما معنى ما روى عن النبى صلى الله عليه وآله و هو مشير الى النساء لما أرادوا (1) إلى نقص عقل و دين أصلب اللب الحكيم منهن.

الجواب: قد قيل: ان معنى نسب (2) النساء الى نقصان الدين: أنهن يقعدن من الصلاه و الصيام أيام حيضهن الذى هو على الأكثر كل شهر، فيحرمن ثواب هاتين العبادتين الجليلتين، و هذا لا يوجد فى الرجال.

و أما نقصان العقل، فمعلوم أن النساء أندر عقولا- من الرجال، و أن النجابه و الليانه (3) إنما يوجدان فيهن فى النادر الشاذ، و عقلاء النساء و ذوات الحزم

ص: ١٢٣

١- ١) كذا فى النسخه.

٢- ٢) ظ: نسبه.

٣- ٣) ظ: اللياقه.

و الفطنه منهن معدودات، و من بهذه الصفه من الرجال لا تحصى كثره.

و قد يمكن أيضا أن يقال فى نقصان الدين مثل هذا الوجه، فإنه لما كان الأغلب عليهن ضعف الدين و قلبه البصيره فيه، نسب إليهن ذلك على الأكثر الأغلب.

و لا- يطعن على هذا الوجه من علمناه على غايه العقل فى الدين و الكمال فيما يعود اليه، مثل فاطمه بنت رسول الله صلى الله عليه و آله و عليها، و خديجه بنت خويلد، و مريم بنت عمران. لاین كلامنا على الأغلب الأكثر، و من عرفناه بالفضل فى الدين من النساء قليل العدد عسر الوجود.

و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال بعد فراغه من حرب الجمل فى ذم النساء: معاشر النساء (١)، النساء نواقص الايمان، نواقص الحظوظ، نواقص العقول، فأما نقصان ايمانهن فقعودهن عن الصلاه و الصيام فى أيام حيضهن، و أما نقصان عقولهن فشهاده الامراتين كشهاده الرجل الواحد، و أما نقصان حظوظهن فمواريثهن على الانصاف من مواريث الرجال. فاتقوا شرار النساء، و كونوا من خيارهن على حذر، و لا تطيعوهن فى المعروف حتى لا يطمعن فى المنكر (٢).

تفسير قوله عليه السلام: الولد للفراش و للعاهر الحجر

مسأله: ما معنى قوله عليه السلام «الولد للفراش و للعاهر الحجر» (٣)؟

ص: ١٢٤

١-١) فى النهج: الناس.

٢-٢) نهج البلاغه ص ١٠٥، الرقم: ٨٠.

٣-٣) وسائل الشيعه ١٥-٦٠٤، ح ٣، ب ٩ من أبواب اللعان، و رواه أحمد فى مسنده ٦-١٢٩، و سنن أبى داود ٢-كتاب الطلاق ح ٢٢٧٣.

الجواب: معنى ذلك أن الولد تابع للفراش الذي اختلف الفقهاء في معناه:

فقال أبو حنيفة وأصحابه: هو الوطاء.

وقال الشافعي: الفراش هو العقد مع التمكن من الوطاء. وهو مذهبنا.

والعاهر: الزانية التي تأتي بولد من غير عقد.

ومعنى لها الحجر: أن ترجم بالحجارة ويقام عليها حد الزناء، فكفى عن اقامه الحد بما به يقام الحد من الحجر، وهذه بلاغه عظيمة.

وجه نهى النبي «ص» عن أكل الثوم

مسأله: سأله أبو القاسم علي بن عبد الله بن العلوي الحسيني، روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه لما افتتح خيبر وقعوا في الثوم فأكلوه، فقال النبي صلى الله عليه وآله: من أكل هذه البقلة الخبيثة فلا يقربن مسجدنا حتى يذهب ريحها (١).

وقد قال الله عز وجل أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ (٢) وما سماه الله تعالى كريماً كيف يصح أن يسمى خبيثاً.

وروى عنه صلى الله عليه وآله أنه قال لجابر بن سليمان: يا جابر لا تسبن شيئا، فكان جابر لا يسب شيئا. وقوله صلى الله عليه وآله وآله للثوم «البقلة الخبيثة» ضرب من السب.

الجواب: اعلم أن أخبار الآحاد غير معلوم ولا مقطوع على صحتها، والصدق فيها أقل كثيرا من الكذب. وإنما يجب أن نتأول من الأخبار ما علمناه

ص: ١٢٥

١-١ (١) عوالى اللثالى ١-١٤٦.

٢-٢ (٢) سورة الشعراء: ٧.

و قطعنا على صحته، و جائز كونه كذبا.

غير أنا نخرج له وجهًا تطوعا، و هو أن يريد عليه السلام بالخبيثه المنتنه الريح، و معلوم أن المجاور لمن أكل الثوم يتأذى برائحته شديدا، فنهى النبي صلى الله عليه و آله آكلها من دخول المساجد، لئلا يؤذى أهله و المصلين فيه.

و ليس ينافى وصف هذا النبات بأنه كريم وصفه بأنه منتن الرائحة، لأن معنى كريم انه دال على الله تعالى، و أنه لطف فى مصالح كثيره دينيه، و هذا المعنى لا ينافى نتن الريح.

ألا ترى أن الله قد وصف كل ما خلقه بالحسن و التمام و الاحكام، و مما خلق القرد و الخنزير و كثير من الخلق الذى يستقذر، و ذلك لا ينافى الحسن و الحكمه و ان نفرت (١) كثير من الطباع عنها.

و يمكن وجه آخر: و هو أن يريد بقوله تعالى كَمْ أَتَّبَعْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ (٢) الخصوص دون العموم. و الوجه الأول أقوى.

حول كلام ابن جنى فى حذف علامه التأنيث

مسأله: قال ابن جنى فى مختصره الملقب ب «اللمع» و إذا فصلت بين الفاعل المؤنث و بين فعله بكلام، فالأحسن إسقاط علامه التأنيث من الفعل مع كون المؤنث مؤنثا حقيقيا. و ان كانت غير مؤنث، ازداد ترك علامه حسنا.

اعترض سائل فقال: كيف يكون إسقاط علامه التأنيث [أحسن] (٣) و قد

ص: ١٢٦

١-١ (١) ظ: نفر.

٢-٢ (٢) سورة الشعراء: ٧.

٣-٣ (٣) الزيادة منا.

قال الله تعالى كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ (١) وَ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَ الدَّمُّ (٢) وَ أَحِلَّتْ لَكُمْ بِهِيْمَةُ الْأَنْعَامِ (٣) وَ القرآن لا ينزل بلغه غيرها أفصح منه.

و مثل ابن جنى لا يذهب عليه مثل هذا، فما تفسير كلامه؟ و ما له؟ الجواب: انه لا يجوز تقليد ابن جنى فيما قاله و غيره لمخالفته فيه، لا سيما و لم يورد فيه حجه و لا شبهه، فيقع النظر فيها و الكلام عليها.

و معلوم أن فعل المذكر يجب تذكيره و فعل المؤنث يجب تأنيثه، و اعتراض الكلام لا يخرج من أن يكون فعل المؤنث. ألا ترى أن اعتراض الكلام فى فعل المذكر لا يغير ما يجب من تذكيره. و لو لم يكن النافى ذلك حجه إلا القرآن لكفى و أغنى، لان فصاحه القرآن و بلوغها الغايه فيها لا مطعن عليها.

و يمكن وجه آخر إذا صححنا ما قاله ابن جنى و حققناه، و هو أن يكون الغرض فى الآيات الواردة بخلاف ذلك الاعلام، بجواز تأنيث الفعل مع اعتراض الكلام، فإنه لا يجرى مجرى ما هو لحن و خطأ لا يسوغ استعماله، و الأول أقوى.

مسأله: ما روى من أن ولد قاييل كانوا غير محياء (٤)، و ان زوجته ما أعكك (٥)، فمن أى جنس كانوا؟ الجواب: اعلم أن الإيجاب قد يكون فى جهه دون جهه و لسبب دون سبب، و ان كان الجنس واحدا و النسب متفقا.

ص: ١٢٧

١-١ (١) سورة ص: ١٢.

٢-٢ (٢) سورة المائدة: ٣.

٣-٣ (٣) سورة المائدة: ١.

٤-٤ (٤) فى الهامش: كذا.

٥-٥ (٥) فى الهامش: كذا.

و قد يكون من الأنساب المتفق عليه صالحون و طالحون و مرجون و كافرون، فغير واجب إذا لم يبحث ولد قابيل أن يكون من جنس غير جنس التحيات، و هذا ما لا شبهه فيه.

تفسير قوله تعالى وَ لَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِخ

مسألة: ما معنى قوله تعالى وَ لَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً (١)؟ الجواب: معنى هذه الآية أنه لو لا ما أخبر الله تعالى به و خبر به من الآجال التي تبقى عباده إليها، لكان الهلاك الذي قد تقدم ذكره، و أن الله تعالى أوقعه بالأمم السالفه.

يشهد لذلك قوله تعالى قبل هذه الآية أ فَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ (٢).

و يكون تقدير الآية: لو لا الآجال المضروبه للتبقيه و استمرار التكلف لكان الهلاك مستقراً لازماً.

حكم أموال السلطان

مسألة: هل يحل ما يحصل من جهة السلطان و خدمته إذا دعت ذلك ضروره، الجواب: ان أموال السلطان على ضروب:

فضرب الظاهر أنه حرام، كالمغصوب و الجنايات من غير وجوها.

ص: ١٢٨

١-١ (١) سورة طه: ١٢٩.

١-٢ (٢) سورة طه: ١٢٨.

و الضرب الثاني: ما ظاهره أنه مباح، كالمال الذي يهدى اليه من طيب نفسه يجد (١) به أو يبر به أقاربه.

و الضرب الثالث: ما يختلط فيه الحرام بالحلال، و لا يتميز أحدهما من صاحبه.

فأما الضرب الأول، فمحظور أن يؤخذ منه.

و أما الضرب الثاني، فمباح أخذه و التصرف فيه بغير خلاف.

و الضرب الثالث: و هو المختلط قد أباحه أكثر الفقهاء، مع اختلاط التصرف فيه، و الأخذ عنه.

و الأولى عندي أن يكون محظورا و التنزه منه أولى.

حكم التصدق بالمال الحرام

مسألة: ما القول في رجل تصدق من مال محظور؟ الجواب: ان الحرام غير مملوك لمن هو في يده، فتصدقه بر غير مقبول و لا مبرور. و قد روى: أنه لا صدقه من غلول.

و أما من قال من الجهال: ان من تصدق من مال في يده و المالك له غيره، فان الثواب لمالك المال. فقال (٢) باطل، لان هذه الصدقة لا- أجر عليها للمتصدق، لانه لا- يملك المال و لا لمالك المال، لانه لم يرض أن يكون هذا المال صدقه، و لا أراد إخراجها فيها، لكنها صدقه لا أجر لأحد عليها.

ص: ١٢٩

١-١) ظ: يجديه.

٢-٢) ظ: فقول.

جواز التزكیه من المال الآخر

مسأله: هل يجوز أن يزكى الرجل مالا- له من مال آخر؟ الجواب: ان ذلك جائز إذا كان مالكا لكل واحد من المالين، و ليس بمنع من إخراج زكاه كل مال من جملة و لا بعض من أبعاضه، و هذا واضح.

صحہ حمل رأس الحسين عليه السلام الى الشام

مسأله: هل ما روى من حمل رأس مولانا الشهيد أبى عبد الله عليه السلام الى الشام صحيح؟ و ما الوجه فيه؟ .

الجواب: هذا أمر قد رواه جميع الرواه و المصنفين فى يوم الطف و أطبقوا عليه.

و قد رووا أيضا أن الرأس أعيد بعد حمله الى هناك و دفن مع الجسد بالطف.

فان تعجب متعجب من تمكين الله تعالى من ذلك من فحشه و عظم قبحه، فليس حمل الرأس إلى الشام أفحش و لا أقبح من القتل نفسه، و قد مكن الله تعالى منه و من قتل أمير المؤمنين عليه السلام.

و من شرط التكليف التمكين من القبيح فى دار التكليف، و لا يحول الله تعالى بين المكلف و بينه، و انما تمكن من ذلك كما تمكن فى دار التكليف من كل قبيح مما يكثر تعداده.

علم الوصى بساعه وفاته و عدمه

مسأله: هل يجب علم الوصى ساعه وفاته أو قتله على التعيين؟ أم ذلك

مطوى عنه.

الجواب: قد بينا فى مسأله أمليناها منفرده ما يجب أن يعلمه الامام و ما يجب أن لا يعمله.

و قلنا: ان الامام لا- يجب أن يعلم الغيوب و ما كان و ما يكون، لان ذلك يؤدى الى أنه مشارك للقديم تعالى فى جميع معلوماته، و أن معلوماته لا- يتناهى، و أنه يوجب أن يكون عالما بنفسه، و قد ثبت أنه عالم بعلم محدث، و العلم لا يتعلق على التفصيل الا بمعلوم واحد، و لو علم ما لا يتناهى لوجب وجود ما لا يتناهى من المعلومات، و ذلك محال. و بينا أن الذى يجب أن يعلمه علوم الدين و الشريعه.

فأما الغائبات، أو الكائنات الماضيات و المستقبلات، فان علم باعلام الله تعالى شيئاً فجائز، و الا فذلك غير واجب.

و على هذا الأصل ليس من الواجب علم الامام بوقت وفاته، أو قتله على التعيين.

و قد روى أن أمير المؤمنين عليه السلام فى أخبار كثيره (1) كان يعلم أنه مقتول، و أن ابن ملجم (لعنه الله) قاتله.

و لا يجوز أن يكون عالماً بالوقت الذى يقتله فيه على التحديد و التعيين، لانه لو علم ذلك لوجب أن يدفعه عن نفسه و لا يلقى بيده الى التهلكه، و أن هذا فى علم الجملة غير واجب.

حكم عباده ولد الزنا

مسأله: ما يظهر من ولد الزنا من صلاه و صيام و قيام لعباده كيف القول فيه،

ص: ١٣١

١- ١) رواه جمع من أعلام القوم، راجع إحقاق الحق ٨-١٠٩.

مع الروايه الظاهره أن ولد الزنا فى النار. و أنه لا يكون قط من أهل الجنه (١).

الجواب: هذه الروايه موجوده فى كتب (٢) أصحابنا، الا أنه غير مقطوع بها.

و وجهها ان صحت: أن كل ولد زنيه لا بد أن يكون فى علم الله تعالى أنه يختار الكفر و يموت عليه، و أنه لا يختار الايمان. و ليس كونه من ولد الزنيه ذنبا يؤاخذ به، فان ذلك ليس ذنبا فى نفسه و انما الذنب لأبويه، و لكنه انما يعاقب بأفعاله الذميه القبيحه التى علم الله أنه يختارها و يصير كذا، و كونه ولد زنا علامه على وقوع ما يستحق من العقاب، و أنه من أهل النار بتلك الاعمال، لا لانه مولود من زنا.

و لم يبق الا أن يقال: كيف يصح تكليف ولد الزنا مع علمه و قطعه على أنه من أهل النار، و أنه لا ينتفع تكليفه و لا يختار الا ما يستحق به العقاب.

قلنا: ليس نقطع ولد الزنا أنه كذلك لا- محاله، و ان كان هناك ظن على ظاهر الأمر، و إذا لم يكن قاطعا على ذلك لم يقبح التكليف.

فان قيل: فنحن نرى كثيرا من أولاد الزنا يصلون و يقومون بالعبادات أحسن قيام، فكيف لا يستحقون الثواب.

قلنا: ليس الاعتبار فى هذا الباب فى ذلك بظواهر الأمور، فربما كانت تلك الافعال منه رياء و سمعه، و واقعا على وجه لا يقتضى استحقاق الثواب.

و ربما كان الذى يظن أنه الظاهر ولد الزنا مولدا عن عقد صحيح، و ان كان الظاهر بخلافه، فيجوز أن يكون هذا الظاهر منه من الطاعات موافقا للباطن.

ص: ١٣٢

١- (١) رواه أحمد فى مسنده ٢-٢٠٣.

٢- (٢) راجع عوالى اللثالى ٣-٥٣٤.

مشاهده المحتضر الامام عليه السلام قبل موته

مسأله: عن المحتضر هل يشاهد في تلك الحال جسم الامام نفسه أم غير ذلك؟ الجواب: قد روت الشيعة الإماميه أن كل محتضر يرى قبل موته أمير المؤمنين عليه السلام (1)، و روى عنه شعر يتضمن ذلك و هو قوله:

يا حار همدان من يمت يرني من مؤمن أو منافق قبلا

و إذا صحت هذه الروايه، فالمعنى: أنه يعلم في تلك الحال ثمره ولايته عليه السلام و انحرافه عنه، لان المحتضر قد روى أنه إذا عاين الموت و قاربه، أرى في تلك الحال ما يدل على أنه من أهل الجنة أو من أهل النار.

و هذا معنى قول أحدهم:

إذا قارب الهلاك كدت أرى أعبرا أى الجزاء عليها.

و قد يقول العربى: رأيت فلانا، إذا رأى ما يتعلق من فعل به أو أمر يعود اليه.

و انما اخترنا هذا التأويل، لأن أمير المؤمنين عليه السلام جسم، فكيف يشاهده كل محتضر، و الجسم لا يجوز أن يكون فى الحال الواحده فى جهات مختلفه.

و لهذا قال المحصلون: ان ملك الموت الذى يقبض الأرواح لا يجوز أن

ص: ١٣٣

١-١) راجع الروايات الواردة فى ذلك بحار الأنوار ٢٧-١٥٧.

يكون لانه جسم (١) والجسم لا- يصح أن يكون في الأماكن الكثيره، و تأولوا قوله تعالى قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ (٢) أنه أراد بملك الموت الجنس دون الشخص الواحد، كما قال الله تعالى وَ الْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا (٣) و إنما أراد جنس الملائكه.

مسأله بيان قوله : أنا و أنت يا على كهاتين

بيان قوله «ص» : أنا و أنت يا على كهاتين

ما معنى قول النبي صلى الله عليه و آله: أنا و أنت يا على كهاتين. و أشار الى إصبعيه، مع أنه صلى الله عليه و آله نبي و أمير المؤمنين عليه السلام وصى.

الجواب: أنه غير ممتنع فى المتقاربين فى الفضل و الدين، و يزيد أحدهما على صاحبه فيه زياده قويه، أن يقال فيهما: أنهما متساويان و متعادلان. و إنما لا يقال ذلك مع التفاوت فى الفضل.

فالنبي صلى الله عليه و آله و ان كان أفضل و أكثر ثوابا من أمير المؤمنين عليه السلام، فمن حيث تقارب فضلها و لم يكن فيهما تفاوت، جاز إطلاق ألفاظ المساواه، و اللغة العربيه شاهده بذلك، و عرف الاستعمال و نظائره أكثر من أن يحصى.

و وجه آخر و هو أنه يمكن أن يريد بالمساواه بينهما أن كل واحد منهما كامل للخصال التى تقتضيها منزلته و ولايته و غير مقتضى (٤) عن شىء منهما، فيكون

ص: ١٣٤

١- ١) ظ: جسما لان الجسم.

٢- ٢) سوره السجده: ١١.

٣- ٣) سوره الحاقه: ١٧.

٤- ٤) ظ: غير منقص.

التساوى من هاهنا لا من حيث الفضل و كثره الثواب.

و قد تقول فى ذى الصناعتين المختلفتين: انهما متساويان و متعادلان، و انما يريد أن كل واحد منهما كامل من صناعته و مستوفى شرط منزلته، و ان كانت الصناعتان فى أنفسهما مختلفتين.

و وجه آخر: و هو أن ظاهر الكلام يقتضى المساواه فى كل شىء من ثواب و غيره، الا أنه لما قام الدليل القاهر على أن النبى صلى الله عليه و آله أكثر ثوابا، أخرجنا الثواب بدليله، و بقى ما عداه من ضروب الفضائل، كالعصمه و العلم و الحلم و غير ذلك.

مسأله فى الرجعه من جمله الدمشقيات

فى الرجعه من جمله الدمشقيات

قال الأجل المرتضى (رضى الله عنه): اعلم أن الذى يقول الإماميه فى الرجعه، لا خلاف بين المسلمين بل بين الموحدين فى جوازه، و أنه مقدور لله تعالى.

و انما الخلاف بينهم: فى أنه يوجد لا محاله أو ليس كذلك. و لا يخالف فى صحه رجعه الأموات إلا ملحد و خارج عن أقوال أهل التوحيد، لان الله تعالى قادر على [إيجاد] الجواهر بعد إعدامها. و إذا كان عليها قادرا، جاز أن يوجدتها متى شاء.

و الاعراض التى بها يكون أحدنا حيا مخصوصا على ضربين:

أحدهما: لا خلاف فى أن الإعادة بعينه غير واجبه، كالكون و الاعتماد و ما يجرى مجرى ذلك.

ص: ١٣٥

و الضرب الآخر: اختلف فى وجوب إعادته بعينه، و هو الحياه و التأليف.

و قد بينا فى كتاب الذخيره أن الإعاده بعينها غير واجبه، ان ثبت أن الحياه و التأليف من الأجناس الباقية ففى ذلك شك، فالإعاده جائزه صحيحه على كل حال.

و قد اجتمعت الإماميه على أن الله تعالى عند ظهور القائم صاحب الزمان عليه السلام يعيد قوما من أوليائه لنصرته و الابتهاج بدولته، و قوما من أعدائه ليفعل بهم ما يستحق من العذاب.

و إجماع هذه الطائفة قد بينا فى غير موضع من كتبنا أنه حجه، لأن المعصوم فيهم، فيجب القطع على ثبوت الرجعه، مضافا الى جوازها فى القدره.

و ليست الرجعه مما ينافى التكليف و يحيل الإجماع معه، و ذلك أن الدواعى مع الرجعه متردده، و العلم بالله تعالى فى تلك الحال لا يكون الا مكتسبا غير ضرورى، كما أن العلم به تعالى يكون مكتسبا غير ضرورى، و الدواعى ثابتة مع تواتر المعجزات و ترادف باهر الآيات.

و من هرب من أصحابنا من القول بثبات (١) التكليف على أهل الرجعه، لاعتقاده أن التكليف فى تلك الحال لا يصح، له القول بالرجعه، انما هى على طريق الثواب، و إدخال المسره على المؤمنين مما يشاء من ظهور كلمه الحق، فهو غير مصيب.

لانه لا خلاف بين أصحابنا فى أن الله تعالى ليعيد من سبقت وفاته من المؤمنين لينصروا الامام و ليشاركوا إخوانهم من ناصريه و محاربي أعدائه، و أنهم أدركوا من نصرته معونته ما كان يقويهم لولاها (٢)، و من أعيد للثواب المحض مما (٣).

ص: ١٣٤

١- ١) ظ: يا ثبات.

٢- ٢) ظ: يقويه لولاهم.

٣- ٣) ظ: ما.

يجب عليه نصره الامام و القتال عنه و الدفاع. و قد اغنى الله تعالى عن القول بما ليس بصحيح هربا مما هو غير لازم و لا مشبه.

فان قيل: فإذا كان التكليف ثابتا على أهل الرجعه، فتجاوزوا ثبوت تكليف الكفار الذين اعتقدوا النزول (١) استحقاق العقاب.

قلنا: عن هذا جوابان:

أحدهما أن من أعيد من الاعداء للنكال و العقاب لا تكليف عليه، و انما قلنا ان التكليف باق على الأولياء لأجل نصره و الدفاع و المعونه.

و الجواب الأخر: ان التكليف و ان كان ثابتا عليهم، فتجاوزون بعلم الله تعالى أنهم لا يختارون التوبه، لأننا قد بينا أن الرجعه غير ملجأه الى قول القبيح و فعل الواجب، و أن الدواعى متردده. و يكون وجه القطع على أنهم لا يختارون ذلك مما علمنا و قطعنا عليه من أنهم مخلدون لا محاله فى النار.

و بمثل ذلك يجيب من يقول: جوزوا فى بعض هؤلاء الأعداء أو كلهم أن يكون قبل موته بساعه تاب، فأسقطت التوبه عقابه، و لا تقطعوا لأجل هذا التجويز على انهم لا محاله مخلدون فى النار.

فان قيل: فما عندكم فيما تستدل به الإماميه على ثبوت الرجعه من قوله تعالى وَ تُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَ نَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَ نَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَ نُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَ نُرِيَ فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ جُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ (٢).

و ظاهر هذا الكلام يقتضى الاستقبال، فلا يجوز أن يحمل على أن المراد به

ص: ١٣٧

١-١) كذا فى النسخه.

٢-٢) سوره القصص: ٥.

موسى عليه السلام و شيعته. و إذا حملنا فرعون و هامان على أنهما الرجلان المعروفان اللذان كانا فى عهد موسى عليه السلام، فيجب أن يعادا ليريا ما من الله تعالى به على ما ذكره من المستضعفين، و هذا يوجب الرجعه الى ما بيناه لا محاله.

قلنا: ليس الاستدلال بذلك مرضيا، و لا- دليل يقتضى ثبوت الرجعه إلا- ما بيناه من إجماع الإماميه. و انما قلنا ان ذلك ليس بصحيح، إذ لفظ الاستقبال فى الآيه لا يدل على أن ذلك ما وقع، لان الله تعالى تكلم بالقرآن عند جميع المسلمين قبل خلق آدم عليه السلام فضلا عن موسى عليه السلام، و الألفاظ التى تقتضى المضى فى القرآن هى التى تحتاج أن تناولها (١) إذا كان إيجادها متقدما.

و إذا سلمنا أن ذلك ما وقع إلى الآن و أنه منتظر من أن (٢) اقتضاءه الرجعه فى الدنيا، و لعل ذلك خبر عما يكون فى الآخره و عند دخول الجنة و النار، فان الله تعالى لا محاله يمن على مستضعفى أوليائه المؤمنين فى الدنيا، بأن يورثهم الثواب فى الجنة، و يمكن لهم فى أرضها، و يجعلهم أئمه و أعلما، يوصل إليهم من حقوق (٣) التعظيمات و فنون الكرامات، و يعلم فرعون و هامان و جنودهما فى النار ذلك من حالهم ليزدادوا حسره و غما و أسفا.

و قول الله تعالى ما كانوا يخذرون صحيح لا- ينبو عن التأويل الذى ذكرناه، لان فرعون و هامان و شيعتهما يكرهون وصول الثواب و المسارعه و التعظيم

ص: ١٣٨

١- ١) ظ: تتأولها.

٢- ٢) ظ: منتظر، منعنا.

٣- ٣) ظ: صنوف.

والتبجيل الى أعدائهما من موسى عليه السلام و أنصاره و شيعته، و مشاهدتهم لذلك أو علمهم به زائد في عقابهم و مقوى لعذابهم و مضاعف لإيلافهم، و هذا مما لا يخفى صحته و اطراده على متأمل.

مسألة من كلام لعلّي عليه السلام يتبرأ من الظلم

من كلام لعلّي عليه السلام يتبرأ من الظلم

من كلام لأمير المؤمنين عليه السلام أملاها علم الهدى (قدس الله روحه):

و الله لئن أبيت على حسك السعدان مسهدا، و أجر في الأغلال مصفدا، أحب الى من أن ألقى الله و رسوله يوم القيامة ظالما لبعض العباد، و غاصبا لشيء من الحطام، و كيف أظلم أحدا لنفس تسرع الى البلى قفولها، و يطول في الثرى حلولها؟ و الله لقد رأيت عقيلًا- و قد أملت حتى استماحني من بركم صاعا، و رأيت صبيانه شعث الشعور، غير الألوان من فقرهم، كأنما سودت وجوههم بالعظم، و عاودني مؤكدا، و كرر على القول مرددا، فأصغيت اليه بسمعي (1)، فظن أنى أبيع ديني و أتبع قياده مفارقا طريقتي، فأحميت له حديده، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضج ضجيج ذي دنف من ألمها، و كاد أن يحترق من ميسمها.

فقلت له: ثكلتك الثواكل، يا عقيل! أنين من حديده أحماها إنسانها للعبه، و تجرني الى نار سجرها جبارها لغضبه! أتين من الأذى و لا أئن من لظى؟! و أعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفه في وعائها، و معجونه شنتها، كأنما عجت بريق حيه أو قيئها.

ص: ١٣٩

(١-١) في النهج: سمعي.

فقلت: أ صدقه أم نذر أم زكاه (١)؟ و كل ذلك محرم علينا أهل البيت.

فقال: لا و لا ذلك، و لكنها هديه، فقلت: هبلتك الهبول! أ عن دين الله أتيتني لتخدعني؟ أ مختبئ أنت أم ذو جنه أم تهجر؟ و الله لو أعطيت الأقاليم السبعه بما تحت أفلاكها [و استرق لى قطانها مذعنه بأملاكها] (٢) على أن أعصى الله فى نمله أسلبها جلب شعيره فألوكها ما قبلت و لا أردت (٣).

و ان دنياكم عندى أهون من ورقه فى فم جراده تقضمها، ما لعلى و نعيم يفنى، و لذه لا تبقى! نعوذ بالله من سبات العقل، و قبح الزلل، و به نستعين (٤).

فصل: استدلال جمهور المسلمين على أن السماوات سبع و أن الأرضين سبع

استدل جمهور المسلمين على أن السماوات سبع و أن الأرضين سبع، بقول الله تعالى وَ لَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَ مَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ (٥) و بقوله تعالى اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ (٦).

قالوا: و جاءت الاخبار بشرح ما فى السماوات سماء سماء. و احتجوا بأنها غير كرؤيه بقوله وَ جَعَلْنَا السَّمَاءَ سَافًا مَحْفُوظًا (٧) و بقوله وَ أَلْبَيْتِ الْمَعْمُورِ

ص: ١٤٠

١-١) فى النهج: أصله أم زكاه أم صدقه؟ .

٢-٢) الزيادة غير موجوده فى النهج.

٣-٣) فى النهج: جلب شعيره ما فعلته، و ان دنياكم إلخ.

٤-٤) أورد الخطبه بتمامها الشريف الرضى فى نهج البلاغه ص ٣٤٦.

٥-٥) سوره المؤمنون: ١٧.

٦-٦) سوره الطلاق: ١٢.

٧-٧) سوره الأنبياء: ٣٢.

وَ السَّقْفِ الْمَرْفُوعِ (١).

قالوا: و ليس يجوز أن يكون ما هو فوقنا يحاذى أقدامنا، و لا أن يحول بيننا و بين الأرض التي تحتنا.

قالوا: و قد وافقنا الفلاسفة على أن السماء فوقنا، و الفوق لا يكون مقابلا لطرف الاقدام.

و احتجوا في أن الأرض مسطوحه بقول الله تعالى اللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بَسَاطًا (٢) و البساط لا- يكون كرويا و لا معادلا ذات تحديب، و قال وَ الْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا (٣) أى بسطها، و قال أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا (٤) و هذا انما هو احتجاجهم على أهل الملة و ابانه عن البيت الذى زعموا أن الفلك و الأرض غير كربين لا على من خالف الإسلام.

مسأله فى فدك

اشاره

فى فدك

ان سأل سائل فقال: إذا كنتم تخطئون أبا بكر فى منعه فاطمه عليها السلام من أن يسلم إليها فدك على جهة النحل، و أن يقبل فيها دعواها لأجل عصمتها عليها السلام، و أن المعصوم المقطوع على صدقه لا يحتاج الى بينه، فمن أين

ص: ١٤١

١-١) سورة الطور: ٤٤.

٢-٢) سورة نوح: ١٩.

٣-٣) سورة النازعات: ٣٠.

٤-٤) سورة النبأ: ٦.

أبا بكر كان يعلم عصمتها عليها السلام.

فان قلت إن لم يكن عالما بذلك، فكان يجب عليه أن يعلمه، فإذا فرط فيه مع قيام الدلالة عليه كان ملوما.

قيل لكم: و من أين يجب عليه أن يعلمه، و لو كان اليه طريق و عليه دليل، فليس كل شىء إلى العلم به طريق و جب علينا أن نعلمه.

الجواب:

فأما أبو بكر فليس له على الحقيقة الحكم على فاطمه عليها السلام و لا لها، و يجب أن يعلم عصمتها ليعلم و جوب الحكم بما تدعيه، و الاحكام الى الامام الذى هو غيره، فصار المنع منه لها من فذك بغير حق على كل حال.

لا- سيما و أبو بكر يعلم أن امام ذلك الزمان هو بعلمها، و ما فسخ لها من (1) المطالبة إليه بفذك الا و هى مستحقه، و معرفته بإمامته واجبه لا محاله بلا شبهه.

فإذا قيل: لو قدرنا أنه الامام و الحاكم بين المسلمين، أ يجب عليه أن يعلم عصمه فاطمه عليها السلام أم لا يجب عليه؟ فان جوزتم أن لا يجب عليه العلم بالعصمه، فقد عذرتموه بهذا التقدير و الفرض من منعها فى فذك، و ان أوجبتم العلم بالعصمه، فبينوا من أى وجه يجب عليه ذلك؟ قلنا: إذا قدرنا المسأله هذا التقدير الذى هو بخلاف الحال التى جرت عليها، فالجواب: أن أبا بكر إذا كان له أن يحكم لفاطمه عليها السلام و عليها، بأن قدرنا صحه إمامته و كان الله تعالى قد دل على عصمتها (صلوات الله عليها) فيجب عليه أن يعلم هذه الحال منها، حتى إذا ادعت أمرا و جب تسليمه إليها للعلم بصدقها، .

ص: ١٤٢

(١-١) خ ل: فى.

و معلوم أنها ادعت فدكا.

و لأبى بكر طريق الى العلم بصدقها فى دعواها، بأن ينظر فى الدليل الذى نصه الله تعالى على عصمتها، فيجب أن ينظر فيه ليعلم صدقها و يجب التسليم إليها، لأنه لا- خلاف فى أن الخصم إذا ادعى بينه عند الحاكم، فيجب على الحاكم أن ينظر فى بيته، ليغلب فى ظنه ثبوت الحق له به.

و معلوم أن الظن لا- حكم له مع إمكان العلم، و إذا تمكن الحاكم من أن يعلم صدق المدعى، و جب أن ينظر فى ذلك ليعلم بحسب علمه، كما و جب عليه النظر فيما يؤدي (١) الى غلبه الظن من بيانه، و إذا لم يفعل فقد فرط.

فإذا قيل: المدعى (٢) عند الحاكم النظر فى بيته التى أسند إليها المدعى و يمينها، و طالب الحكم بالنظر فيها، و فاطمه عليها السلام ما طالبت أبا بكر بالنظر فيما يجرى مجرى البينه لها من دليل عصمتها، فكيف يجب عليه النظر فى ذلك؟ قلنا: إذا كنا نقدر حالا لم يكن، و الحال الجارية على ما ذكرنا يقتضى و جوب التسليم لما ادعته و ترك المعارضه فيه، فإذا قدرنا حالا أخرى لم يتفق قدرنا ما يليق بها.

فقلنا: ادعت فاطمه عليها السلام فدكا عند حاكم له أن يحكم بين المسلمين، و لم يكن لها بينه تقتضى غلبه الظن من شهاده و جب عليها أن ينبه الحاكم على أن جهه و جوب تسليم الحق إليها و هو دليل عصمتها، و تشير أيضا الى الدليل بيته حتى يكون بين النظر اليه و وقوع العلم له و و جوب التسليم و بين لزوم

ص: ١٤٣

١- ١) خ ل: يؤديه إليه.

٢- ٢) ظ: للمدعى.

التقصير إياه.

و هذا واضح لمن تأمله.

فصل فى الغيبه

فى الغيبه

قال (رضى الله عنه) ان قالوا ان قلت: ان الامام موجود، و أنه يظهر و يفعل و يصنع، فأى شىء يمنع من ظهوره؟ بينوا ما الموجب لاستتاره و غيبته؟ .

قلنا: قد ثبت وجوب الامام، و أن من صفته أن يكون معصوما لا يجوز أن يقع منه الفعل القبيح، و إذا كان كذلك و قد بينا أن الامام يجب كونه موجودا و الان. . ظهوره (1) و غيبته.

فنقول: إذا ثبت عصمته ثم استتر و لم يظهر، و جب أن يكون ذلك لعذر، لان القبيح لا يجوز وقوعه منه، و ليس يجب علينا بيان ذلك العذر، و انما هو بوجه من الوجوه.

و هذا مثل ما نقول و هم الملحده حين يقولون: ما الحكمه فى رمى الحجاره و الهروله و استلام الحجر لا نعلم شيئا؟ الى غير ذلك مما يسألون عنه.

ألسنا نقول لهم: ان صانع العالم قد ثبتت حكمته بالدليل الباهر القاهر، و مع حكمته إذا أمرنا بمثل هذه الأشياء، علمنا أن الحكمه أوجبت ذلك الأمر.

فإذا قالوا: ما ذلك الأمر؟ قلنا: لا يجب علينا بيانه من حيث علمنا أن القبيح لا يحصل منه تعالى،

ص: ١٤٤

١-١) فى الهامش: ما بقى أن لا.

و الطريقان واحد على ما ترى، و هذا هو سد الباب على مخالفينا و قطع التطويلات عنهم و الأمارات (١)، و بهذا أن يستعمل معهم سؤال لهم.

إذا قالوا: ان نصب الإمام إذا كان لطفا للمكلفين في فعل الواجبات و تجنب المقبحات، فان استتاره و غيبته ينقضان هذا البناء، و يبطلان هذا الغرض.

قلنا لهم: لا- يمتنع أن يقع هذا اللطف مع غيبته في هذا الباب أقوى، لأن المكلف إذا لم يعلم مكانه و لم يقف موضعه و يجوز فيمن لا يعرفه أن الامام يكون الى أن لا يفعل القبيح و لا يقصر في فعل الواجب أقرب منه لو عرفه، و لا يجوز فيه كونه اماما.

و هذا جواب ظاهر ليس لأحد من أصحابنا هذا الجواب.

قال (رضى الله عنه): العصمه في صفات الامام من أكبر الأصول في الإمامه، أن تثبت يكفي كثيرا من المؤن، فالواجب أن يكون الاشتغال بتصحيحها أكثر.

فصل: و سئل (رضى الله عنه) عن الحال بعد امام الزمان عليه السلام في الإمامه

و سئل (رضى الله عنه) عن الحال بعد امام الزمان عليه السلام في الإمامه

فقال: إذا كان من المذهب المعلوم أن كل زمان لا يجوز أن يخلو من امام يقوم بإصلاح الدين و مصالح المسلمين، و لم يكن لنا بالدليل الصحيح أن خروج القائم يطابق زوال التكليف، فلا- يخلو الزمان بعده عليه السلام من أن يكون فيه امام مفترض الطاعه، أو ليس يكون.

فان قلنا: بوجود امام بعده خرجنا من القول بالاثني عشرية، و ان لم نقل

ص: ١٤٥

بوجود امام بعده، أبطلنا الأصل الذى هو عماد المذهب، و هو قبح خلو الزمان من الامام.

فأجاب (رضى الله عنه) و قال: انا لا نقطع على مصادفه خروج صاحب الزمان محمد بن الحسن عليهما السلام زوال التكليف، بل يجوز أن يبقى العالم بعده زمانا كثيرا، و لا يجوز خلو الزمان بعده من الأئمه.

و يجوز أن يكون بعده عدّه أئمه يقومون بحفظ الدين و مصالح أهله، و ليس يضرنا ذلك فيما سلكتناه من طرق الإمامه، لأن الذى كلفنا إياه و تعبدنا منه أن نعلم إمامه هؤلاء الاثنى عشر، و نبينه بيانا شافيا، إذ هو موضع الخلاف و الحاجه.

و لا يخرجنا هذا القول عن التسمي بالاثنى عشرية، لأن هذا الاسم عندنا يطلق على من يثبت امامه اثنى عشر اماما. و قد أثبتنا نحن و لا موافق لنا فى هذا المذهب، فانفردنا نحن بهذا الاسم دون غيرنا.

حول خبر نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه

و سمع منه (رضى الله عنه) يقول: من أعجب الأشياء أنهم-يعنى الناصبه- يعولون فى صحه الإجماع، و كونه حجه فى الشريعة، على خبر واحد لا يثبت له سند و لم يبين.

و إذا طولبوا بتصحيحه عولوا فى ذلك الإجماع و أنه حجه، فهل هذا الا تعويل على الريح؟! و ليس الدليل بالمدلول و المدلول بالدليل، و تصحيح كل واحد منهما بصاحبه.

يعنى بالخبر روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه قال: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه.

و كان (رضى الله عنه) ينكر ما كان يذكره بعض الإماميه فى منع الاحتجاج

بهذا الخبر، و أنه انما قال: «ما تركناه صدقه» (١) ينصب «ما» فلا يرتضى هذه الطريقه، لان من نقل هذه الكلمه إنما نقلها موقوفه غير معربه.

ثم ان النصب ينافى هذا الخبر و واضعيه انهم لا ينصبون هذه الكلمه و لم يقصدوا الى معنى النفي، لظهور التناقض و التنافى بين أولها و آخرها.

مسأله فى تفضيل فاطمه عليها السلام

اشاره

فى تفضيل فاطمه عليها السلام

و سألوا أيضا عن السيده فاطمه عليها السلام فقالوا: ما وجه هذا الفضل المتفاوت على سائر بنات النبى صلى الله عليه و آله؟ .

و ما يوجب ذلك وجوبا بصحيحه النظر، و الا سلمتم لغيرها منهى مثل يراثها (٢) صلى الله عليها.

الجواب:

اعلم أن الفضل فى الدين انما هو كثره الثواب المستحق على وجه التعظيم و التبجيل، و الثواب انما يستحق على الله تعالى بالطاعات و فعل الخيرات و القربات.

و انما يكثر باستحقاقه بأحد الوجهين، اما بالاستكثار من فعل الطاعات، أو بأن تقع الطاعه على وجه من الإخلاص و الخضوع لله تعالى، و القربه إليه يستحق بها لأجل ذلك الثواب الكثير، و لهذا كان ثواب النبى صلى الله عليه و آله على كل طاعه بصلاه أو صيام يفعلها أكثر من ثواب كل فاعل منها لمثل

ص: ١٤٧

١-١) كذا.

٢-٢) كذا.

تلك الطاعه.

و إذا كانت هذه الجملة متمهده فى الأصول، فما المنكر من أن تكون سيده النساء فاطمه عليها السلام قد انتهت من الاستكثار من فعل الطاعات، ثم من وقوعها على أفضل الوجوه الموجه لكثرة الثواب و تضاعفه الى الحد الذى فاقت و فضلت على النساء كلهن.

و لو قال لنا قائل: و ما الفضل الذى بان به محمد صلى الله عليه و آله من سائر الخلق أجمعين من نبي و غيره، هل كان جوابنا له الا مثل ما تقدم من جوابنا.

فوجوه زياده الفضل لا تحصى و لا تحصر، و لم يبق الا أن يدل على أنها عليها السلام أفضل النساء كلهن.

و المعتمد فى الدلاله على ذلك إجماع الشيعة الإماميه، فإنهم مجمعون بلا خلاف فيها على أنها عليها السلام أفضل النساء، كما أن بعله أفضل الرجال بعد رسول الله صلى الله عليه و آله.

مسأله إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته

اشاره

إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته

و سألوا أيضا من موجب الفقه المجيز لأمر المؤمنين عليه السلام تزويج أم كلثوم.

و قالوا: أوضحى النساء من طريق يوجه الدين و يتجه و لا يمنعه، و هو مستعمل التقيه و مظهر المجامله أن ينتهى إلى الحد الذى لا مزيد عليه فى الخلطه و هو التزويج.

ص: ١٤٨

قال الشريف المرتضى علم الهدى (قدس الله روحه): اعلم أنا قد بينا في كتابنا «الشافى» فى الجواب عن هذه المسأله، و أزلنا الشبهه المعترضه بها و أفردنا كلاما استقصيناها و استوفيناها فى نكاح أم كلثوم، و إنكاح بنته صلى الله عليه و آله من عثمان بن عفان، و نكاحه هو أيضا عائشه و حفصه، و شرحنا ذلك فى بسطناه.

و الذى يجب أن يعتمد فى نكاح أم كلثوم، أن هذا النكاح لم يكن عن اختيار و لا إيثار، و لكن بعد مراجعه و مدافعه كادت تفضى إلى المخارجه و المجاهره.

فإنه روى أن عمر بن الخطاب استدعى العباس بن عبد المطلب، فقال له:

ما لى؟ أبى بأس؟ فقال له: ما يجيب أن يقال لمثله فى الجواب عن هذا الكلام فقال له: خطبت الى ابن أخيك على بنته أم كلثوم، فدافعنى و مانعنى و أنف من مصاهرتى، و الله لأعورن زمزم، و لأهدمن السقايه، و لا تركت لكم يا بنى هاشم منقبه الا و هدمتها، و لأقيمن عليه شهودا يشهدون عليه بالسرق و أحكم بقطعه.

فمضى العباس الى أمير المؤمنين عليه السلام فأخبره بما جرى و خوفه من المكاشفه التى كان عليه السلام يتحاماها، و يفتديها بركوب كل صعب و ذلول، فلما رأى ثقل ذلك عليه، قال له العباس: رد أمرها الى حتى أعمل أنا ما أراه، ففعل عليه ذلك و عقد عليها العباس.

و هذا إكراه يحل له كل محرم و يزول معه كل اختيار. و يشهد بصحته ما روى عن أبى عبد الله عليه السلام من قوله و قد سئل عن هذا العقد؟ فقال عليه السلام: ذلك فرج غصبنا عليه.

و ما العجب من أن تبيح التقيه و الإكراه و الخوف من الفتنه فى الدين و وقوع

الخلافة بين المسلمين لمن هو الامام بعد الرسول صلى الله عليه وآله والمستخلف على أمته أن يمسك عن هذا الأمر، و يخرج نفسه منه، و يظهر البيعه لغيره، و يتصرف بين أمره و نهيته، و ينفذ عليه أحكام، و يدخل في الشورى التي هي بدعه و ضلال و ظلم و محال، و من أن يستبيح لأجل هذه الأمور المذكوره على من لو ملك اختياره لما عقد عليه.

و انما يتعجب من ذلك من لا- يفكر في الأمور و لا- يتأملها و لا يتدبرها، دليل على جواز العقد، و اقتضى الحال له مثل أمير المؤمنين عليه السلام، لانه عليه السلام لا يفعل قبيحا و لا يرتكب مأثما.

و قد تبيح الضروره أكل الميتة و شرب الخمر، فما العجب مما هو دونها؟ فأما من جحد من غفله أصحابنا وقوع هذا العقد و نقل هذا البيت، و أنها ولدت أولادا من عمر معلوم مشهور.

و لا يجوز أن يدفعه الا جاهل أو معاند، و ما الحاجه بنا الى دفع الضرورات و المشاهدات في أمر له مخرج من الدين.

كلام في حقيقه الجوهر

اشاره

المسأله الثانيه من المسائل التي وردت على الأجل المرتضى علم الهدى (قدس الله روحه) : إذا كان لجوهر في عدمه جوهر منها الذي (1) فعل محدثه، و هل صفة الوجود و الاحداث شيء غير نفسه؟ فان كانت شيئا لزمكم أن يكون في عدمها كذلك، و ان لم يكن شيئا فقد حصلنا على أن الفاعل في الحقيقه لم يفعل شيئا.

ص: ١٥٠

١- ١) ظ: إذا كان الجوهر في عدمه جوهر ما الذي.

وقد قال أصحاب هذه المسألة: ان أمركم فيها يثول الى قول المجبره، لزعمكم أن الجوهر لم يكن جوهرًا بفاعله ولا صار شيئًا يضافه وإنما وجوه، فإذا سألناكم عن إيجادها وهل هو نفس الجوهر أم شيء غيره لم نسمع في ذلك إلا ما ادعته المجبره في الكسب.

الجواب وباللّٰه التوفيق:

اعلم أن قولنا «جوهراً» عبارته عما يجب له التحيز إذا وجدت، لأن الذوات على ضربين:

منها ما يجب متى وجد أن يكون متحيزاً.

ومنها ما يستحيل فيه التحيز مع الوجود، كالأعراض والقديم تعالى، فعبّرنا عن القسم الأول بعبارته مفيدة، وهي قولنا «جوهراً».

وإنما قلنا إن الجوهر لا بد أن يكون في حال عده (١) جوهراً، لأنه لا بد أن يكون في حال عدمه على حال يجب لأجلها التحيز متى وجد، ولهذا قلنا «إنه جوهر لنفسه و جنسه».

والدليل على ذلك أنه لا يخلو أن يكون المتحيز في الوجود مما يجب له هذه الصفة، ولا يجوز عليه خلافها ولا المتبدل بها، وإن يكون الأمر بخلاف ذلك.

فإن كان الأمر على الأول، فلا بد من اختصاصه في حال العدم بصفه يجب معها لها هذا الحكم عند الوجود مما (٢) يستحيل عليه هذا الحكم عند الوجود، وأضفنا تلك الصفة إلى النفس، لأن..

ص: ١٥١

١- ١) ظ: عدمه.

٢- ٢) خ ل: حتى.

٣٢- مسألة في من يتولى غسل الامام

مسألة في من يتولى غسل الامام

ص: ١٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم مسأله: من المتولى لغسل الامام الماضى و الصلاه عليه؟ و هل ذلك موقوف على تولى الامام بعده له أم يجوز أن يتولاه غيره؟ الجواب: قد روت الشيعة الإماميه أن غسل الامام و الصلاه عليه موقوف (1) على الإمام الذى يتولى الأمر من بعده، و تعسفوا لها فيما ظاهره بخلاف ذلك، و هذه الروايه المتضمنه لما ذكرناه وارده من طريق الآحاد التى لا يوجب علماً و لا يقطع بمثلاً.

و ليس يمتنع فى هذه الاخبار إذا صحت أن يراد بها الأكثر الأغلب، و مع الإمكان و القدره، لأننا قد تشاهدنا (2) ما جرى على خلاف ذلك، لان موسى ابن جعفر عليهما السلام توفى بمدينة السلام و الامام بعده على بن موسى الرضا

ص: ١٥٥

١-١) فى «ن»: موقوفان.

٢-٢) فى «ن»: شاهدنا.

عليهما السلام بالمدينة، و على بن موسى الرضا توفى بطوس و الامام بعده ابنه محمد بالمدينة. و لا يمكن أن يتولى من بالمدينة غسل من يتوفى بطوس، أو بمدينة السلام.

و قد تعسف بعض أصحابنا فقال: غير ممتنع أن ينقل الله تعالى الامام من المكان الشاسع (١) في أقرب الأوقات و يطوى له البعيد، فيجوز أن ينتقل من المدينة إلى مدينة السلام و طوس في الوقت.

و الجواب عن هذا: انا لا- نمع من إظهار المعجزات و خرق العادات للأئمة عليهم السلام الا أن خرق العاده انما هو في إيجاد المقدور دون المستحيل و الشخص لا يجوز أن يكون منتقلا إلى الأماكن البعيده إلا في أزمته مخصوصه فأما أن ينتقل الى البعيد من غير زمان محال (٢)، و ما بين المدينة و بغداد و طوس من المسافه لا يقطعها الجسم إلا في أزمان لا يمكن معها أن يتولى من هو بالمدينة غسل من هو ببغداد.

فان قيل: ألا انتقل كما ينتقل الطائر من البعيد في أقرب مده (٣).

قلنا: ما ننكر اختلاف انتقال الأجسام بحسب الصور و الهيئات، فان أردتم أن الامام يجعل له جناح يطير به، فهو غير منكر، الا أن الثقيل الكبير من الأجسام لا- يكون طيرانه في الخفه مثل الصغير الجسم. و لهذا لا يكون طيران الكراكي و ما شاكلها في عظم الأجسام، كسرعه الطيور الخفاف، فإذا كان الطائر الخفيف الجسم انما لم يقطع في يوم واحد من المدينة إلى طوس، فأجدر

ص: ١٥٦

١-١) في «ن»: الواسع.

٢-٢) و يرده قوله تعالى أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ.. أَ هَكَذَا عَرَّشُكَ و قد أحضر عرشها في أقل من طرفه عين.

٣-٣) في الأصل: هذه.

أن لا يتمكن من ذلك الإنسان إذا كان له جناح.

و لا يمكن أن يقال: ان الله تعالى يعدم الامام من هناك و يوجد في الحال الثانيه هاهنا.

لان هذا مستحيل من وجه آخر، لان عدم بعض الأجسام لا يكون الا بالضد الذي هو الفناء، و فناء بعض الجواهر فناء لجميعها، و ليس يمكن أن يفنى جوهر مع بقاء جوهر آخر، على ما دللنا عليه في كثير من كلامنا، لا سيما في كتابي (١) المعروف ب «الذخيره» .

الا- أنه يمكن من ذهب من أصحابنا الى ما حكيناه أن يقول نصره لطريقته: ما الذي يمنع من أن ينقل (٢) الله تعالى الامام من المدينه إلى طوس بالرياح العواصف التي لا نهايه لما يقدر الله تعالى عليه من فعلها و ان فيها (٣). و ما المنكر من أن يقول في هذه الريح التي تنقله ما يزيد معه على سرعه الطائر الخفيف المسرع، فينتقل في أقرب الأوقات.

و الذي يبطل هذه التقديرات لو صحت أو صح بعضها أنا قد علمنا أن الامام لو انتقل من المدينه إلى بغداد أو طوس لغسل المتوفى و الصلاه عليه لشهد في موضع الغسل و الصلاه، لأنه جسم و الجسم لا بد من أن يراه كل صحيح العين. و لو شهد لهم لعلمه و عرف حاله و نقل خبره (٤) و لم يخف على الحاضرين، فكيف يجوز ذلك و قد نقل في التواريخ من تولى غسل هذين الإمامين و الصلاه عليهما و سمى و عين، و هذا يقتضى أن الأمر على ما اخترناه.

ص: ١٥٧

١-١) في «ن»: الكتاب.

٢-٢) في «ن»: يحمل.

٣-٣) في «ن»: من فعل الاعتمادات فيها.

٤-٤) في «ن»: و لو شهد لعلم حاله و نقل خبره.

٣٣- عدم وجوب غسل الرجلين في الطهاره

اشاره

ص: ١٥٩

قال السيد قدس الله روحه:

وقفت على كلام لأبى الحسن على بن عيسى الربعى ينصر به أن القرآن دال على وجوب غسل الرجلين فى الطهاره، فلما تأملتة وجدته كلام مخرم غير محقق لما يقوله، و كأنه غريب من هذا الشأن بعيد منه أجنبى، و من لا يطبق على أمر فأستر عليه ترك الخوض فيه.

و لما لم يتمكن من حملة القراءه ينصب الأرجل على الأيدى المغسوله، عدل إلى شىء وجدت شيخه أبى (1) على الفارسى عول عليه، لما أعياه نصره إيجاب الغسل من الآيه على صناعه الاعراب. و هو وجه روى عن أبى يزيد الأنصارى أشد تهافتا و تقاربا من كل شىء اعتمد عليه فى هذه الآيه.

و نحن نبين ما فى هذا الكلام الذى وقفنا عليه من الخلل و الزلل بأوجز

ص: ١٤١

١- ١) ظ: أبا.

كلام، و ان كان من اطلع على كلامنا فيما كنا أمليناه من مسائل الخلاف هو ما فى هذه المسأله، و ما أوردناه أيضا قريبا من الكلام فى ذلك.

و أى بحر (١) هذا الكلام الذى وجدناه لهذا الرجل و لغيره فى هذه المسأله كالقطره بالإضافه اليه، و أمكن من ضبط ذلك أن ينقض منه كل كلام سطر فى هذه الآيه أو له سطر، و ما توفيقى إلا بالله عليه توكلت و اليه أنيب.

قال صاحب الكلام: قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (٢) المعول فى ذلك أن من نصب قوله وَ أَرْجُلَكُمْ حمله على الغسل و عطفه على الأيدي، لما كان المعنى عنده على الغسل دون المسح، فحمل على النصب الذى يقتضيه قوله فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ليكون على لفظ ما فى حكمه فى الوجوب من الأيدي التى حملت على الغسل. و لم يجر كما جر من قرأ و أرجلكم لمخالفته فى المعنى، فلذلك خالف بينهما فى اللفظ.

الجواب: يقال له: يجب أن نبني المذاهب على الأدله على الاحكام، فيجب أن نعتبر وجه دلالتة، فنبنى مذاهبنا عليها و يكون اعتقادنا موافقا.

فقولك «ان من نصب الأرجل حمله على الغسل و عطفه على الأيدي لما كان المعنى عنده على الغسل دون المسح» طريق، و لو لم يكن عند من ذكرت الغسل دون المسح بغير دلالتة، و القرآن يوجب المسح دون الغسل.

و أول ما يجب إذا فرضنا ناظرا منا فلا يحكم بهذه الآيه و ما يقتضيه من مسح أو غسل، يجب أن لا يكون عنده غسل و لا مسح، و لا يتضيق إليه أحدهما، بل

ص: ١٦٢

١-١) كذا فى النسخه.

٢-٢) سوره المائده: ٦.

ينظر فيما يقتضيه ظاهر الآيه و إعرابها، فيبنى على مقتضاها الغسل ان وافقه، أو المسح ان طابقه. و كلامك هذا يقتضى سبلا من الغسل و أنه حكم الآيه حتى يثبت عليه اعراب الأرجل بالنصب، و هذا هو ضد الواجب.

و قد بينا فى مسائل الخلاف أن القراءه بالجر أولى من القراءه بالنصب، لأننا إذا نصبنا الأرجل فلا بد من عامل فى هذا النصب، فاما أن تكون معطوفه على الأيدي، أو يقدر لها عامل محذوفاً، أو تكون معطوفه على موضع الجار و المجرور فى قوله «بِرؤُسِكُمْ» و لا- يجوز أن تكون معطوفه على الأيدي، لبعدها من عامل النصب فى الأيدي، و لأن أعمال العامل الأقرب أولى من أعمال الأبعد.

و ذكرنا قوله تعالى آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا (١) و قوله هَاؤُمُ اقْرَؤْا كِتَابِيَهٗ (٢) و قوله تعالى وَ أَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَنْ يَنْبَغْتَ اللَّهُ أَحَدًا (٣).

و ذكرنا ما هو أوضح من هذا كله، و هو أن القائل إذا قال: ضربت عبد الله، و أكرمت خالداً و بشراً، ان رد بشراً الى حكم الجملة الماضيه التى قد انقطع حكمها و وقع الخروج عنها لحن و خروج عن مقتضى اللغه، و قوله تعالى فَاعْبَسُوا لُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ جملته مستقلة بنفسها، و قد انقطع حكمها بالتجاوز لها إلى جملة أخرى، و هو قوله وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ .

و لا يجوز أن تنصب الأرجل بمحذوف مقدر، لانه لا فرق بين أن تقدر محذوفاً هو الغسل، و بين أن تقدر محذوفاً هو المسح، و لان الحذف لا يصار اليه الا عند الضروره. و إذا استقل الكلام بنفسه من غير تقدير محذوف، لم يجز حمله على محذوف.

ص: ١٦٣

١-١) سورة الكهف: ٩٦.

٢-٢) سورة الحاقه: ١٩.

٣-٣) سورة الجن: ٧.

فأما حمل النصب على موضع الجار و المجرور، فهو جائز و شائع، الا أنه موجب للمسح دون الغسل، لان الرءوس ممسوحه، فما عطف على موضعها يجب أن يكون ممسوحا مثلها، الا أنه لما كان إعمال أقرب العاملين أولى و أكثر في القرآن و لغه العرب، وجب أن يكون جر الآيه (١) حتى تكون معطوفه على لفظه الرءوس أولى من نصبها و عطفها على موضع الجار و المجرور، لأنه أبعد قليلا، فلماذا ترجحت القراءة بجر الأرجل على القراءة بنصبها.

و مما يبين أن حمل حكم الأرجل على حكم الرءوس في المسح أولى، أن القراءة بالجر يقتضى المسح و لا- يحتمل سواه، فالواجب حمل القراءة بالنصب على ما يطابق معنى القراءة بالجر، لان القراءة المختلفتين تجريان مجرى آيتين في وجوب المطابقه بينهما، و هذا الوجه يرجح القراءة بالجر للأرجل على القراءة بالنصب لها.

ثم قال صاحب الكلام: فان قال قائل: انه إذا نصب فقال «وَأَرْجُلُكُمْ» جاز أيضا أن يكون محمولا على المسح، كما قال: مررت بزيد و عمرا. فحملوا عمرا على موضع الجار و المجرور، حيث كانا في موضع نصب، فلم لا يقولون: ان الجر أحسن و ان المسح أولى من الغسل، لتجويز القراءتين جميعا بالمسح، و لان من نصب فقال: «و أرجلكم» يجوز في قوله أن يريد المسح فيها نصب للحمل على الموضع. و الذى يجر «و أرجلكم» لا يكون الا على المسح دون الغسل، و كيف لم يقولوا ان المسح أو (٢) الغسل، لجوازه في القراءتين جميعا، و انفراد الجر في قوله «و أرجلكم» بالمسح من غير أن يحتمل

ص: ١٦٤

١- ١) في الهامش: الأرجل.

٢- ٢) لعله: أولى من.

و القول (١) في ذلك: أن حمل نصب «أرجلكم» على موضع الجار و المجرور في الآية لا يستقيم، لمخالفته ما عليه بغير النبي بل في هذا النحو.

و ذلك أنا وجدنا في التنزيل العاملين إذا اجتمعا حمل الكلام على العامل الثاني الأقرب الى المعمول فيه دون الأبعد، و ذلك في نحو قوله آتُونِي أفرغ عَلَيْهِ قَطْرًا (٢)، حمل على العامل الثاني الأقرب الذي هو «أفرغ» دون الأول الذي هو «آتوني»، و لو حمل على الأول لكان آتوني أفرغه عليه قطرا، أى آتوني قطرا أفرغ عليه. و كذلك يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَامِ (٣) أعمل «يفتيكم» دون «يستفتونك» و لو أعمل الأول لكان يستفتونك قل الله يفتيكم فيها.

و كذلك قوله تعالى هَاؤُمُ اقْرَؤْا كِتَابِيَهٗ (٤) أعمل الأقرب من العاملين، و هو «أقروا» و لو عمل الأول لكان هاءم أقروه كتابيه.

فاذن كان حكم العاملين إذا اجتمعا على هذا الذى ذكرت من اعمال الثاني أقرب منهما الى المعمول، لم يستقم أن يترك حمل «الأرجل» على البناء التى هى أقرب اليه، و يحمل على الفعل لمخالفته ذلك ما ذكرت من الآى، و ان الأكثر فى كلامهم: خشنت بصدرة و صدر زيد بجر صدر المعطوف على البناء من حيث كان أقرب اليه، و هذا مذهب سيبويه.

ثم قال: فان قال قائل: إذا نصب «الأرجل» فقال «و أرجلكم» فقد حمل

ص: ١٦٥

١-١) ظ: فالقول.

٢-٢) سورة الكهف: ٩٦.

٣-٣) سورة النساء: ١٧٦.

٤-٤) سورة الحاقة: ١٩.

ذلك على أبعاد العاملين، فكيف لا يجوز لمن نصب أن يتأول ما ذكرناه من حمله على موضع الجار و المجرور، و يكون تأويله جائزا، و ان لم يحمل على الباء التي هي أقرب الى المعمول من قوله «اغسلوا» .

ثم قال: القول في ذلك أنه رأى أن يحمله على الجر لا يستقيم في المعنى، و انما يحمل على أقرب العاملين إذا كان الحمل عليه لا يفسد معنى، فإذا أدى ذلك فساد المعنى عنده لم يحمله على الأقرب.

الأ- ترى ان ما تلوناه من الآي إنما حمل فيه على الثاني دون الأول، لأن الحمل على كل واحد منهما في المعنى مثل الحمل على الآخر، فلما كان كذلك أعمل الأقرب لقربه، إذا كانوا قد احتملوا لإيثارهم الحمل على الأقرب ما لا يصح في المعنى، كقوله غزل العنكبوت المزمّل (1) و يروى نسج و المزمّل من صفه الغزل، و حمله على العنكبوت من حيث كان أقرب إليه من الغزل، فإذا صح المعنى مع الأقرب فلا يذهب على ذلك.

الجواب: يقال له: أما صدر هذا الفصل من كلامك، فهو كله عليك، لأنك قد نطقت فيه بلسان من نص المسح في الآيه، و استشهدت في اعمال الثاني من العاملين دون الأول، بما استشهدنا نحن به في نصره هذه المسألة، و الرد على من أوجب الغسل بها دون المسح، فكأنك على الحقيقة انما حققت من وجوب اعمال العامل الثاني دون الأول، لما هو شاهد عليك لا لك.

و لما سألت نفسك عن السؤال الذي فطنت به ما حقيقته و بسطته لك، عدلت الى دعوى طريقه. . من أين لك بلوغها، لأنك قلت انما يعمل الثاني دون الأول بحيث يستقيم المعنى و لا يفسد.

فمن أين قلت: ان القول بمسح الأرجل يؤول الى فساد و أنه مما لا يستقيم أو ما كان جائزا على جهه التقدير عند كل عاقل أن يعبر الله سبحانه نصا صريحا

ص: ١٦٦

(١ - ١) في الهامش: الزمّل.

على أن حكم الأرجل المسح، كما كان ذلك حكما للرءوس، و هل يدفع جواز ذلك الا مكابر لنفسه وجه (١).

اللهم الا- أن تدعى أنك علمت قبل نظرك في هذه الآيه، و ما هو يوجهه في الأرجل من غسل أو مسح أو (٢) حكم الأرجل الغسل دون المسح، فيثبت الآيه على علمك.

هذا فقد كان يجب أن يتبين (٣) من أين علمت ذلك حتى يثبت عليه حكم الآيه و متى ساغ لك أن تقول: انما يعمل العامل الأقرب بحيث يستقيم و لا يفسد؟ و كل هذا إخلال منك بما يلزمك.

فأما البيت الذى أنشدته، فليس من الباب الذى نحن فيه من ترجيح اعمال الثانى من العاملين دون الأول، و انما يتعلق به من نص الاعراب بالمجاوره، كما استشهدوا بقوله: «حجر ضب خرب» و بقوله: «كبير أناس فى بجاد مزمل» .

و قد بينا فى مسائل الخلاف بطلان الاعراب بالمجاوره بكلام كالشمس وضوحا، و تكلمنا على كل شىء تعلق به أصحاب المجاوره.

على أنه قد خطر لى فى قول الشاعر: «كان غزل العنكبوت المزمل» شىء، و ما رأيته لأحد و لا وقع لى متقدما، و هو أن يكون المزمل صفه العنكبوت لا للغزل، و يكون من الزمل، لان العنكبوت ربما ينسج بيته فى زمل. و انما حملت العلماء على أنه صفه للغزل من حيث ذهبوا فى هذه اللفظه إلى أنها من أزلت الثوب أو الحصير، و زملته أيضا إذا نسجته، و النسج لا يليق بالعنكبوت

ص: ١٤٧

١-١ (١) كذا.

٢-٢ (٢) ظ: أن.

٣-٣ (٣) ظ: تبين.

نفسه، و انما يليق بغزله. و هذا التخريج يبطل أيضا تعلق أصحاب المجاوره بهذا البيت.

ثم قال صاحب الكلام: و الأوجه فى الآيه و الله أعلم أن يحمل على الباء، و يقرأ «و أرجلكم» و لا يحمل على «اغسلوا» و يكون المراد بالمسح الغسل لأمرين:

أحدهما: أنه حكى عن أبى زيد أنه قال: المسح أخف الغسل، و من ذلك تمسحت للصلاه، فإذا كان كذلك فجاز الذى أوجه قوله تعالى «وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ ارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فى من جر الغسل دون المسح.

و يؤكد ذلك أن الثورى يروى عن أبى عبيده فى تأويل قوله تعالى فَطَفِقَ مَسِيحًا بِالسُّوقِ وَ الْأَعْنَاقِ (١) أن المعنى يضرب، يقال: مسح علاوته أى ضربها بالاعتماد الذى يقع باليد أو غيرها من آله الضرب بالمضروب، مثل الاعتماد الذى يقع على المغسول فى حال الغسل باليد إذا كان الغسل بها، و ذلك فرق المسح الذى ليس بغسل.

و يؤكد ذلك أيضا أنه موقت بغايه، كما وقت غسل اليد بها فى قوله تعالى وَ أَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ .

و الآخر: أن يكون قوله أى «امسحوا» الذى يراد به المسح الذى دون الغسل كمسح الرأس، و المراد به الغسل، فأجرى الجر على الأرجل فى اللفظ و المراد به الغسل، و حمل ذلك لمقاربه المسح للغسل فى المعنى، ليكون الحمل على أقرب العاملين، كالأى التى ذكرناها.

أما إذا كان أهل اللغه قد آثروا ذلك فيما لا يصح معناه إثارا منهم للحمل

ص: ١٦٨

١-١) سوره ص: ٣٣.

على الأقرب، فلما استعملوا ذلك فيما لا- يصح في المعنى، نحو «غزل العنكبوت الزمل» حتى فيما يتقارب فيه المعنيان، لان المعاني إذا تقاربت وقع ألفاظ بعضها على بعض، نحو قولهم «أنبأت زيدا عمرا خير الناس» و أنبأت أفعلت من النبأ، و النبأ الخبر، فلما كان الإنباء ضربا من الاعلام أجروا «أنبأت» مجرى «أعلمت» فعدوه إلى ثلاثه مفاعيل، كما عدوا أعلمت إليهم (١)، و كما جرى قوله تعالى ثُمَّ يَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ (٢) مجرى علموا في قوله: و لقد علمت لتأتين منيتي و ذلك أن بدا لهم ظهر لهم رأى لم يكونوا رأوه، فهو بمنزله علموا ما لم يعلموا.

و قد زعم أبو الحسن أنهم قالوا: ما سمعت رائحه أطيب من هذه، و لا رأيت رائحه أطيب من هذه، و ما رأيت كلاما أصوب من هذا، فوضع بعض العبارة عن أفعال هذه الحواس مكان بعض، لاجتماعهن في العلم بها، و كذلك وضع المسح مكان الغسل، لاجتماعه في وقوع التطهير بهما في الأعضاء. و المراد بالمسح الغسل كما كان المراد بما سمعت رائحه ما شممت و لا رأيت كلاما ما سمعت، فوقع كل واحد منهما في الاتساع موضع الآخر، لاجتماعهما في العلم على الوجه الذى علم به ذلك.

الجواب: يقال له: قد صرحت في كلامك أن القراءه فى الأرجل بالجر أولى و أرجح من القراءه بالنصب على موجه العريبه. و هذا صحيح مبطل لما يظنه من لا- يعرف العريبه من الفقهاء، إلا- أنك لما أعتكك الحيل فى نصره غسل الأرجل من طريق الاعراب، عدلت إلى شىء حكى عن أبى زيد الأنصارى من

ص: ١٦٩

١- ١) ظ: إليها.

٢- ٢) سوره يوسف: ٣٥.

أن المسح غسل، و هذا الذى عدلت اليه من أوضح الفساد من وجوه:

منها: أن معنى الغسل و حقيقته يخالف فى اللغة و حقيقتها معنى المسح، لان الغسل هو اجراء الماء على العضو المغسول و المسح هو مس العضو بالماء من غير أن يجريه عليه، فكأنه قيل للماسح: ند العضو بالماء و لا تسله عليه. و قيل للغاسل:

لا تقتصر على هذا القدر بل أسله على العضو و أجره.

فالمعنيان متضادان كما تراه، و كيف يقال: ان أحدهما هو الآخر؟ بل و لا يصح ما يقوله الفقهاء من أن أحدهما داخل فى الآخر، لأننا قد بينا تنافى المعنيين، و ما يتنافى لا يتداخل.

و لو جاز أن يسمى على الحقيقه الماسح غاسلا و يدعى دخول المسح فى الغسل، لوجب أن يسمى من دفع إيجاد الكثير على بدنه و صبه عليه و رش (١) الماء على بدنه و تقطر الماء عليه، لان المدفق و الصب يزيد على معنى الرش و التقطير، و يوجب أن يكون من على رأسه عمامه طويله، يصح أن يقال: على رأسه تكه أو خرقة، لان العمامه تشتمل على هذه المعانى، و قد علمنا أن أحدا لا يطبق ذلك و لا يجيزه.

و منها: ان لو سلمنا اشتراك ذلك فى اللغة، و ان كان غير صحيح على ما بيناه، لكان الشرع و عرف أهله يمنع من ذلك، لان أهل الشرع كلهم قد فرقوا بين المسح و الغسل و خالفوا بينهما، و لهذا جعلوا بعض أعضاء الطهاره ممسوحا و بعضها مغسولا، و فرقوا بين قول القائل فلان يرى أن الفرض فى الرجلين المسح و بين قولهم يرى الغسل.

و منها: أن الرؤوس إذا كانت ممسوحه المسح الذى لا يدخل فى معنى الغسل

ص: ١٧٠

١ - ١) ظ: أنه.

بلا خلاف بين الأمه عطف الأرجل عليها، فواجب أن يكون حكمها مثل حكم الرءوس و كفيته، لان من فرق بينهما مع العطف فى كفيه المسح، كمن فرق بينهما فى نفس المسح، و حكم العطف يمنع من الأمرين.

ألا- ترى أن القائل إذا قال قوم زيذا و عمرا، و أراد بلفظ القوم التأديب و الثقيف، لم يجز أن يريد بالمعطوف عليه الا هذا المعنى، و لا يجوز أن يحمل قوم فى عمرو على الصفه دون الثقيف، و هو معطوف على ما قاله غير هذا الحكم. .

و منها: أن المسح لو كان غسلا أو الغسل مسحا، لسقط أن لا يزال مخالفا يستدلون و يفزعون اليه من روايتهم عنه عليه السلام أنه توضأ و غسل رجليه، كأنه كان لا ينكر أن يكون الغسل المذكور انما هو مسح، فصار تأويلهم للايه على هذا يبطل أصل مذهبهم فى غسل الرجلين.

فأما ما حكاه عن أبى زيد فهو خطأ بما بيناه و أوضحناه و الخطأ يجوز عليه.

فأما استشهاد أبى زيد بقولهم «تمسحت للصلاه» فقد روى عنه أنه استشهد بذلك، فالأمر بخلاف ما ظنه فيه، لأن أهل اللسان لما أرادوا أن يخبروا عن الطهور بلفظ مختصر، و لم يجز أن يقولوا: «اغتسلت للصلاه» لأن فى الطهاره ما ليس بغسل، و استطالوا أن يقولوا: اغتسلت و تمسحت، قالوا بدلا من ذلك تمسحت للصلاه، لأن الغسل ابتداءه المسح فى الأكثر، ثم يزيد عليه فيصير غسلا، فرجحوا لهذا المعنى تمسحت على اغتسلت، فإنه كان ذلك منهم تجوزا و توسعا.

و أما الآيه التى ذكرها، فإنها لم يحسن أن يذكر كفيه الاستدلال بها، على أن المسح قد يكون غسلا و جودته على وجه آخر لا طائل له فيه، و أى فائده له فى أن ضرب العلاوه يسمى مسحا أو. . فى أن المسح غسل.

و الذى عن أبى زيد من الاحتجاج بالآيه على غير الوجه الذى ظنه، لأن أبى زيد يحكى عنه أنه حمل قوله تعالى فَطَفِقَ مَسِيحًا
بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ أنه غسل أسوقها و أعناقها بالماء، و قد أوردنا هذه الشبهه عن أبى زيد.

قلنا: ان أكثر المفسرين قالوا: ان المراد غير غسل الأعناق و الأسواق. بل قال أكثرهم: أنه أراد مسح يده على أعناقها و أسوقها،
كما يفعل الإنسان ذلك فيما يستحسنه من فرش و ثوب و غير ذلك، و قال قوم: انه أراد ضرب أعناقها و سوقها بالسيف، و قال
قوم: انه أراد غسل سوقها و أعناقها. و حمل الآيه على ما هو حقيقه من غير توسع و لا تجوز أولى.

و أما التعلق فى أن الأرجل مغسوله بالتحديد الى الكعبين، و إجراؤها مجرى الأيدي فى الغسل لأجل التحديد، فهو شىء يتعلق به
قديما الفقهاء، و هو ضعيف جدا، و ذلك أن عطف الأرجل فى حكم المسح على الرءوس، لانه يجب أن يكون ضعيفا من
حيث كانت الأرجل محدوده إلى غايه، و الرءوس ليس كذلك و لا يجب أن يعطف على الأيدي لأنها محدوده، و ذلك أن
الأيدي بغير شك معطوفه على الوجوه، لها مثل حكمها من الغسل، و ألا جاز أن يعطف محدود من الأرجل على غير محدود من
الرءوس.

و الذى نقوله أشبه بتقابل الكلام و ترتيبه، لان الآيه تضمنت ذكر عضو مغسول غير محدود ثم عطف عليه من الأيدي عضوا
مغسولا محدودا، فالمقابله تقتضى إذا ذكر عضوا ممسوحا غير محدود أن يعطف عليه بعض ممسوح محدود بأن يعطف محدودا
من ارجل على غير محدود من الرءوس، لتقابل الجملتان الاولى و الأخرى، و هذا واضح جدا.

فأما الكلام الذى طول بإيراده من تسميه الشىء بما يقارنه، فهو إذا صح

و سلم من كل قدح توسع من القوم و تجوز و تعد للحقيقه بغير شبهه.

و ليس لنا أن نحمل ظاهر كتاب الله على المجاز و الاتساع من غير ضروره، و قد رضى القائلون بالمسح أن يكون حكم من أوجب بالايه غسل الرجلين حكم من قال: ما سمعت رائحه أطيب من كذا، و حكم من قال: انها توجب المسح حكم القائل: ما شممت رائحه أطيب من كذا، فما يزيدون زياده على ذلك.

على أن الذى حكاه عن الأخفش من قولهم «ما سمعت رائحه أطيب من هذه» الاولى أن يكون المراد به ما سمعت خبر رائحه أطيب من كذا و حذف اختصارا. فهذا أحسن و أليق من أن يضع سمعت و قولهم «ما رأيت أطيب من كذا» حمله على الرؤيه التى هى العلم، لان [حمل]لفظ الرؤيه على معنى مشترك أولى من حمله على ما سمعت، لان الحمل على ما ذكرناه يفسد حقائق هذه الألفاظ، و يقتضى خلط بعضها ببعض.

و هذه جمله كافيه فيما قصدنا، و الحمد لله رب العالمين.

ص: ١٧٣

٣٤- مسألة في الحسن و القبح العقلي

مسألة في الحسن و القبح العقلي

ص: ١٧٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ان سأل سائل فقال: أ لستم تزعمون أن ما كان في عقولنا حسناً فهو عند الله حسن؟ و ما كان قبيحاً فهو عند الله تعالى كذلك؟ و لا يجوز أن يكون حسن شيء هو عنده يفيده و لا قبيح أمر هو عنده بخلافه.

قلنا: الأمر كذلك.

فان قال: أ ليس الله تعالى قد قال وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ (١) و قال الَّنَفْسِ بِالَّنَفْسِ (٢) و قد أمر أن يقتل غلام زكى لم يجب عليه أن يقتل، و قصته في سورة الكهف (٣)، و ذلك الفعل في الظاهر كان عند موسى فظيماً و عند الله حسناً.

ص: ١٧٧

١-١) سورة الانعام: ١٥١.

٢-٢) سورة المائدة: ٤٥.

٣-٣) سورة الكهف: ٧٤.

فيقال له: لما تضمن قتل هذه النفس أمرين حسنتين و مصلحتين عظيمتين، تناسب كل واحد من أبوي الغلام على الايمان، و بعدهما من الكفر و الطغيان حسن قتله.

فيقول هذا السائل: و ان كان الأمر كذلك، فليس بمدخل للغلام في وجوب قتله، و لا كفر أبويه يلزمه ذنباً، و قد قال الله تعالى وَ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (١) و قال مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ (٢).

ألا- ترون هذا الغلام إذا قال يوم القيامة: بأى ذنب قتلت، لم يكن ذلك ذنباً قد اكتسبه، و قد كان الله قادراً على إيمانه هذا الغلام، ليكون الغلام بما قضى عليه من منيته داخلاً- فيما حتمه من الموت على دينه، و يصير الموت لنفسه مرهقاً، و ليس له بالاماته أن يقول يوم القيامة رب لم أمتنى، و له أن يقول: انى لم قتلت و لا ذنب لى.

و يجىء من هذا أن للسلطان إذا علم أن فى قتل من لم يجب قتله مصلحه، لا بل مصالح كثيره أن يقتله، و إذا علم أيضاً أن مع الإنسان ما لا يرهقه الطغيان و الاستعلاء على ما هو دونه، و الاستدلال للناس أن يأخذ ما له، فى ذلك من المصلحه، و ليس الأمر كذلك.

فدل هذا على أن الله تعالى فاعل ما يشاء و أراد، و ليس لأحد أن يقول: لم لا؟ و كيف؟، و لا يعارض و لا يعجب، قال الله تعالى حَتَّىٰ إِذَا رَكَبَا فِي الْسَفِينَةِ خَرَقَهَا (٣) و قال حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ (٤) و قال حَتَّىٰ إِذَا أَتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَعَطَفَ القتل على لقاء الغلام بالفاء، و لم يدخل فى خرق السفينه على الركوب حرف عطف، و لا فى الاستطعام على إتيان أهل القرية عطفاً، لأى معنى دخلت الفاء فى موضع دون موضع؟ فلا بد لذلك فى معنى يخصه.

ص: ١٧٨

١-١) سورة فاطر: ١٨.

٢-٢) سورة الروم: ٤٤.

٣-٣) سورة الكهف: ٧١.

٤-٤) سورة الكهف: ٧٤.

فدل هذا على أن الله تعالى فاعل ما يشاء و أراد، و ليس لأحد أن يقول: لم لا؟ و كيف؟ ، و لا يعارض و لا يعجب، قال الله تعالى حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا ۚ وَقَالَ حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ ۗ وَقَالَ حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلَهَا (١) فعطف القتل على لقاء الغلام بالفاء، و لم يدخل في خرق السفينه على الركوب حرف عطف، و لا في الاستطعام على إتيان أهل القرية عطفاً، لأي معنى دخلت الفاء في موضع دون موضع؟ فلا بد لذلك في معنى يخصه.

الجواب:

ان العلم بحسن الحسن و قبح القبح لا يختلف بالإضافة إلى العالمين، و لا فرق في هذا العلم بين القديم تعالى و المحدث.

فأما موسى عليه السلام فإنما استقبح على البديهه قتل الغلام، لانه لم يعرف الوجه الذي هو عليه حسن قتله و قبح تبقيته، و لو علم ذلك لعلم حسن القتل و قبح التبقيه. و انما وجب قتل الغلام، لأن في تبقيته على ما ذكر الله تعالى في القرآن مفسده من حيث علم الله تعالى أنه يدعو أبويه إلى الكفر فيجيبان له، و المفسده وجه قبيح، و ليس كل وجه و جوب القتل لاستحقاق بجنايه تقدمت، بل المفسده وجه من وجوه القبح. و إذا علم الله تعالى أن في التبقيه مفسده وجب القتل.

فأما ما مضى في السؤال من أنه تعالى كان قادراً على إزاله الحياه بالموت من غير ألم، فتزول التبقيه التي هي المفسده من غير إدخال إيلا م عليه بالقتل. فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن يكون الله تعالى علم أن أبويه لا يثبتان على الايمان و يعدلان عن الكفر، الا بأن يقتل هذا الغلام، فيكون هذا وجه و جوب القتل خاصه دون غيره.

و الوجه الآخر: ان التبقيه إذا كانت هي المفسده، و الله تعالى مخير في

ص:

إزالتها باتضاد الحياه بالموت من غير المراد بالقتل أيضا، لأن القتل و ان كان فيه ألم يلحق المقتول، فبإزاء ذلك الا لم أعواض عظيمه يوازى الانتفاع بها المضره بالقتل، و يزيد عليه أضعاف مضاعفه، فيصير القتل بالاعواض المستحقه عليه، كأنه ليس بألم بل هو نفع و إحسان، و يجرى ذلك مجرى من علم الله تعالى أنه يؤمن ان فعل به ألماً، كما يؤمن إذا فعل به ما ليس بألم.

فالمذهب الصحيح أنه تعالى مخير فى استصلاح هذا المكلف، و فعل ما هو لطف له فى الايمان، بين فعل إلا لأم و فعل ما ليس بألم، و ان كان قد ذهب قوم إلى أنه تعالى و الحال هذه لا يفعل به الا ما ليس بألم، و أخطأوا.

و قد بينا الكلام فى هذه المسأله و استقصيناه فى مواضع من كتبنا.

فأما الزمانا أن يكون السلطان متى علم أن فى قتل بعض الناس مصلحه أن يقتله، و كذلك فى أخذ المال. فغير لازم، لأن أحداً منا لا يجوز أن يعلم قطعاً المصلحه و المفسده و انما يظن ذلك و الله تعالى يعلمه. ثم ان الله تعالى إذا قتل من ذكرنا حاله أو يأمر بقتله، لضمن إيصاله إلى الاعواض الزائده النفع على ما دخل عليه من ضرر القتل، لانه عالم بذلك و قادر على إيصاله. و أهدنا لا يعلم ذلك و لا يقدر أيضا على إيصاله، فصادقت حالنا فى هذه المسأله حال القديم تعالى.

و أما دخول الفاء فى قوله تعالى حَتَّى إِذَا لَقِيَ غُلَامًا فَقَتَلَهُ و سقوطها من قوله تعالى حَتَّى إِذَا رَكَبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا و من قوله حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتِطْعَمَا أَهْلَهَا فَقِيلَ: ان الوجه فيه أن اللقاء لما كان سبباً للقتل أدخلت الفاء اشعاراً بذلك، و لما لم يكن فى السفينه الركوب سبباً للخرق و لا إتيان القرية سبباً للاستطعام لم يدخل الفاء، و هذا وجه صحيح.

اشاره

مسأله وردت من خراسان [فى المسح على الخفين] الشيعة الإماميه تنكر المسح على الخفين، و خالف فقهاء العامه فى ذلك فأجازوا المسح عليهما، أو فرقوا بين رخصه المقيم فيه و المسافر، الا- ما روى عن مالك، فإنه كان يبطل التوقيت فى مسح الخفين، فلا يضرب له غايه.

و قد حكى بعض أصحابه عنه أنه كان يضعف المسح على الخفين على الجملة.

الجواب:

و الذى يدل على صحه مذهبنا فى بطلان المسح على الخفين قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (١) فأمر بغسل و مسح أعضاء

ص: ١٨٣

مخصوصه بأسماء لها مخصوصه.

و قد علمنا أن الخف غير متطهر و لا فمثل (١)الحكم الآيه تدل على مسح الرجل و الخف لا يستحق هذه التسميه.

فإن قيل: قد تسمى الخف رجلا في بعض المواضع، لأنهم يقولون وطأته برجلي و ان كان فيه خف.

قلنا: هذا مجاز و المجاز لا يقاس عليه، و لا يترك ظاهر الكتاب له، و الكلام محمول على حقيقته و ظاهره، الا إذا دل دليل على العدول عن الظاهر، و لا نعرف هاهنا دليلا غير الظاهر يعدل اليه فيعد (٢).

فيجوز أن يريدوا بقولهم «وطأته برجلي» أى اعتمدت بها اعتمادا أفضى ذلك الى ذلك الجسم الذى قيل انه موطوء، و الاعتماد بالرجل التى عليها خف إنما يبتدأ من الرجل فى الحقيقه، ثم ينتهى إلى الخف الى ما جاوره و ماسه.

فإن قيل: فمن أين لكم وجه الآيه الى كل محدث، و ما ينكرون أن يكون خاصه فى غير لابس الخف خارجا عنه.

قلنا: قد أجمع المسلمون على أن آيه الطهاره متوجهه الى كل محدث يجد الماء، و لا يتعذر عليه استعماله. و لا فرق فى ذلك بين لابس الخف و غيره، على أن من جعلها خاصه لا- بد له من ترك الظاهر، لانه تعالى قال «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» فعم بخطابه جميع المؤمنين، و لابسوا الخفاف من المحدثين يتناولهم هذا

ص: ١٨٤

١-١) كذا فى النسخه.

٢-٢) كذا فى النسخه.

و يدل على ذلك أيضا أن النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله توضعاً مره مره و طهر رجليه، اما (١) بالمسح على روايتهم، و قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه إلا به.

و قد علمنا أن المسح على الخفين يخالف ذلك الوضوء الذى بينه النبي صلى الله عليه و آله و قال: انه لا يقبل الصلاه إلا به.

فكذلك مسح الخف، لأن النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله أشار الى وضوء بالماء له كيفيه وقع فى أعضاء مخصوصه بين أن الصلاه لا تقبل إلا بها. فالظاهر من كلامه أن كل ما يسمى وضوءاً متى لم يجعل على تلك الصفة و الكيفيه، فالصلاه به غير مقبوله، و التيمم ليس بوضوء. و لا خلاف أن وضوء المسح على خفيه كوضوء غاسل رجليه أو مسحهما فى أن العموم يتناوله.

و يدل أيضاً على إنكار المسح على الخفين إجماع الإماميه، و هى عندنا الفرقه المحقه التى فى جملتها الامام المعصوم و قولها حجه لا يجوز العدول عنه.

٣٦- مسألة في خلق الافعال

مسألة في خلق الافعال

ص: ١٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم أن الافعال التي تظهر في أجسام العباد على ضربين:

أحدهما: أجمع المسلمون على أنه فعل الله تعالى لا صفه للعبد فيه، مثل ألواننا و هيئاتنا و طولنا و قصرنا و سمنا و هزالنا و حركة عروقنا.

و الضرب الأخر: مثل قيامنا و قعودنا و حركتنا و سكوننا و أكلنا و شربنا و ما أشبه ذلك من تصرفنا. و اختلف الناس في ذلك:

فقال أهل الحق: كل هذا التصرف فعل العباد انفراداً به لا صنع لله تعالى فيه و ان كان هو المقدر لهم [\(1\)](#) عليه.

و قالت المجبره: هذا الضرب أيضاً من فعل الله تعالى، و ذهبوا الى أن جميع الأفعال التي تظهر في العالم الله تعالى أوجدها و فعلها و لا فاعل سواه،

ص: ١٨٩

(١ - ١) ظ: مقدرهم.

و أنه لا فعل للعبد من طاعه و لا معصيه و لا خير و لا شر.

و الذى يدل على أن العباد يفعلون و يوجدون بخلافه (١) ما ذهب إليه المجبره انا وجدنا من الأفعال الظاهره فيها ما يصح بحسب تصورهم و دواعيهم و أحوالهم و يرتفع بحسب صوارفهم و كراحتهم و أحوالهم.

ألا ترى أن أحدنا [إذا] قصد إلى الأكل و أراد و عزم عليه، وقع منه إذا كان صحيحاً غير ممنوع. و قد يقصد غيره إلى الأكل، فلا يجب أن يأكل هو و كذلك متى جاع و احتاج الى الطعام و حضر الطعام، أكل إذا كان على ذلك قادراً غير ممنوع. و لا يجب أن يأكل هو متى جاع غيره فلو لا أنه محدث الأكل و موجوده ما تعلق بقصده و داعيه و حاجته، و يجرى مجرى أكل غيره، لما لم يكن فاعلاً له لم يقصد تصوره و حاجاته.

و لو لا- أن هذه الأفعال التى أشير إليها أفعالنا، لم يجب أن يقع بحسب حاجتنا و أحوالنا و يقف على دواعينا، كما لم يجب ذلك فى ألواننا و هيئاتنا و حركه عروقنا.

ألا ترى أن أحدنا [يريد أن يكون على هيئه، فيجب على خلافها و (٢)] يريد أن يكون على هيئه، فيجد نفسه على خلافها. و يريد أن يكون طويلاً- و هو قصير و شاباً و هو شيخ، و صحيحاً و هو مريض. فلو كان القيام و القعود مثل الطول و الهرم و الصحه و المرض، لكانت أحكام الجميع واحده فى الحصول بحسب دواعينا [أو خلاف ذلك (٣)] فلما اختلف حكم الجميع علمنا اختلاف حكمها فى الإضافه إلينا.

ص: ١٩٠

١- ١) ظ: بخلاف.

٢- ٢) كذا فى النسخه و الظاهر أنه تكرر.

٣- ٣) كذا و الظاهر زياده العبارة.

دليل آخر: و مما يدل أيضاً على ذلك أن الله تعالى قد أمر العباد بأفعال كثيرة، كالإيمان و الطاعة من الصلاة و الصوم و سائر العبادات، فلو لا- أن هذه الأفعال لهم و واقعه من جهتهم و ليست بأفعال الله تعالى، لما جاز أن يؤمروا بينها عن فعله تعالى و عما ليس بفعل لهم.

دليل آخر: و يدل أيضاً على ذلك، أنا وجدنا العباد يمدحون ببعض الأفعال التي يظهر منهم، و يذمون ببعض آخر. ألا ترى أنهم يمدحون بفعل الطاعات و أداء الواجبات، يمدحون على الإحسان و الانعام و الإفضال، و يذمون بالمعاصي و القبائح.

فلو لا أن ذلك من أفعالهم لما توجه إليهم مدح و لا ذم، كما لا يحسن ان يمدحوا و يذموا بألوانهم و هيئاتهم و خلقهم، و لا على ما يقع من غيرهم من الأفعال.

دليل آخر: و يدل على بطلان قول المجبره في إضافتهم جميع الأفعال الى الله تعالى، أن أفعال العباد ما هو كفر و ظلم و قبيح و كذب، فلو كان الله تعالى هو الفاعل لذلك، لوجب أن يكون من حيث فعل الظلم ظالماً، و بفعل الكفر كاذباً (1)، و بفعل القبيح مقبحاً. لأن اللغة تقتضى هذا الاشتقاق للفاعل.

ألا ترى أنه تعالى من حيث فعل العدل يسمى عادلاً، و بفعل الإحسان و الانعام يستحق محسناً أو منعماً. و لا وجه لتسميته بأنه منعم و عادل إلا أنه فعل هذه الأفعال

ص: ١٩١

(١-١) ظ: كافرأ.

فلو كان فاعلاً لما سواها لاشتق له منها اسم الفاعل على ما ذكرناه.

و اجتمعت الأمة على أنه تعالى لا يستحق الوصف بأنه ظالم و لا كاذب و لا كافر، [و] أن من وصفه بذلك و سماه به كان خارجاً عن الدين، و إجماع المسلمين حجه ان ينفي كونه فاعلاً لما يوجب هذا الاشتقاق و يقتضيه.

دليل آخر: و مما يدل أيضاً على ذلك و ان كان معناه داخلاً فيما تقدم أن الأمة مجمعه على أن الله تعالى يثبت المؤمنين و يعاقب الكافرين، فلو لا أن الايمان و الكفر من فعل المؤمن و الكافر، لم يحسن الثواب و لا القبيح، لانه قبيح أن يثاب أو يعاقب أحد.

ألا ترى أن أحدنا لو فعل في عبده فعلاً من الأفعال، لما حسن أن يعاقبه عليه و يؤاخذه به، و من فعل ذلك عد ظالماً سفيهاً.

دليل آخر: و يدل على ذلك أنه تعالى لو فعل الظلم و الكذب و سائر القبائح، لم يكن ذلك منه قبيحاً على ما يقوله مخالفون، لانه لأننا من أن يقع منه تصديق الكذابين، و ان (1) لم يكن ذلك منه قبيحاً، لانه لأننا من أن يفعل بعض القبائح، لما لم نأمن أن يفعل سائرها. و إذا أجزنا منه تعالى البعض، جاز الكل، و هذا يبطل الثقة بصدق الأنبياء عليهم السلام و يقتضى الشك في جميع الشرائع و الخروج من دين الإسلام، بل من سائر الأديان.

دليل آخر: و يدل على ما ذكرنا أن القول بأن الله تعالى هو الفاعل للأفعال الظاهرة من العباد، يقتضى أنه لا نعمه له تعالى على الكافر، و إذا لم تكن له عليه نعمه، لم تجب عبادته على الكافر، لأن العباده كفيه في الشكر فإنما يجب بالنعم العظيمه، و من لا نعمه له فلا شكر يستحقه و لا عباده.

ص: ١٩٢

و انما أنه لا- نعمه له على الكافر، لانه خلق على مذاهيبهم فيه الكفر الذى يستحق به الخلود فى النار و العقاب الدائم، فهو بأن يكون مسيئاً إليه أولى من أن يكون منعماً عليه.

و ليس لهم أن يقولوا أن له عليه نعمه دنياويه، كخلق الحياه فيه و الشهوات المؤديه إلى ضرور اللذات و المنافع العاجله، و ذلك أن خلق الحياه و الشهوه إذا كان الغرض الاستدراج الى الكفر لم يكن نعمه، و انما يكون نعمه إذا كان الغرض فيه النفع، و يجرى مجرى من سمن عتزه و غذاه بضرور الأطمعه الملهذه ليأكله فى أنه لا يكون منعماً عليه بذلك و أن النفع به فى العاجل.

و أيضاً فلو سلم أن ذلك نفع لما عادل و لا قارب الاستقراء و العقاب و الخلود فى النيران المضرمه، فلا يستحق عليه شىء من الشكر و الحال هذه، و يكون وجوده كعدمه، و يجرى مجرى من نقص ثواباً عن ثواب غيره و ابتسم فى وجهه، ثم قرن ذلك بقتل أولاده و أحبائه و أخذ أمواله و انتهاك حرمة، فى أنه لا يستحق منه شكراً.

و إذا تأملنا القرآن وجدنا أكثره دالا على أن العباد يفعلون و يعملون، و أنهم انما يجازون بثواب أو عقاب على أفعالهم، لا على أفعال غيرهم فيهم، فيقول تعالى جزاءً بما كانوا يعملون (١) و فى مواضع آخر يصنعون (٢) و يفعلون (٣) و يكسبون (٤)، فلو كانت الافعال كلها له بطلت هذه الإضافات إلينا و كانت كذباً.

ص: ١٩٣

١-١) سورة الواقعة: ٢٤.

٢-٢) سورة المائدة: ١٤ و غيرها.

٣-٣) سورة المائدة: ٧٩ و غيرها.

٤-٤) سورة البقره: ٧٩ و غيرها.

و يدل أيضاً على ما ذكرناه قوله تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله و ما أصابك من سيئة فمن نفسك (١) و هذا صريح بأن السيئة منا لا منه.

و ليس لهم أن يقولوا في الحسنات و الطاعات، و هي عندكم فعل العباد، فكيف أضافها الله تعالى الى نفسه. لأن الطاعة و ان كانت من فعلنا، فقد يصح أن يضيفها الله من حيث التمكين فيها و التعريض لها و الدعاء إليها فيها، و هذه أمور تحسن هذه الإضافة. و لا يجوز ذلك في السيئة، لأنه تعالى نهى عنها و منع من فعلها و فعل كل شيء يصرف (٢) عن فعلها.

فأما قوله تعالى و إن تصب بهم سيئته يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله (٣) فلا يعارض ما ذكرناه، لأن المراد بالسيئة هاهنا الأمراض و المصائب و القحط، لأن قريشاً كانت إذا نزل بها خصب و خفض قالوا: هذا من عند الله، و إذا نزل بهم شدة و مجاعه قالوا: هذا شؤم محمد حاشا له من ذلك فبين تعالى أن ذلك من الله تعالى.

و قوله تعالى و إن منهم لفریقاً يلؤون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب و ما هو من الكتاب و يقولون هو من عند الله و ما هو من عند الله و يقولون على الله الكذب و هم يعلمون (٤) و لو كان من خلق الله لكان من عنده على أكد الوجوه.

و قوله تعالى و ما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدون (٥) يدل على صحه ما نذهب اليه من وجهين

ص: ١٩٤

١-١) سورة النساء: ٧٩.

٢-٢) ظ: يوجب فعلها.

٣-٣) سورة النساء: ٧٨.

٤-٤) سورة آل عمران: ٧٨.

٥-٥) سورة الذاريات: ٥٦.

أحدهما: أنه تعالى أضاف العباده إليهم، فلو كانت مخلوقه فيهم لاضافها اليه تعالى لا إليهم.

و من الوجه الأخر: أن هذا القول يقتضى أن غرضه فى خلقهم أن يعبدوه، لان اللام فى قوله تعالى لِيَعْبُدُونِ هى لام الغرض، بدلاله قولهم جئتكم لتكرمنى و قصدتكم لتنفعنى أى غرضى فى قصدك الإكرام و النفع.

و ليس يجرى هذا الكلام مجرى قوله وَ لَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَ الْإِنسِ (١) لأن تلك اللام لام عاقبه، و جاريه مجرى قوله تعالى فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا (٢) و نحن نعلم أنهم انما التقطوه ليكون لهم صديقاً سئاً (٣)، و أخبر أن العاقبه لما كانت هى العداوه أدخلت هذه اللام فيه، و يجرى ذلك مجرى قول الشاعر:

فلموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدهر تبني المساكن

و قوله:

لدوا للموت و ابنا للخراب و لا- يجوز أن يكون اللام فى قوله «ليعبدون» لام عاقبه لا لام غرض، لانه لو كانت كذلك لكانت العباده شامله للجن و الانس و واقعه من جميعهم، إذ كانت اللام منبئه عن عاقبتهم. و معلوم أن فى الجن و الانس كثيراً من لا يعبد الله و يجحده و لم يقر به، فعلمنا أنه لام غرض.

فان قالوا: كيف يجوز أن يقع من العباد ما لم يقضه الله تعالى و المسلمون

ص: ١٩٥

١-١) سورة الأعراف: ١٧٩.

٢-٢) سورة القصص: ٨.

٣-٣) ظ: أنيساً.

يأبون ذلك و يطلقون أنه لا يخرج من قضاء الله شيء.

قلنا: القضاء في لغة العربيه على وجوه:

أحدها: أن يكون بمعنى الاعلام العلم، كقوله تعالى وَ قَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَ لَتَغْلُنَّ عُلوًّا كَبِيرًا (١) و انما أراد الله تعالى الاعلام بغير شبهه.

فعلى هذا الوجه لا- يخرج شيء من قضاء الله، كما لا- يخرج من معلومه، و أنت إذا وصفت على من أطلق من أهل الحمد و السلامه لم يقسر (٢) إلا بالعلم دون غيره.

و قد يكون القضاء بمعنى الأمر، قال الله تعالى وَ قَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ (٣) و معلوم عند جميع المسلمين أن المعاصي و الكفر ليسا مما أمر الله تعالى، بل نهى عنه و حذر و زجر. و أحد من المسلمين لا يقول ان الله تعالى أمر بالمعاصي و القبائح. و لا شبهه في أن الله تعالى ما قضى بجميع الكائنات على هذا الوجه، لانه تعالى ما أمر بجميعها.

و من وجوه القضاء الحكم و الإلزام، من قولهم «قضى و بكذا و كذا» إذا ألزمه، و معلوم أن الله تعالى ما حكم بالظلم و لا ألزمه. و هذا الوجه غير عام من وجوه القضاء (٤) هو العلم.

فان قيل: كيف يجوز أن يكون العبد فاعلا و الله فاعل، و هذا يقتضى الشركه.

قلنا: العبد و ان كان فاعلا، فبأقدار الله تعالى على الافعال و تمكينه منه،

ص: ١٩٤

١-١) سورة الإسراء: ٤.

٢-٢) ظ: لم يفسر، و بعده بياض في النسخه.

٣-٣) سورة الإسراء: ٢٣.

٤-٤) في الهامش: و بره القضاء.

وفعله تعالى فيه القدره والآلات وجميع ما يحتاج إليه في الأفعال، والله تعالى قادر على أفعاله بنفسه من غير مقدور (١) ولا ممكن بلا تشابه. ولو وجب بهذا القدر التشابه، لوجب إذا كان أحدنا موجوداً وحياً وعالمًا، وكان الله تعالى بهذه الصفات أن يكون متشبهًا ونظيرًا. تعالى الله عن ذلك.

وإذا فرقوا بين الأمرين بما يرجع إلى كيفية استحقاق أحدنا لهذه الصفات وأنه يخالف كيفية استحقاقه تعالى لها، رجعنا إلى مثل ذلك في كون أحدنا صرفاً رفته (٢) لكونه تعالى.

وهذه جملة كافيه إن شاء الله، والحمد لله رب العالمين.

ص: ١٩٧

١-١) ظ: مقدر.

٢-٢) كذا.

ان قال قائل:

إذا كنتم تعتمدون فى حال الأحكام الشرعيه جمهورها بأنه الصحيح و ما عداه باطل على إجماع الشيعة الإماميه الذين تدعون أنه لا- يكون الا- حقا، من حيث كان قول الامام المعصوم من جملته، فلا بد لكم من أن تقطعوا على أنه ما فى بر و بحر و سهل و جبل من يقول بخلافه، لأنكم متى جوزتم أن يكون فى الإماميه من يخالف فى ذلك و لو كان واحدا، جاز أن يكون هو الامام فلا تحصل الثقه بذلك القول الشائع الدائع، لتجوز ان يكون قول من هو الحجه فى الحقيقه خارجا عنه.

و إذا كنتم انما تعتمدون فى العلم بالغائبات عن إدراكهم (١) من الأمور على النقل، و تقولون: انه لو كان لعالم من علماء الإماميه مذهب فى الشريعه بخلاف

ص: ٢٠١

١- ١) ظ: إدراككم.

ما عرفناه و سطرناه لذكر و نقل، فإذا فقدنا النقل و العلم علمنا نفى ذلك، و هذا انما يتميز فى الأمر الذى إذا كان و جب ظهوره و جب نقله، لأن أحدا من العلماء لا يقول فى كل شىء وقع أنه لا بد من العلم به و نقله، و انما يقال ذلك فى أشياء مخصوصه.

و يلزم على هذا أن يقال لكم: جوزوا فيما ادعيتم انه إجماع الإماميه، أن يكون فى أقاصى الصين واحد فى الإماميه يخالف فى ذلك، و ان لم ينقل إلينا فى الاخبار.

و مع تجويز ذلك سقط التعويل على إجماع الإماميه، و القطع على أنه ليس بحجه، لأنه يجوز أن يكون ذلك الذى جوزنا قوله بخلاف أقوال الإماميه هو الامام نفسه، فلم يثق بمن عداه.

الجواب:

انا قد بينا فى جواب مسائل ابن التبان ما إذا تأمل كان فيه جواب عن هذه الشبهه، و استوفينا بيان الطريق الى القطع على ثبوت إجماع الإماميه، و أن قول إمامهم فى جملة أقوالهم، و انتهينا فى ذلك الى غايه لا مزيد عليها، غير أنا نقول هاهنا:

ليس يخلو السائل عن هذه المسأله من أن يكون بكلامه هذا طاعنا فى إجماع المسلمين و غيرهم، و شاكا فى كل ما يدعى من اتفاق شىء، فان كان الأول فالطعن الذى أورده لازم فيما عداه.

لأن لقائل أن يقول: كيف تقطع فى بعض المسائل أن المسلمين أجمعوا فيها على قول واحد و أجمعوا على أحد قولين لا ثالث لهما، مع التجويز لان

يكون ببلاد الصين من يخالف في ذلك و أخباره غير متصله.

و كذلك القول فيما يدعى من إجماع أهل العراق و أهل الحجاز على مسأله، لأن هذا الطعن يؤثر في ذلك كله و يقتضى في جميعه، و يوجب أيضا أن لا يقطع على أن أهل العربيه أجمعوا على شيء منها لهذه العله، و لا نأمن أن يكون في أقاصى البلاد من يخالف في أن إعراب الفاعل الرفع و المفعول به النصب، و في كل شيء ادعيناه إجماعا لأهل العربيه.

و ان كان السائل شاكا في الجميع و طاعنا في كل إجماع، لكفى بهذا القول فحشا و شناعه و بعدا عن الحق و لحوق قائله بأهل الجهالات من السمنيه و منكرى الاخبار، من حيث ظنوا أن الشك في مذهب رأيه (1) على المعروف يجرى مجرى الشك في تلك زائد على المقبول المشهور و خادمه عما نقل و سطر، و هذا لا يلزم، لان القول الذى إذا كان لم يجب نقله إلينا.

فكمالا نقطع على حوادث أقاصى الصين، و لا نعلم تفاصيل قولها و بلدانها و انما نحكى عنهم إذا كان العلم بالغايات كلها، و أن الاخبار لا- يقضى علما و بهم يقينا، فلزمهم الشك في الحوادث الكبار و البلدان العظام و كل أمر يوجب العاده نقله و تواتر الاخبار به و القطع عليه. . عن الشبهه عن هذا التجويز و التقدير، ان لنا معاشر الإماميه جوابا يختص به، و لمن يدعى الإجماع من مخالفينا جوابا عنه يخصهم، و نحن نبين الجميع.

أما قول الإمامى الذى فرضنا أنه في أقاصى البلاد و بحيث لا يتصل بنا أخباره فليس يخلو هذا الإمامى من أن يكون هو امام الزمان نفسه، أو يكون غيره. فان كان غيره، فلا يضر فقد العلم بخلافه، لأن قول الإمام الذى هو الحججه فيما عداه من الأقوال.

ص: ٢٠٣

(١ - ١) كذا في النسخه.

و ان كان هو الامام نفسه، فلا- يجوز من الامام و قوله الحججه فى أحكام الشريعة أن يخلى سائر المكلفين من معرفه قوله، و أن يسلبهم الطريق إلى إصابه الحق الذى لا- يوجد إلا فى مذهبه، و يجب عليه إظهار قوله لكل مكلف حتى يتساوى من العلم به سماعا و إدراكا و منقولا من جهه الخبر كل من يلزمه ذلك الحكم و لهذا القول، متى علم الامام أن شيئا من الشرع قد انقطع نقله، و جب عليه أن يظهر لبيانه، و لا يسع له حينئذ التقيه.

و لا- فرق بين أن يخفى قوله و هو الحججه عن كثير من أهل التكليف حتى لا- يكون لهم اليه طريق، و بين أن يرتفع عن الجميع. فلا بد على هذا التقدير أن يوصل الامام قوله فى الحوادث كلها الى كل مكلف، و لا يجوز أن يختص بذلك بعض المكلفين دون بعض.

فقد برئنا من عهدده هذه الشبهه، و صح لنا القطع على إجماع الإماميه و الاحتجاج به، و لم يضر أن يكون للإمامى قول يخالف ما نحن فيه، إذا فرضنا بعد مكانه و انقطاع الاخبار بيننا و بينه.

فأما الجواب عن هذه الشبهه التى يختص بها مخالفونا فى الإمامه، مع تعويلهم على الإجماع و الاحتجاج به و حاجتهم الى بيان طريق يوصل اليه، فهو أن يقولوا: قد علمنا على الجملة ان الإجماع حججه فى الشريعة، و أمرنا الله تعالى فى كتابه و سنه نبيه عليه السلام بأن نعول عليه و نحتج به و نرجع اليه.

فكل طعن قدح فى العلم به و شك فى إساره (1)، لا يجب الالتفات إليه، لأن الله تعالى لا يوجب علينا الاجتماع بما لا طريق اليه و التعويل على ما لا يصح إقراره و ثبوته فان كان قول لقائل، لم يجب إيصاله بنا و لا نقله إلينا، إما لبعده مسافه، أو

ص: ٢٠٤

لغير ذلك، فهو خارج عن الأقوال المعتبره فى الإجماع.

و انما تعبدنا فى الإجماع بما يصح أن نعلمه و لنا طريق اليه، و ما خرج عن ذلك و ما عداه فلا حكم له و وجوده كعدمه، فنحن بين احاله القول يخالف ما عرفناه و رويناہ و استقر و ظهر، و بين اجازہ لذلك لا يضر فى الاحتجاج بالإجماع إذا كان التعويل فيه انما هو على ما الى العلم به طريق و عليه دليل، دون ما ليس هذه سبيله.

ص: ٢٠٥

٣٨- مسألة في عله خذلان أهل البيت «ع» و عدم نصرتهم

مسألة في عله خذلان أهل البيت «ع» و عدم نصرتهم

ص: ٢٠٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ الْأَجَلُ الْمُرْتَضَى عِلْمَ الْهَدَى ذُو الْمَجْدِينَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) :

ان سأل سائل فقال: إذا كنتم تزعمون أن علياً و الحسن و الحسين و التسعه من ولد الحسين عليهم السلام صفوه الله بعد نبيه و حخته على خلقه و أميناً على دينه، فلم تمكن من قتلهم و ظلمهم و أسلمهم و خذلهم، و لا- ينصرهم على أعدائهم، حتى قتلوا بأنواع القتل؟ و ظلموا بأفانين الظلم؟ قيل له: هذا سؤال الملحده فى نفى الربوبية و قبح العباده، و سؤال البراهمه فى نفى النبوه و إبطال الرساله.

أما الملحده فنقول: لو كان للعالم خالق خلقه و محدث أحدثه و ابتدعه، لم يمكن من جحده و من عصاه ممن أطاعه و لمنعهم من قتلهم و لنصرهم و لم يسلمهم، فإذا رأينا من يستمسك بطاعته و الإقرار بربوبيته، مخذولا و لا غير

ص: ٢٠٩

منظور، و ذليلاً غير عزيز، و مظلوماً مستضاماً، و مقتولاً مستهاناً، علمنا أنه لا خالق لهم يمنع منهم، و لا محدث يدفع عنهم.

و أما البراهمه فنقول مثل ذلك في الأنبياء عليهم السلام.

قيل: و ما بالهم من أمرهم وجد بهم من أعدائهم حرفاً بحرف، و من كان ملحداً أو برهماً فلا يسأل عن الأئمه و خلفاء الأنبياء، فالرسل دون الأنبياء و الرسل و سائر المؤمنين لأن الكل عنده فيما يلحقهم و ينزل بهم سواء.

فان زعم هذا السائل أن يكون ملحداً أو برهماً فلا يسأل الشيعة دون غيرهم من المقرين بالربوبية المثبتين للنبوه و الرساله، و لا يخص الأئمه دون الأنبياء و الرسل و المؤمنين لم يلزمه جواب الشيعة دون غيرهم ممن أقر بالربوبية و أثبت النبوه و الرساله و لم يكن لتخصيصه السؤال على الأئمه وجه و لا فائده.

و ان تبرأ من الملحده و انتفى من البراهمه و أقر بالربوبية و صدق بالنبوه و الرساله، قيل له: فخيرنا عن أنبيائه و رسله و أتباعهم من المؤمنين، لما مكن الله تعالى من قتلهم و ظلمهم، و لما خذلهم، و لم ينصرهم حتى قتلوا و ظلموا.

فإن أجاب إلى الإقرار بذلك و التصريح بأن الله تعالى مكن أعداءه من الكفار و المشركين من قتل أنبيائه و رسله و أهاليهم، و لم ينصرهم بل نصر أعداءهم عليهم. فارق بهذا الإقرار بذلك و التصريح بأن الله تعالى مكن أعداءه من الكفار و المشركين من قتل أنبيائه و رسله و أهاليهم، و لم ينصرهم بل نصر أعداءهم عليهم. فارق بهذا الإقرار و التصريح ظاهر كتاب الله تعالى، إذ يقول إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَ الَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (١).

و فارق إجماع الأمة، بل كل من أقر بالنبوه [لا] يقدم على القول بأن الله

ص: ٢١٠

تعالى خذل أنبياءه و نصر أعداءه، بل الكل قائل بأن الله تعالى ناصر بأنبيائه و أوليائه و مانع عنهم و خاذل لعدوهم.

و ان امتنع الإقرار بذلك و التصريح به و قال: انهم مع قتلهم و الظلم لهم منصورون مؤيدون.

قيل لهم: أ فليس قد ثبت بهذا الإقرار منك أن القتل و الظلم لا يوجب القول بأن الله مكن من قتل أنبيائه، و أنه خذل رسله و لم ينصرهم، و ان قتلهم أعداؤهم و ظلموهم.

فإذا قال: نعم.

قيل: فهلا سوغت مثل ذلك فيما جرى على الأئمة عليهم السلام من القتل و الظلم، و أنه غير مبني عن التمكين منهم و الخذلان لهم، و جعلت ما نالهم من القتل و الظلم من أعدائهم كالذى نال الأنبياء و الرسل من أعدائهم فى أنه غير موجب للتمكين منهم و الخذلان لهم.

فان قال: من ذكرتموه من الأنبياء و الرسل لما قتلوا أو ظلموا أهلك الله قاتلهم و استأصل ظالمهم، فعلم بذلك أنه غير متمكن منه و خاذل لهم.

قيل له: أول ما يسقط ما ذكرته أنه تعالى لم يهلك جميع من قتل الأنبياء، و لا استأصل ظالمهم، فعلم بذلك أنه غير متمكن منه و خاذل لهم.

قيل له: أول ما يسقط ما ذكرته أنه تعالى لم يهلك جميع من قتل الأنبياء، و لا استأصل كل من ظلمهم، بل الذى أهلك منهم قليل من كثير، لانه لو أثر ذلك لكان ملجئاً، و لبطل التكليف الذى أو كد شروطه التخخير، و تردد الدواعى المنافى للإلجاء.

و أيضاً فإن الهلاك و الاستيصال لمن أهلكه استأصله ليس يمنع من قتل الأنبياء عن قتلهم، و لا حيلولة بينهم و بين من ظلمهم، و كيف يكون الهلاك المتأخر عن القتل و الظلم منعاً مما تقدم وجوده و حيلولة بينه و بينه، و المنع

ص: ٢١١

و الحيلولة من حقهما ان يستحيل (١) لمكانهما و وجود ما هما مانع و حيلولة منه.

و بهذا الحكم ينفصل مما ليس بمنع و لا- حيلولة، و انما لمن هو حل بالهلاك و الاستيصال بعض ما يستحقه من العقاب على وجه يقتضيه المصلحه و لا ينافى التكليف، فأما أن يكون منعاً و حيلولة فلا، و جرى في ذلك مجرى الحدود من أنها تقدم بعض المستحق للمصلحه، و الردع الذى يختلف بحسب المكلفين دواعيهم و صوارفهم.

على أن هذا السائل يجب عليه ان يكف عن إطلاق ما ألزمناه فيمن عوجل قاتله و ظالمه من الأنبياء و الرسل و المؤمنين، و يصرح بهم فيما لم يعاجل قاتله و ظالمه منهم، بأن الله تعالى خذله أو سلمه، و لا- فرق بين الكل و البعض فى ذلك، و أن التصريح به خروج عن الإسلام.

على أن الله تعالى لم يستأصل من ظلم خير أنبيائه و أشرف رسله محمداً صلى الله عليه و آله، فيجب أن يكون تعالى قد خذله و لم ينصره و أسلمه و لم يمنع منه، و إطلاق ذلك من أقبح الكفر و أعظم الفريه على الله جل اسمه.

فبان بما ذكرناه أن ما سأل عنه غير متوجه إلى الشيعة و يختص بأعينهم، بل هو سؤال الملحد و البراهمه لكل من أقر بالربوبيه و صدق بالنبوه و الرساله و هذه عاده من خالفهم فى استعاره ما يسأل عنه الملحد و من فارق الإسلام و المله إذا أرادوا سؤالهم.

فإن قال قائل: فلم لم يعاجل بالعقاب من قتل أئمتكم و عتره نبيكم، كما عاجل من تقدم.

قيل له: هذا أيضاً سؤال لا يتوجه إلى الشيعة دون من خالفهم من فرق الأمة،

ص: ٢١٢

(١- ١) فى الهامش: يستحل.

لأن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ ظَلَمَ بِأَنْوَاعِ الظُّلْمِ مِنْ إِخْفَاهِ وَ سَبِّ وَ حَصْرِ وَ قَتْلِ أَقْرَبِيهِ، وَ التَّنْكِيلِ بِعَمَلِهِ حَمْزِهِ عَلَيْهِ السَّلَامِ بَعْدَ الْقَتْلِ، وَ مَا تَخَصَّصَهُ فِي نَفْسِهِ مِنْ إِدْمَاءِ جَبِينِهِ وَ كَسْرِ رِبَاعِيَّتِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي جَرَتْ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَقْرَبِيهِ وَ أَصْحَابِهِ، وَ لَمْ يَعَاجِلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِالْعِقَابِ.

وَ قَدْ عَوَّجَلُ عَاقِرِ نَاقِهِ صَالِحٌ مَعَ أَنْ قَدْرَهَا وَ قَدْرُ كُلِّ حَيْوَانٍ غَيْرِ مَكْلُفٍ لَا يُوَازِنُ عِنْدَ اللَّهِ قَدْرَ أَقْلِ الْمُؤْمِنِينَ ثَوَابًا.

فَأَيُّ جَوَابٍ أَجَابَ بِهِ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ عَمَّا نَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ نَالَ أَقْرَبِيهِ وَ أَصْحَابَهُ وَ لَمْ يَعَاجِلْ مِنْ نَالَ مِنْهُ وَ مِنْهُمْ؟ فَهُوَ جَوَابُ الشَّيْخِ عَنِ سْؤَالٍ مِنْ يَسْأَلُهُمْ عَنْ أَيْمَتِهِمْ وَ قَرَبَائِهِمْ وَ مَا نَالَهُمْ مِنَ الْقَتْلِ وَ الظُّلْمِ.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا الْجَوَابُ لِمَنْ يَسْأَلُ عَمَّا نَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ أَقْرَبِيهِ وَ أَصْحَابَهُ وَ مَا نَالَ خَلْفَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَ عَتْرَتَهُ وَ هِيَ الْمَعَاجِلَةُ بِالْعِقَابِ؟ قِيلَ لَهُ: الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ نَبِيَّنَا بِأُمُورٍ شَرَفَهُ بِهَا وَ كَرَّمَهُ عَلَى سَائِرِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الرُّسُلِ، مِنْ جَمَلَتِهَا أَمَانُ أُمَّتِهِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ مِنَ الْمَعَاجِلَةِ بِالْهَلَاكِ وَ الْعِقَابِ، وَ هَذَا مَعْلُومٌ مِنْ دَعْوَتِهِ كَمَا نَعْلَمُ إِكْرَامَهُ بِالشِّفَاعَةِ وَ الْحَوْضِ وَ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ وَ اللِّوَاءِ، وَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ يَنْشِقُ عَنْهُ الْأَرْضُ، وَ تَأْيِيدُ شَرَعِهِ وَ رَفْعُ النَّبُوَّةِ بَعْدَهُ.

وَ بِمِثْلِ هَذَا أُجِيبُ ابْنَ الرَّائِئِدِيِّ وَ غَيْرَهُ مِنَ الْمَلْحَدَةِ (خَذَلَهُمُ اللَّهُ) لَمَّا سَأَلُوا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَ مَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ (١) فَالآيَاتُ هَاهُنَا الْأَعْلَامُ وَ الْمَعْجَزَاتُ.

قَالُوا: وَ هَذَا الْقَوْلُ يَنْبَغِي عَنِ الْمُنَاقِضَةِ أَوْ السَّهْوِ، لِأَنَّ تَكْذِيبَ مَنْ تَقَدَّمَ لَا

ص: ٢١٣

يمنع من قيام الحجج علينا و الازاحه لعلمنا، فكيف يعلل بالمنع لنا بما يخش و تكلفنا بأن غيرنا كذب و لم يصدق و خالف و لم يجب، و هذا بعيد من القول.

على أنه قد ادعى ظهور الاعلام عليه و فعل المعجزات على يده، كالقرآن و غيره من مجيء الشجره، و تسبيح الحصى، و حنين الجذع، و إطعام الخلق الكثير حتى شبعوا، و سقيهم حتى ارتووا من القليل من الطعام و اليسير من الشراب، فلو لم يمنع تكذيب الأولين إظهار ما ادعاه من الاعلام و المعجزات.

قيل لهم: الاعلام التي تظهر على أيدي الأنبياء و الرسل ينقسم على ما يظهرها الله تعالى للدلاله على صدقهم حسب ما تقتضيه الحكمة و المصلحه و توجهه إزاحه العله كسائر الأدله التي نصبها و التمكين من النظر فيها، فالمخالف لها و المعادل عن التكليف الى ما تقترحه الأمم عن بعث إليهم بعد إظهار ما تقتضيه الحكمة و توجيه المصلحه من إزاحه العله، فحكم الله و تعالى في التكذيب بها بعد إظهارها و العدول عن تصديقها المعاجله ببعض ما يستحق عن العقاب.

فكان تقدير الكلام: و ما منعنا أن نرسل بالآيات المقترحه الا أن كذب بها الأولون بتعجيل بعض ما يستحقونه من العقاب.

و قد وعدنا رسولنا و شرفنا بأمر:

منها أن تستأصل أمته و لا تعاجلها بالعقاب، و قد ذكر الله تعالى ما اقترح على رسوله، فقال وَ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَبُوعًا أَوْ تُكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كَيْفًا أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا الى قوله قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا (١).

ص: ٢١٤

(١-١) سورة الإسراء: ٩٠-٩٢.

فإن قال: قدمتم الجواب لمن وافقكم في الإقرار بالصانع والتصديق للنبوه، فما الجواب للملحده و البراهمه؟ قيل له: الجواب لهم أن التمكين يعتبر فيه قصد الممكن و غرضه دون ما يصلح له ما مكنه به من الافعال، يبين ذلك أنه لو لم يعتبر فيه ما ذكرنا لم نجد في العالم ممكناً من قتل عدوه دون نفسه و وليه، لانه لا شىء يتمكن به من سلاح و جند و سائرهما يقوى به الا هو يصلح لقتله و قتل وليه، كما يصلح لقتل عدوه.

و كذلك الحال فيما تمكن به من طاعته و امتثال أوامره من الأموال و الآلات، فى أنه لا يصلح لمعصيته و ارتكاب ما نهى عنه، كما يصلح لطاعته و امتثال أمره.

و فى علمنا بأن الممكن منا قد يكون ممكناً من عدوه دون نفسه و وليه من طاعته دون معصيته، و أن الجاحد لذلك متجاهل دافع لما يعلم بالاضطرار دلالة على وجوب اعتبار قصد الممكن و غرضه، دون ما يصلح له ما مكن به.

و إذا ثبت هذا وجب اعتبار حال الممكن، فان كان قصد بما مكن الحسن دون القبيح. قيل له: مكن من الحسن دون القبيح، و ان كان ما مكن به يصلح القبيح و كذلك ان كان قصده بما مكن و غرضه القبيح دون الحسن قيل له: انه مكن من القبيح دون الحسن، و ان كان ما مكن به يصلح للحسن.

و متى لم يعتبر هذا الاعتبار، خرج فى المعنى من الإطلاق فى اللغة و العرف و المعقول، و لزم أن لا يكون فى العالم من يطلق عليه التمكين من الحسن دون القبيح، و الطاعه دون المعصيه، و النصره دون الخذلان، و فى هذا ما قدمناه من التجاهل.

و إذا وجب اعتبار القصد و الغرض فى التمكين، وجب الرجوع الى حال

الممكن، دون الرجوع الى حال ما تمكن به، فان علم من قصده و غرضه و ان لم يعلم ضروره استدلال بحال الممكن و بما يتبع ما
مكن به من أمر و نهى و ترغيب و دعاء و حث و وعد، الى غير ذلك مما ينبى عن قصده و يوضح عن غرضه، و يتبع الإطلاق و
الوصف له.

و قد ثبت أن الله تعالى لا قصد له الى القبيح، فلا غرض له فيه، لانه عالم بقبحه و نفيانه عنه، و لمقارنه الأمر و الترغيب و الدعاء
و الحث و الزجر و الوعد بالثواب للواجبات و المحسنات، و لمقارنه النهى و التخويف و الزجر و الوعيد للمقبحات، علم أنه مكن
من الطاعات دون المعصيه، و جب إطلاق ذلك دون غيره.

فان قيل: فهلا مكن تعالى بما يصلح للطاعه دون المعصيه و الايمان دون الكفر و الحسن دون القبح.

قيل له: هذا خلف من القول و تناقض فى المعنى، لان ما مكن به يصلح لجميع ذلك لنفسه و عيد (1)، و لانه لو اختص بالشىء
دون تركه و خلافه، لكان الممكن مطبوعاً.

و لو كان مطبوعاً لم يصح الوصف لفعله بالحسن و القبح و الطاعه و المعصيه و الايمان و الكفر، كما لا يصح ذلك فى إحراق
النار و برد الثلج و هد الحجر و جريان الماء [والبطل التكليف و الأمر و النهى و المدح و الذم و الثواب و العقاب، لان جميع هذه
الاحكام يثبت مع الإيثار و التخير، و يرتفع مع الطبع و الخلقه و زوال التخير.

فلا بد على هذا من تعلق التمكين بالفعل و تركه و خلافه و ضده، ليصح

ص: ٢١٤

(١ - ١) كذا.

الإيثار والتخير و يطابق ما يقتضيه الحكم من حسن التكليف و توجه المدح و الثواب الى المطيع و استحقاقه لهما، فهو الجواب عن التمكين.

و قد بان به أن الله تعالى لم يمكن من قتل أنبيائه و رسله و خلفائهم و المؤمنين من أممهم، لانه جل اسمه نهى عن ذلك و زجر عنه و تواعد عليه بأليم العقاب و أمرنا باتباعهم و طاعتهم [و] الانقياد لهم و الذب عنهم، فرغب فيه و دعا اليه و وعد عليه بجزيل الثواب.

فأما المنع عنهم و النصره لهم تسقم (١) أيضاً الى منع و نصره يزول معها التكليف و الأمر و النهى و الترغيب و الزجر و الثواب و العقاب، و هو ما أدى الى الإلجاء و ينافى التخير و الإيثار.

فهذا الضرب من المنع و النصره، لا يجوز أن يفعله تعالى مع التكليف، لمنافاته الحكمة، و مباينته لما تقتضيه المصلحه و حسن التدبير، و الى منع و نصره يلائم التكليف و الأمر و النهى و الترغيب و الزجر و الثواب و العقاب، و يثبت معه التخير و الإيثار، و هو النصره بإقامه الأدله و نصب البراهين و الأمر بنصرتهم و الجهاد دونهم و الطاعه لهم و الذب عنهم و المنع بالنهاى عن مخالفتهم و الموالاه لأعدائهم، و هذا مما قد فعل الله تعالى منه الغايه التى لا يبلغها تمن (٢) و لا يدركها طلب.

فان قال: فقد ظهر من أئمتكم الدعاء على من ظلمهم و غصب حقهم و جحدهم مقامهم، و نال منهم بالقتل و الأذى، فلم يستجب الله لهم و لم يسمع دعاءهم، و فى ذلك و هن لهم و حط من قدرهم و تنفير عنهم.

ص: ٢١٧

١-١) كذا.

٢-٢) ظ: شىء.

قيل له: ليس الأمر كما ظننت في دعائهم عليهم السلام لو اجتهدوا في الدعاء و الطلب و سألوا الله تعالى هلاك الأرض و من عليها لأجيبوا، بل كانوا عليهم السلام عارفين بالدنيا و صغر قدرها بالإضافة الى ما أعد الله لهم في الآخرة، فلم يكن لها عندهم محل و لا بشيء منها في نفوسهم وزن.

و كيف لا- يكونوا كذلك؟ مع علمهم بالله جل و علا، و ما أعد لأوليائه من الثواب و لأعدائه من العقاب، و أنهم من أشرف أوليائه الذين اجتباهم و اصطفاهم، و جعلهم الواسطة بينه و بين خلقه، و الأمانة عليهم، و الحفاظ لدينهم، فهم القدوة، و إليهم المفزع من سائر البشر، و أن أعداءهم أعداء الله الذين لعنهم و غضب عليهم و أعد لهم أعظم العقاب و أشد العذاب.

فقلوبهم مملوه بالمعرفة لخالقهم، و ما يقرب اليه و يزلف لديه من الطاعة له و الخوف من مخالفته، و القيام بعباداته. ليس سوى ذلك فيها مكان، و لا لغير ما يثمر الفوز و النجاه عليها مجال، و لذلك وجب الحكم بعصمتهم و نزاهتهم و طهارتهم، حتى قال تعالى فيهم و لقد اصطفيناهم عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ (١).

فإذا ثبت هذا من حالهم، كان الدعاء منهم يحتمل أموراً:

منها: تعليم أممهم و رعاياهم كيف يدعون و يسألون إذا نابتهم النوائب و نزلت بهم الشدائد، و لا يقصدون بذلك سوى تعليمهم و البيان لهم.

و منها: الانقطاع الى الله تعالى و الخضوع له، كما ينقطع اليه من لا يستحق العقاب بالتوبه و الاستغفار، و يخضع له بذلك، و كالدعاء لله تعالى بأن يحكم بالحق و ان لم يكن مثله، لمكان اليقين أنه لا يحكم الا بالحق و القطع عليه، كما لا يحسن المسأله له بأن يطلع الشمس و يغربها لمكان العلم بذلك و القطع

ص: ٢١٨

(١- ١) سورة الدخان: ٣٢، و الآيه وَ لَقَدْ اخْتَرْنَاَهُمْ إِنْخ.

عليه.

و منها: المسأله لأتباعهم و شيعتهم، إذا اقتضت الحكمة و المسأله لهم، و تعلق كون ما يفعل بهم صلاحاً إذا فعل لأجل المسأله و الدعاء، و متى لم تكن المسأله و الدعاء لم يكن فعله صلاحاً.

و هذا وجه صحيح فى الألفاف و المصالح، و بذلك وردت الروايه عن النبى صلى الله عليه و آله فى سعه الرزق عند الدعاء، و طول العمر عند البر للوالدين، و دفع البلاء عند الصدقه.

الى غير ذلك مما تكون المصلحه فيه مشروطه بتقديم غيره عليه، كقوله عليه السلام

حصنوا أموالكم و داووا أمراضكم بالصدقه ورد البلاء بالدعاء و الاستغفار ثابتة و التوبه و جب حمل ما ظهر منهم من الدعاء على هذه الوجوه دون المسأله لهم فيما يتعلق بأمر الدنيا و الطلب لمنافعها و دفع مضارها فيما يرجع اليه (1) خاصه، إذ لا قدر لها عندهم و لا وزن لها فى نفوسهم على ما بيناه.

فان قال: فإذا لم يتضمن دعاؤهم المسأله و الوصف، فما معنى الوصف له بأنه يستجاب و لهم بأنهم مستجابو الدعاء؟ .

قيل له: عن ذلك أجوبه:

أحدها: أنا قد بينا ان من دعائهم ما هو مسأله و طلب لما يتعلق بمصالح أتباعهم و تدبير شيعتهم، و أن لم تكن مسأله و طلباً فيما يرجع إليهم، فلأجل دعائهم.

[و ثانيها]: قد يتضمن دعاؤهم المسأله و الطلب لثواب الآخرة و علوا المنازل فيها، فالاجابه واقعه بإعطاء ما سألوا و توقع ما طلبوا.

ص: ٢١٩

١-١) ظ: إليها.

و ثالثها: أن ما لم يكن من دعائهم مسأله و طلب، و أن الإجابة له الإنايه عليه، لمكان الانقطاع و الخضوع و التعليم و الأداء، فلما كان مثيراً لغايه المنافع و أجلها كان مستجاباً، لان معنى الإجابة حصول النفع و دفع الضرر لأجل الدعاء.

فقد ثبت بهذه الوجوه الجواب عما تضمنه السؤال و الزيادات فيه. و الحمد لله رب العالمين.

ص: ٢٢٠

أقاويل العرب في الجاهليه

ص: ٢٢١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ص: ٢٢٢

حكى أبو عيسى الوراق فى كتابه «كتاب المقالات» أن العرب صنوف شتى:

صنف أقر بالخالق و بالابتداء و الإعادة، و أنكروا الرسل و عبدوا الأصنام، زعموا لتقربهم الى الله زلفى و محبراً إليها، و نحروا لها الهدايا، و نسكوا لها النسائك، و أحلوا لها و حرموا.

و منهم صنف أقروا بالخالق و بابتداء الخلق، و أنكروا الإعادة و البعث و النشور.

و منهم صنف أنكروا الخالق و البعث و الإعادة، و مالوا الى التعطيل و القول بالدهر، و هم الذين أخبر القرآن عن قولهم ما هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَ نَحْيَا وَ مَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ .

و منهم صنف مالوا الى اليهوديه، و آخر الى النصرانيه.

ص: ٢٢٣

قال: و ممن كان يقر بالخالق و ابتداء الخلق و الإعادة و الثواب و العقاب، عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، و زيد بن عمرو بن نفيل، و قس بن ساعده الأيادي النزارى.

و كان عبد الملك يوصى ولده بترك الظلم، و يأمرهم بمكارم الأخلاق، و ينهى عن . . و كان بدئياً يقول فى وصاياها: انه لم يخرج من الدنيا ظلوم حتى ينتقم الله منه و يصيبه عقوبه، الى أن هلك رجل ظلوم و مات حتف أنفه لم تصبه عقوبه، فقيل لعبد المطلب ذلك، ففكر ثم قال: فو الله ان وراء هذه الدار داراً يجزى المحسن بإحسانه و المسيء يعاقب على إساءته.

و مما دل على إقراره بالإعادة قوله و هو يضرب بالقداح على عبد الله ابنه أبى النبی صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ عَلَى الْإِبْلِ:

يا رب أنت الملك المحمود و أنت ربى المبدئ المعيد

و العبد عبدك الطارف و التليد

فى ارجوزه طويله.

و قد زعم بعض الناس أن عبد المطلب لم يعبد صنماً، و أنه كان موحداً حنيفاً على مله إبراهيم، و كذلك كان أبو النبی صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

فأما زيد بن عمرو بن نفيل، فكان يسند ظهره إلى الكعبه، ثم يقول: أيها الناس هلموا إلى، فإنه لم يبق على دين إبراهيم أحد غيرى. و سمع أميه بن أبى الصلت يوماً ينشد:

كل يوم دين القيامة عند الله لا دين الحنفيه دور فقال: لا صدقت. و قال زيد:

فلن يكون لنفسى منك واقية يوم الحساب إذا ما يجمع البصر

ص: ٢٢٤

و أما قس بن ساعده الأيادي، فهو الذى يقول فى بعض مواعظه: كلا و رب هذه الكعبه ليعودن من مات، و لئن ليعودن يوماً. و أيضاً فى بعض مواعظه: كلا بل هو الله واحد، ليس بمولود و لا والد، أعاد و أبدى و اليه المآب غداً. فأقر فى هذا الكلام بالإله الواحد، و أثبت الإبداء و الإعاده.

و قد دل على ذلك أيضاً بأبيات قالها و هى:

يا ناعى الموت و الأموات فى جدث عليهم من بقايا بزهم خرق

دعهم فان لهم يوماً يصاح بهم كما ينه من رقداته الصعق

حتى يجيئوا بحال غير حالهم خلق مضوا ثم ما ذا بعد ذاك لقوا

منهم عراه و موتى فى ثيابهم منها الجديد و منها الأورق الخلق

و أما عامر بن الظرب العدوانى، فإنه كان من حكماء العرب و خطبائهم، و له الوصيه الطويله يقول فى آخرها: انى ما رأيت شيئاً قط خلق نفسه و لا رأيت موضوعاً الا مصنوعاً و لا جائئاً الا ذاهباً، و لو كان يميت الناس السداء لا عاشهم الدواء.

ثم قال: أرى أموراً شتى و شىء حى، قيل له: و ما حى؟ قال: حتى يرجع الميت حياً، و يعود لا شىء شيئاً، و كذلك خلقت السماء و الأرض، فتولوا عنه ذاهبين، فقال: ويل أمها نصيحه لو كان من يقبلها لقلتها.

و من هؤلاء زهير بن أبى سلمى، و كان يميز بالعصا و قد أورقت بعد يئس، فيقول: لو لا أن تسبنى العرب لأنت الذى أحياك سيحى العظام و هى رميم، ثم آمن بعد ذلك، و قال فى قصيدته التى أولها:

أمن أم أو فى ذمته لم يؤخر فيوضع

فى كتاب فيدخر ليوم الحساب أو يعجل فينتقم

و منهم زيد الفوارس بن حصين بن ضرار الضبى، و هو الذى يقول:

أريد به يوم الجزاء حسابه لدى حاسب يوم القيامة عالم

فى خلق كثير من مشهوريهم يطول ذكرهم.

و كان ممن يقر بالبعث، منهم قوم يزعمون أن من مات فربطت على قبره راحله و تركت حتى يموت حشر عليها، و من لم يفعل ذلك حشر ماشياً.

و منهم عمرو بن زيد الكلبي، و هو يوصى ابنه:

ابنى زودنى إذا فارقتنى فى القبر راحلتى

برحل قائد للبعث أركبها

إذا قيل اركبوا مستوثقين ليوم حشر حاشر

من لا يراقبه على غير أنه فالخلق بين مدفع أو عاثر

و منهم حريث (١) بن أشيم الفقعسى (٢) الأسدى، و هو الذى يوصى ابنه سعداً يا سعد أما أهلكن فانتى أوصيك أن أخوا الوصيه أقرب (٣)

و احمل أباك على بعير صالح و اتق الخطيئه انما هو أصوب

و لعل لى فيما تركت مطيه فى الهام (٤) أركبها إذا قيل اركبوا

و كانوا يسمون الناقه التى يفعلون بها ذلك «البليه» و جمعها البلايا، و كانوا يربطونها يأخذون وليه فيسقون وسطها، ثم يدخلون عنق الناقه فيها، فتبقى معلقه فى عنقها حتى تموت عند القبر.

و قال بعضهم

ص: ٢٢٦

١-١) فى الهامش: حريه.

٢-٢) فى الهامش: الفضيعى.

٣-٣) فى الهامش: الوصاه الأقرب.

٤-٤) خ ل: فى الحشر.

«كالبلايا أعناقها في الولايا» الولايا جمع وليه، أعناقها في الولايا» الولايا جمع وليه، و هي البرذعه التي في ظهر البعير، قال لييد:

تأوى الى الاطناب كل وليه مثل البليه قانصاً أهدامها

شبه الناقه الرديه الصعبه بالبليه، و القانص القصير و الاهدام أخلاق الثياب.

و أما الصنف الذي يقولون بالتوحيد و الإنشاء لا- من شىء، و ينكرون الإعاده و البعث، منهم الجهل و الجمهور و قد أخبروا بذلك فى أشعارهم، فقال بعضهم فى مرثيه أهل بدر من المشركين:

فما ذا بالقلب قلب بدر من البشرى يكلل بالسنام

يخبرنا الرسول بأن سيحيا و كيف حياه أصداء و هام

و كان فيهم قوم يعبدون الملائكه و يزعمون أنها بنات فيعبدونها، زعموا لتقربهم الى الله زلفى و تشفع لهم.

و منهم من يدعو لله ولداً و يتخذها لها من دونه.

و منهم من يعبد الأصنام لتقربهم الى الله زلفى، و قال جل و عز قُلِ اُدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا (١) و قال وَ يَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَ لَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ (٢) و لم يكن بهذه الصفه الأقوم من مشركى العرب.

و قال جل و علا- أَ فَأَصِفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَ اتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا . . . أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَ أَصِفَاكُمْ بِالْبَيْنِ (٣) و قال وَ قَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَ هُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ١ و قال تعالى وَ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَ خَلَقَهُمْ وَ خَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَ بَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ٢ و قال تعالى وَ جَعَلُوا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْجِنَّهِ نَسَبًا ٣.

ص: ٢٢٧

١-١) سورة الإسراء: ٥٦.

٢-٢) سورة النحل: ٥٧.

٣-٣) سورة الزخرف: ١٦.

وقال جل و علا- أ فأصيه فاكم ربكم بالبينين واتخذ من الملائكه اناسا انكم لتقولون قولا عظيما . . أم اتخذ مما يخلق بنات و اصفاكم بالبينين ٣ وقال وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عبادا مكرمون لا يسبقونه بالقول و هم بأمره يعملون (١) وقال تعالى و جعلوا لله شركاء الجن و خلقهم و خرقوا له بينين و بنات بغير علم سبحانه و تعالى عما يصنفون (٢) وقال تعالى و جعلوا بينه و بين الجنه نسا (٣).

وقال في عبادتهم الأصنام إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فادعوهم فليس تجيبوا لكم إن كنتم صادقين (٤) وقال و يعبدون من دون الله ما لا يضرهم و لا ينفعهم و يقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله (٥) وقال و إذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا هذا الذي يذكر آلهتكم (٦).

وقد عبد الأصنام قوم من الأمم الماضيه من أهل الهند و السند و غيرهما، و قد أخبر الله تعالى عن قوم نوح أنهم عبدوها أيضا، فقال لا تدرك آلهتكم و لا تدرك ودا و لا سواعا و لا يعوث و يعوق و نسا (٧).

وقد حكينا قول الأصنام قبل هذا، و كان «سواع» لهذيل و كان برهاط و كان بدومه الجندل، و كان «يعوث» لمذحج و لقبائل اليمن، و كان «نسر» لذي الكلاع بأرض حمير، و كان «يعوق» لهمدان، و كان «اللات» لثقيف و كانت بالطائف، و كانت «العزى» لقريش و جميع بنى كنانه و سدننها من بنى سليم، و كانت «مناه» للأوس و الخزرج و غسان و كانت بالمسلك، و كان «الهبيل» أعظم أصنامهم عند

ص:

١-١ (١) سورة العنكبوت: ٢٧.

١-٢ (٢) سورة الانعام: ١٠٠.

١-٣ (٣) سورة الصافات: ١٥٨.

١-٤ (٤) سورة الأعراف: ١٩٤.

١-٥ (٥) سورة يونس: ١٨.

١-٦ (٦) سورة الأنبياء: ٣٦.

١-٧ (٧) سورة نوح: ٢٣.

أنفسهم و كان على الكعبه.

و كان إساف و نائله على الصفا و المروه، و وضعهما عمرو بن يحيى، فكان يذبح عليهما تجاه الكعبه، و زعموا أنهما كانا من خبرهم إساف بن عمرو و نائله بنت سهيل، ففجرا فى الكعبه فمسخا حجرين، و يقال: خالهما عمرو بن يحيى و وضعهما على الصفا قبل ذلك.

فصل فى ذكر مذاهب أهل الأصنام و ذكر بيوت النيران المعظمه

فى ذكر مذاهب أهل الأصنام و ذكر بيوت النيران المعظمه

حكى قوم ممن يعرف أمور العالم و يبحث عن قصصهم، منه جعفر بن محمد المنجم أبو معشر: ان كثيراً من أهل الهند و الصين كانوا يعتقدون الربوبيه، و يقرون بأن الله ملائكه، و كانوا يعتقدون أنه جسم ذو صوره كأحسن الصور و كأتم الأصنام و أن الملائكه أجسام لها، و أن الله و ملائكته محتجبون بالسما، فدعاهم ذلك الى أن اتخذوا أصناماً على صوره الله عندهم، و بعضهم على صوره الملائكه، فكانوا يعبدونها و يقربون القرابين لها، لشبهها عندهم بالله، و يقدرون فيها أنها شفيعهم.

فلم يزالوا كذلك حتى قال لهم بعض من كان عندهم فى سبيل الأنبياء: أن الأفلاك و الكواكب أقرب الأجسام الى الله، و أنها حيه ناطقه، و ان الملائكه يختلف فيما بين الله و بينها، و أن كل ما يحدث فى العالم انما هو على قدر ما يجرى به حركات الكواكب من أمر الله، فعظموها و قربوا لها القرابين لتشفعهم، فمكثوا على ذلك دهرًا.

فلما رأوا الكواكب تخفى بالنهار، و فى بعض أوقات الليل لما يعرض

فى الهواء من الغيوم، أشار عليهم بعض رؤسائهم بأن يجعلوا لها أصناماً ليروها فى كل وقت، فجعلوا لها أصناماً على عدد الكواكب الكبار المشهوره، وهى السبعه المتحيره، فكان كل صنّف يعظم كوكباً معلوماً، و ينحر له جنساً من القربان خلاف ما للآخر، و اعتقدوا أنهم انما عظموا الأصنام لحرمة الكواكب هم يحتاجون، و بنو الكل صنم بيتاً و هيكلًا مفرداً، و سموا ذلك البيت باسم الكواكب.

و زعم بعض الناس أن بيت الله الحرام كان بيت زحل، و انما بقى لأن زحل يدل على البقاء أكثر من سائر الكواكب، فلما طال عهدهم عبدوا الأصنام على أنهم تقربهم الى الله زلفى، و ألغوا ذكر الكواكب.

فلم يزالوا كذلك حتى ظهر يوذاسف ببلاد الهند و كان هندياً، و ذلك زعموا فى أول سنه من ملك طهمورث ملك فارسى يوذاسف النبوه، و أمرهم بالزهد و جدد عندهم عباده الأصنام و السجود لها، ذكر أهل فارس أن جم الملك أول من أعظم النار، و دعا الناس الى تعظيمها، قال: لأنها تشبه ضوء الشمس و الكواكب. قال: و لان النور أفضل من الظلمه، ثم اختلف بعد ذلك، يعظم كل قوم ما يرون تعظيمه من الأسماء تقرباً الى الله تعالى.

ثم نشأ عمرو بن يحيى، فساد قومه بمكه، فاستولى على أمر البيت، ثم صار الى مدينه البلغاء بالشام، فرأى قوماً يعبدون الأصنام، فسألهم عنها؟ فقالوا: هذه أرباب نتخذها نستنصر بها فننصر، و نستقى فنسقى، فطلب منهم صنماً فدفعوا ليه الهبل، فصار به إلى مكه و الى الكعبه و معه إساف و نائله، و دعا الناس الى تعظيمها و عبادتها، ففعلوا ذلك. و فيما يزعم أصحاب التاريخ فى أول ملك سابور ذى الأكتاف الى أن أظهر الله الإسلام فأخرجت.

و قد قلنا: ان البيت فيما زعم المخبرون كان لزحل، و قد كذبوا لعنهم الله.

و من تلك البيوت السبعه التى كانت للكواكب بيت على رأس جبل بأصبهان

على ثلاث فراسخ من مدينتها، فكانت فيه أصنام أخرجها كشتاسب الملك الى عجن و جعله بيت نار.

و الثانى: البيت الذى بملتان من أرض الهند و به أصنام.

و البيت الثالث: بيت سدوسان من الهند، و هما بيتان عظيمان عندهم، يأتونهما فى أوقات من السنه.

و البيت الرابع: هو النوبهار الذى بناه منوشهر بمدينه بلخ من خراسان على اسم القمر، فلما ظهر الإسلام خربه أهل بلخ.

و بيت عمدان الذى بمدينه صنعاء من مدن اليمن، و كان الضحاك بناه على اسم الزهره، و خربه عثمان بن عفان.

و بيت كاووسان بناه كاووس الملك بناه أعجبنا على اسم شهر المدينه، فرغانه من مدن خراسان، خربه معتصم.

و أما بيوت النار فهى كثيره، و أول من رسم لها بيتاً فيما يزعمون أفريدون وجد ناراً يعظمها أهلها، فبعث بها الى خراسان، يسمى كركوا أبجوا.

تم الكتاب و الحمد لله رب العالمين.

٤٠- مسأله فى قول النبى : نيه المؤمن خير من عمله

مسأله فى قول النبى «ص» : نيه المؤمن خير من عمله

ص: ٢٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم قال الأجل المرتضى (قدس الله روحه) جرى بالحضره الساميه الوزيريه العادله المنصوره أعلى الله شأنهما و مكانها و أدام سلطانها فى بعض الكلام فيما روى عن النبى صلى الله عليه و آله من قوله «نيه المؤمن خير من عمله» .

فقال: ان على هذا الخبر سؤالاً- قوياً، و هو أن يقال: إذا كان الفعل انما يوصف بأنه خير من غيره، إذا كان ثوابه أكثر من ثوابه، فكيف يجوز أن يكون النيه خيراً من العمل؟ و معلوم أن النيه أخفض ثواباً من العمل، و أنه لا يجوز أن يلحق ثواب النيه بثواب العمل.

و لهذا قال أبو هاشم: ان العزم لا بد أن يكون دون المعزوم عليه فى ثواب و عقاب، و رد على أبي على قوله: ان العزم على الكفر يجب أن يكون كفوياً،

و العزم على الكبير لا بد أن يكون كبيراً. بأن قال له: لا يجب أن يساوى العزم و المعزوم عليه في ثواب و لا عقاب.

فان كان هاهنا دليل سمعى يدل على أن العزم على الكفر كفر و العزم على الكبير كبير، صرنا اليه، الا أنه لا بد مع ذلك من أن يكون عقاب العزم دون عقاب المعزوم عليه، و ان اجتماعاً في الكفر و الكبير.

و وقع من بالحضرة الساميه العادله المنصوره من التقرير كذلك و الخوض فيه كل دقيق غريب مستفاد، و هذه عاداتها جرى الله تعالى نعمتها في كل فن من فنون العلم و الأدب، لأنها ينتهي من التحقيق و التدقيق إلى غايه من لا يحسن الى (1) ذلك الفن و لا يقوم الا بذلك النوع.

و قال بعض من حضر: قد قيل في تأويل هذا الخبر وجهان حسنان، فقلت له: أذكرهما فر بما كان الذي عندي فيه مما استخرجته فقال:

أحدهما: يجوز أن يكون المعنى: ان نيه المؤمن خير من عمله العارى من نيه، فقلت: لفظه «افعل» لا- يدخل الا- بين شيئين قد اشتركا في الصفه، و زاد أحدهما فيها على الأخر. و لهذا لا- يقول أحد ان العسل أحلى من الخل، و لا- أن النبي أفضل من المتنبى، و العمل إذا عرى من نيه لا خير فيه و لا ثواب عليه، فكيف تفضل النيه الجميله عليه و فيها خير و ثواب على كل حال.

و قال الوجه الأخر: أن يكون نيه المؤمن في الجميل خير من عمله الذي هو معصيه، فقلت: و هذا يبطل أيضاً بما بطل به الوجه الأول، لأن المعصيه لا خير فيها، فيفضل غيرها عليها فيه.

و قالت الحضرة الساميه تحقيقاً لذلك و تصديقاً هذا هجو لنيه المؤمن، و الكلام

ص: ٢٣٦

(١-١) خ ل: الا.

موضوع على مدحها و اطرائها، و أى فضل لها فى أن يكون خيراً من المعاصى و انما الفضل فى أن تكون خيراً مما فيه خير.

فسئلت حينئذ ذكر الوجه الذى عندى، فقلت: لا تحمل لفظه «خير» فى الخبر على معنى «افعل» الذى هو للتفضيل و الترجيح، و قد سقطت الشبهه.

و يكون معنى الكلام: ان نيه المؤمن من جملة الخير من أفعاله، حتى لا يقدر مقدر أن النيه لا يدخلها الخير و الشر، كما يدخل ذلك فى الأعمال.

فاستحسن هذا الوجه الذى لا يحوج الى التعسف و التكلف اللذين يحتاج إليهما إذا جعلنا لفظه «خير» معناها معنى افعل.

و انقطع الكلام لدخول الوقت السعيد المختار لدخول البلد و نهوض الحضرة الساميه أدام الله سلطانها للركوب، و كان فى نفسى أن أذكر شواهد لهذا الوجه، و لواحق تقتضيها الكلام.

و خطر بعد ذلك ببالى (إن شاء الله) وجهان سليمان من الطعن إذا حملنا لفظه «خير» فى الخبر على معنى الترجيح و التفضيل، و أنا أذكر ذلك: أما شواهد ما استخرجته من التأويل من حمل لفظه «خير» على غير معنى التفضيل و الترجيح فكثيره.

و قد ذكرت ذلك فى كتابى المعروف ب «الغرر» فى تأويل قوله تعالى «وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَ أَضَلُّ سَبِيلًا» من الكلام على هذا الوجه ما استوفيته، و ذكرت قول المتنبي:

أبعد بعدت بياضاً لا بياضاً له لأنت أسود فى عيني من الظلم

و أن الألوان لا يتعجب منها بلفظ «افعل» الموضوع للمبالغه، و كذلك الخلق كلها، و انما يقال: ما أشد سواده، و ان معنى البيت ما ذكره أبو الفتح عثمان بن جنى من أنه أراد أنك أسود من جملة الظلم، كما يقال: حر من الأحرار

و لثيم من اللثام، فيكون الكلام قد تم عند قوله «من الظلم» .

و استشهد ابن جني أيضاً على صحة هذا التأويل بقول الشاعر:

و أبيض من ماء الحديد كأنه شهاب بدا و الليل داج عساكره

كأنه يقول: و أبيض كأن من ماء الحديد، و قلت أنا:

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني أباض

يمكن حمله على ما حملناه عليه بيت المتنبي، كأنه قال: من جملة أخت بني أباض و من عشيرتها و قومها، و لم يرد المبالغة و التفضيل.

و هذا أحسن من قول أبي العباس المبرد لما أنشد هذا البيت و ضاق ذرعاً بتأويله على ما يطابق الأصول الصحيحة أن ذلك محمول على الشذوذ و الندران.

فان قيل: كيف يكون نيه المؤمن من جملة أعماله على هذا التأويل و النيه لا يسمى في العرف عملاً، و انما تسمى بالأعمال أفعال الجوارح، و لهذا لا يقولون عملت بقلبي، كما يقولون عملت بيدي و لا يصفون أفعال الله بأنها أعمال.

قلنا: ليس يمتنع أن يسمى أفعال القلوب أنها أعمال، و ان قل استعمال ذلك فيها. أ لا ترى أنهم لا يكادون يقولون فعلت بقلبي، كما يقولون فعلت بجوارحي و ان كانت أفعال القلوب لا تستحق التسميه بالفعل عليه حقيقه بلا خلاف.

و انما لا تسمى أفعال الله تعالى بأنها أعمال، لان هذه اللفظه تختص بالفعل الواقع من قدره، و القديم تعالى قادر لنفسه، كما لا نصفه تعالى بأنه مكتسب، لاختصاص هذه اللفظه بمن فعل لجر نفع أو دفع ضرر.

ثم لو سلمنا أن اسم الفعل (١) يختص بأفعال (٢) الجوارح، جاز أن يطلق ذلك

ص: ٢٣٨

١-١) خ ل: العمل.

٢-٢) في الهامش: بفعل.

على النية مجازاً و استعاره، و باب التجوز أوسع من ذلك.

و أما الوجهان اللذان خطر ببالي ان قدرنا لفظه «خير» فى الخبر محموله على الفاضله:

فأحدهما: أن يكون المراد نيه المؤمن مع عمله خير من عمله العارى عن نيه، و هذا مما لا شبهه فى أنه كذلك.

و الوجه الثانى: أن يريد به نيه المؤمن لبعض أعماله قد تكون خيراً من عمل آخر له لا تتناوله هذه النيه. و هذا صحيح، لأن النيه لا- تجوز أن تكون خيراً من عملها نفسها، و غير منكر أن يكون نيه بعض الأعمال الشاقه العظيمه الثواب أفضل من عمل آخر ثوابه دون ثوابها، حتى لا يظن ظان أن ثواب النيه لا يجوز أن يتساوى أو يزيد على ثواب بعض الاعمال.

و هذان الوجهان فيهما على كل حال ترك لظاهر الخبر، لإدخال زياده ليست فى الظاهر، و التأويل الأول إذا حملنا لفظه «خير» على خلاف المبالغه و التفضيل مطابق للظاهر و غير مخالف له.

و فى هذا كفايه بمشيه الله و عونيه.

ص: ٢٣٩

٤١- مسأله فى عله مبايعه أمير المؤمنین علیه السلام أبا بكر

أشاره

مسأله فى عله مبايعه أمير المؤمنین علیه السلام أبا بكر

ص: ٢٤١

بسم الله الرحمن الرحيم [عله مبايعه أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر] و سألوا أيضاً فقالوا: ليس يخلو أن يكون الله تعالى لما أمر بنصب أمير المؤمنين عليه السلام اماماً قد علم أنه قادر على ذلك أم لا؟ فان كان يعلم أنه قادر و لم (1) يفعل فى ذلك ما يلزم محو شىء عندنا من هذه الحال، و ان كان يعلم أنه يعجز عما كلفه القيام به، فقد كلفه ما لا قدره له عليه و حملة ما لا يتحملة و حتمه ما لا يتمكن منه و لا يطيقه، فتعالى الله عن كل قبيح علواً كبيراً.

و هذه النصوص عليه عليه السلام ألا دل على نفسه و الاقدام مقاماً واحداً يذكرهم النص عليه، بل روينا و رويتم أنه بائع أبا بكر، فقلتم مكرهاً و قلنا طائعاً فهاتوا فصلاً كشهرة هذه البيعه و وضوحها، و الا فقد أتيتم لنا فصلاً لسنا نتبين لكم عليه عله.

ص: ٢٤٣

١ - ١) ظ: فلم لم.

و الحاصل الان فى أيدىنا إيجابه لبيعه و إقراره بها و إجابته إليها و صحه وقوعها و ليس ما أجمعتم عليه معنا كما فيها خالفتموننا، فتولوا و أنصفوا و اعلموا اننا [لا] نقبل منكم الا ما شاكل فى الشهره أمر البيعه.

الجواب و بالله التوفيق:

قال الشريف المرتضى علم الهدى (قدس الله روحه): اعلم أنا قد بينا فى الكتاب «الشافى» فى الكلام، و فى كتابنا المعروف ب «الذخير» فى باب الإمامه منه الكلام فى إظهار أمير المؤمنين عليه السلام مبايعه أبى بكر، و كفه عن منازعته. و لا بد من ذكر جملة هاهنا يستغنى بها.

فنقول فى ابتداء ما ذكر فى هذه المسأله: من أن الله تعالى نص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامه، و تقسيم حاله فى القدره على القيام بها و العجز عنها أن الله تعالى ما كلفه القيام من الإمامه إلا بما يطيقه و يستطيعه و تفضل قدرته عليه و يزيد أضعافاً، غير أن الفاعل و ان كان قادراً فلا بد من وقوع الفعل [و ان كان قادراً (١)] عليه على ما أوجه الله و اقتضاه الفعل (٢).

و السبب فى أنه لا يدبر أمر الأمه و لم يتصرف فيهم كما أوجه الله تعالى عليه، أنهم منعه من ذلك، لأنهم عقدوا الإمامه لغيره و نقلوها فى سواه، و ادعوا أنهم قد أجمعوا على امامه غيره، و أن من خالفه و عصاه و تأخر عن بيعته مارق و لعصى الدين شارق، و هذا منع كما تراه له عليه السلام من أن يفعل ما

ص: ٢٤٤

١-١) الظاهر زياده الجملة.

٢-٢) خ ل: العقل.

كلفه قوى (١) فلا لزم على تكليفه تعالى من التصرف فيها.

و الذى منعه عليه السلام من أن يقوم مقاماً يذكرهم فيه حقه هو ما ذكرنا بعضه و أشرنا إلى جميعه، فكيف يطمع فى رجوع القوم بالتذكير و التبصير، و هو عليه السلام قد شاهدهم خالفوا الرسول جهاراً و عياناً، و عدلوا عمن نص عليه و أصر بالإمامه إليه.

هذا مع قرب العهد الذى لا يقع فى مثله نسيان ممن (٢) لم يطع ربه تعالى و خالف نبيه صلى الله عليه و آله، كيف يطمع طامع فى إجابته و يرجو رجوعه و طاعته على نفسه طاعته. و انما أظهر بحكم الضروره أنه قد رضى بأن كف عن المنازعه و المجاذبه بعد أن كان أظهر السخط و الكراهيه هو و جماعه بنى هاشم و جماعه من المهاجرين و الأنصار، و تأخروا عن البيعه، و جرت فى ذلك من المراسلات و المراجعات و المعاتبات و التهويلات و التهديدات ما هو مسطور فى كتب العامه فضلاً عن الخاصه، فأوجبت الحال الكف عن إظهار المنازعه و الإمساك عن المخالفه، حتى لا ينتشر الحبل و يتفرق الشمل.

فان كان المخالف يدعى غير هذا الذى ذكرناه، فهو دعوى عاريه من برهان ما ذكرناه، فلا حجه فى القدر المعروف، لأن إظهار الرضا عند الأسباب التى جرت لا يدل على رضاء القلوب و تسليم الصدور.

و أما الترجيح علينا بأننا نسلم البيعه الظاهره، و ندعى أموراً باطنه من الإكراه و السخط.

ص: ٢٤٥

١-١ (١) كذا.

٢-٢ (٢) ظ: و من.

فغير صحيح، لان سخط أمير المؤمنين عليه السلام و تأخره عن البيعه و إظهار الغضب لما عقد الأمر لغيره هو المعلوم ضروره و الذى لا خلاف بين العقلاء فيه، ثم كف بعد ذلك عن إظهار المنازعه و المجاذبه، و ان كان عليه السلام فى خلواته و بين أصحابه و ثقاته يتألم و يتظلم و يقول أقوالاً مرويه.

فمن ادعى من مخالفينا بعد إجماعهم معنا على أنه عليه السلام كان ساخطاً كارهاً أنه رضى بقلبه و سلم فى سره، فعليه الدلاله، لانه ادعى بالظاهر خلافه.

و الذى يعتمد عليه فى أنه عليه السلام كان ساخطاً كارهاً بقلبه و ان كان ممسكاً، أنه قد ثبت أن النبى صَلَّى الله عليه و آله نص عليه بالإمامه فى مقام بعد مقام و مقال بعد مقال، و بما رواه المخالف و الموافق، كخبر الغدير و قصه تبوك و مما هو ظاهر فى الروايه الخاصه و ان كان قليلاً فى العامه خير يوم الدار.

و إذا ثبت أنه الإمام فلا بد من أن يكون كارهاً لعقد الإمامه لغيره، و أن يكون ما فعله من إظهار البيعه، انما هو للتقيه و الضروره، فإن شك مخالفونا فى النص دللناهم عليه و أوضحناه لهم، فان الكلام سب و النص أوضح من الكلام و نفسه.

و السبب فى إمساكه فلا شبهه فى أن ذلك كله بغير الرضا و التسليم، و إذا لم يسلمونا النص كان كلامهم فى سبب البيعه و عله الإمساك لغواً و عبثاً، لان من ليس بمنصوص عليه و لا حظ له فى الإمامه لا يقال: لم لا يغالب عليها و يحارب و لا يتعجب من مبايعته و موافقته. على أن إظهار أمير المؤمنين «ع» بيعه المتقدمين عليه و إمساكه عن مجاهدتهم و كفه عن مكاشفتهم، كان مثل فعل الحسن عليه السلام مع معاويه و بيعه الأمه بأسرها و يهيم الصالحون و الخيرون الفاضلون لمعاويه و ابنه يزيد من بعده، و جميع من ولى الأمر من بنى مروان، و مخاطبهم (1).

ص: ٢٤٦

(١ - ١) ظ: مخاطبتهم.

لهم بإمره المؤمنين. فينبغي أن يستدل بذلك على استحقاقهم للإمامه، وكونهم فيها على الحق والصواب.

فإذا قلنا: كلنا (١) كانت هناك غلبه وقهر واستيلاء، و لم تكن القلوب راضيه بما أظهرها من ذلك. قالت الشيعة الإماميه: مثل ذلك في بيعه أمير المؤمنين عليه السلام للقوم و جواب الإماميه لمن يقول لهم في البيعه و الرضا و التسليم، و ذلك هو الظاهر اللائح.

و من ادعى شيئاً في الباطن يخالف ذلك عليه الدلاله هو جواب المعتزله و من نفى إمامه هؤلاء الفساق عن هذا الاعتراض إذا اعترض به في إمامه معاويه و يزيد ابنه و بنى مروان، و هيهات أن يجدوا فصلاً (٢) لما بين الأمرين ما أظلت سماء أرضاً (٣) و خالف الطول العرض.

و انما يحمل على قله الفكر، فيما ذكرناه و العصبية و الهوى، نعوذ بالله من ذلك.

ص: ٢٤٧

١- ١) ظ: في كلها.

٢- ٢) خ ل: نصاً.

٣- ٣) ظ: السماء الأرض.

٤٢- مسأله فى الجواب عن الشبهات الوارده لخبير الغدير

مسأله فى الجواب عن الشبهات الوارده لخبير الغدير

ص: ٢٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم و سألوأ أيضاً فقالوا: أنتم تحتجون بالنص على صاحبكم بما قال فيه يوم الغدير، و ليس فى ذلك أن علياً بعدى الامام فيكم و الخليفه عليكم، و موضع الرد عليكم بزعمكم، فهى جاحد الكلام الوارد، و من المفصح المبين عليه السلام الى مكلفكم له و احتجاجكم، لثبت معناه الذى تدعونه.

و لو كان أراد النبى صلى الله عليه و آله بذلك اللفظ الموجد للشبهه و الموقع للتأويل ما ذهبتم اليه لكان حينئذ أقدر منكم اليوم على بلوغ غلبه الإفصاح بالغرض المقصود و الأمر المشهود، و إلا نص على الخطاب نفسه.

كما استغنيا على زعمكم مع أمره و نهيه عليه السلام، الى أقاويل شريعه مكمله لدينا، متهمه عندنا بأرائنا و قياسنا، و تأويل لغه و استحسان أمر، فيجىء إذ نحن مفتقرون الى الاجتهاد، مضطرون إلى الإبانه و الإيضاح، أم تراه عليه السلام قد كان أوضح كل شىء من أمور الشريعه و أحوال الدين الا ما يتعلق

فلا-خلاف بيننا وبين المعتزله فى أن الله تعالى كان قادراً على أن يقول بدلاً من هذا اللفظ الذى دخلت فيه الشبهه على المخالفين فى الرؤيه، لا يراه ذو الابصار بأبصارهم فى الدنيا والآخره، حتى تزول شبهه من خالف فى أن الإدراك غير الرؤيه، و أن نفى إدراك الابصار ليس ينفى إدراك البصر، فان الكلام ليس بعام فى الآخره لما هو متناول للدنيا.

فإذا قيل لنا: كيف تعدل بين (١)اللفظ الصريح الى اللفظ المحتمل الذى علم دخول الشبهه معه؟ .

لم يكن لنا جواب الأمثل ما أجنبناه فى خبر الغدير، و لم يبق الا أن ندل على أن خبر الغدير يقتضى الاستخلاف فى الإمامه من غير احتمال لسواها.

و الذى يدل على ذلك أن النبى صَلَّى الله عليه و آله قرر (٢)مع أمته على فرض طاعته الذى أوجبها الله تعالى له بقول الله تعالى النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ و انما أراد تعالى أنه أحق بتدبيرهم و تصريفهم، و أن طاعته عليهم واجبه، فقال: فمن كنت مولاه فعلى مولاه.

فأتى من لفظه «مولى» بلفظ يحتمل المعنى المتقدمه و ان كان محتملاً لغيرها، لان لفظ «المولى» يحتمل الاولى، و ابن العم، و الحليف، و الناصر، و الجار، و غير ذلك، فقد نص جميع أهل اللغه على أن لفظه «مولى» محتمله للأولى العرب و ما هو مسطور و الحال فى احتمال هذه اللفظه للمعنى الذى ذكرنا أشهر من أن يخفى على محصل.

و من شأن الأدباء إذا عطفت جمله مفسره بكلام يحتمل للمعنى الأول و لما يحتمل غيره أن لا يريدوا ما بالكلام الا المعنى الأول دون ما عداه.

ص: ٢٥٣

١-١) ظ: من.

٢-٢) ظ: قرن.

ألا- ترى أن أحدهم إذا قال لجماعه: أ لستم تعرفون عبدى زيد، و له عبيد كثيره، ثم قال عاطفاً على كلامه: فاشهدوا أننى قد أعتقت عبدى أو وهبته لفلان، لم يجز أن يحمل لفظه عبدى ثانى المحتمل الا على العبد الأول الذى وقع التصريح به، و من حملة على سواه كان مخطئاً عادلاً عن حقيقه الكلام و وضعه.

و إذا صح ما ذكرنا و كان النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله قَالَ: فَمَنْ كُنْتَ أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ فَعَلَى أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ. و لا يكون أولى بنا من نفوسنا الا و طاعته واجبه علينا، و لا يكون طاعته واجبه علينا الا و هو امام مستخلف.

و لا- فرق على ما ذكرناه و رتبناه بين أن يقول الله تعالى أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ و بين أن يقول طاعته واجبه عليكم و لازمه لكم، و بين أن يقول: أ لست أولى بكم من أنفسكم.

هذه جملة كافيه فى جواب هذه المسائل، فمن أراد التفصيل و التطويل فعليه بكتاب «الشافى» و ما جرى مجراه من كتبنا فى الإمامه، و تصانيفنا و أمالينا. و نسأل الله تأييداً و توفيقاً و تسديداً فى قول و عمل، فإنه نعم المولى و نعم النصير.

٤٣- مسألة في إرث الأولاد

مسألة في إرث الأولاد

ص: ٢٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم قال الأجل المرتضى علم الهدى (قدس الله روحه) : اعلم أنه يلزم من ذهب من أصحابنا الى أن أولاد البنين و البنات يرثون سهام آبائهم، مسائل سبع لا مخلص لهم منها:

من ذلك أنه يلزمهم أن يكون حال البنت أحسن من حال الابن، بل أحسن من حال جماعه كثيره من البنين، كرجل خلف بنت ابن و عشرين ابنا من بنت معه، فعندهم أن لبنت الابن نصيب أبيها و هو الثلثان، و لبني البنت نصيب أمهم و هو الثلث، فالبنت الواحده أوفر نصيبا من عشرين ابنا.

و منها: أن يكون نصيب البنت يساوى نصيب الابن، حتى لو كان مكانها ابن لورث ما ترثه هي بعينه، على وجه واحد و سبب واحد. و ذلك أن مذهبهم أن بنت الابن يأخذ المال كله بسبب واحد، لان لها عندهم نصيب أبيها، فلو كان مكان هذه البنت ابن لساواها فى هذا الحكم، و أخذ ما كانت تأخذه البنت على الوجه

ص: ٢٥٧

الذى تأخذه، و ليس فى الشريعة ان الابن يساوى البنت فى الميراث.

فإذا عارضونا بمن خلف بنتا و لم يخلف غيرها، فإنها تأخذ جميع المال، و لو كان مكان ابن لجرى فى ذلك مجراها.

فالجواب: ان الابن لا يجرى مجرى البنت هنا، لأنها تأخذ النصف بالتسميه و الباقي بالرد، و الابن يأخذ المال بسبب واحد من غير تسميه و لا رد، و أنتم توجبون مساواه الابن للبنت فى الميراث و السبب.

و منها: أن البنت فى الشرع و بظاهر القرآن لها النصف إذا انفردت، و للبنتين الثلثان، و هم يعطون بنت الابن، و هى عندهم بنت المتوفى و مستحقه لهذه التسميه الجمعيه، و كذا يقولون فى بنتى ابن، فان لهما جميع المال من غير رد عليهما، و هذا بخلاف الكتاب و الإجماع.

فإن قالوا: ما جعل الله للبنت الواحده النصف و للبنتين الثلثين فى كل موضع، و انما جعل لهن ذلك مع الأبوين خاصه، و إذا انفردن عن الأبوين لم يكن لهن ذلك.

قلنا: قد ذهب الفضل بن شاذان الى هذا المذهب و من تابعه عليه، فرارا من مسأله العول، و نحن نبين فساد هذه الطريقه بعد أن نبين لزوم ما ألزمناهم إياه على تسليم ما اقترحوه.

فنقول: قد جعل الله للبنت الواحده النصف مع الوالدين بلا خلاف منكم، فخبرونا عن خلف ابنه ابن و أبوين، و مذهبكم هذا يقتضى أن للأبوين السدسين و ما بقى لبنت الابن، و هى عندكم بنت المتوفى على سبيل الحقيقه، فقد صارت البنت تأخذ مع الأبوين أكثر من النصف بسبب واحد، و جرت فى ذلك مجرى الأبوين.

فأما القول بأن للبنت الواحده النصف و للبنتين الثلثين، انما يختص باجتماع

فمن بعيد القول عن الصواب، لادن الله تعالى قال يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ (١) وهذه جملة مستقلة بنفسها، و ظاهر القرآن يقتضى أن للذكر مثل حظ الأنثيين على كل حال، و مع وجود كل أحد و فقد كل أحد.

ثم عطف عليها جملة مستقلة أخرى، فقال فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ظاهر هذه الجملة أن ذلك لهن على كل حال، و مع فقد كل أحد و وجوده، ثم عطف أخرى مستقلة غير متعلقه بما يليها و ما يتقدمها، فقال وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ و لم يجر للوالدين ذكر، فهذا يقتضى أن لها النصف مع كل أحد، الا أن يمنع دليل.

ثم قال وَ لِلأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فبين تعالى حكم الوالدين فى الميراث مع الولد و فقده.

فكيف يجوز أن يعلق إيجاب النصف للبنت الواحدة و الثلثين للبتين بوجود الأبوين؟ و قد تقدم ذكر حكم البنات مطلقا، و بعد الخروج عنه أتى بذكر الأبوين مشروطا.

و كيف يتوهم متأمل ذلك و الله يقول إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فبين تعالى حكم البنات مطلقا، و بعد الخروج عنه أتى بذكر الأبوين مشروطا.

و لو صرح تعالى بما ذكره لكان الكلام قبيحا خارجا عن البلاغه و البيان، فإنه (٢) لو قال: و لأبويه مع البنت أو البنتين لكل واحد منهما السدس ان كان له

ولد، لقبح ذلك و فحش، فكيف يقدر فى الكلام ما لو أظهرناه لكان غير مستقيم؟ .

و أجمع أهل العربيه على أن الوقف التام عند قوله تعالى وَ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ و لو كان المراد ما توهموه من أن لها النصف مع الأبوين، لما كان ذلك وقفا تاما.

و لا خلاف بين أحد من أهل العلم و المفسرين و أصحاب الاحكام فى أن قوله تعالى «وَ لِلأَبَوَيْهِ» كلام مبتدأ مستأنف لا تعلق له بما قبله.

فأما اعتذارهم عند سماع هذا الكلام، بأن اشتراط الولد انما حسن ليدخل فيه الذكور ما زاد على البنيتين، لانه لم يمض الا ذكر البنت الواحده و البنيتين فعجيب، لانه لو أراد ما ذكروا لقال تعالى يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين-مع الأبوين- فإن كن نساء فوق اثنتين-معهما-فلهما ثلثا ما ترك و ان كانت واحد-معهما-فلها النصف.

فلو أراد هذا المعنى على الترتيب الذى رتبوه، و عنى بقوله ان ذلك لهما مع البنت أو البنيتين و ما زاد عليهما، و أراد أن يبين أن السدس للأبوين مع الأولاد، لكان لا يحسن (1) أن يقول «إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ» بل يقول: و ان كان له أيضا ذكور. لانه قد تقدم ذكر البنت الواحده و ما زاد عليها، فلا معنى لاشتراط الولد، و انفراد قوله «وَ لِلأَبَوَيْهِ» عن الجملة المتقدمه، و لا يذهب على متأمل.

و انما فرق بهذا التقدير الذى لا يحصل عن نقصان البنت فى مسأله العول عن النصف، و ادعوا أن النصف حصل لها مع الأبوين لا فى كل موضع.

و أحسن من ركونهم هذه المعضله أن يقولوا: ان الله تعالى جعل لها النصف بظاهر الكلام فى كل موضع، و فى مسأله العول قام دليل على أن لها دون

ص: ٢٦٠

(١-١) خ ل: لا يتحصل.

ذلك، فعلمنا أن الله تعالى لم يجعل لها النصف في هذا الموضوع خاصة، و ان كان لها في سائر المواضع. و انما أحسن أن نخص بدليل بعض المواضع، أو يحصل ما هو مطلق من القول مشروطا بغير دليل و لا حجه، على وجه يسمح به الكلام و يذهب به رونقه فتزول فصاحته.

ثم يقال لهم: خبرونا عن خلف أولاد ابن و أولاد بنت ذكورا و إناثا، كيف تقسمون الميراث بين هؤلاء الأولاد؟ .

فإن قالوا: للذكر مثل حظ الأنثيين.

قلنا: فبأى حجه فعلتم ذلك؟ فلا وجه لهذه القسمة إلا قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ إِلَى آخِرِ آيَةِ الْمَفْرَعِ (١) في ذلك.

فيقال لهم: قد سمي الله تعالى أولاد الأولاد أولادا، فأى فرق بين أن يكون الذكور و الإناث أولاد ابن واحد أو بنت واحد، و بين أن يكون هؤلاء الذكور و الإناث أولاد بنت و ابن في تناول الاسم لهم.

فإذا كان الاسم متناولا لهم في الحالين فيجب أن تكون القسمة في الحالين تنفق و لا تختلف، و يعطى أولاد البنات الذكور و الإناث و أولاد البنين الذكور و الإناث للذكر مثل حظ الأنثيين، فلا يخالف حكم الآية في أحد الموضعين، و تناول الآية لهما تناولا واحدا.

فإن قالوا: يلزمكم (٢) أن تورثوا أولاد الأولاد مع الأولاد، لتناول الاسم للجماعه.

قلنا: لو تركنا و ظاهر الآية فعلنا ذلك، لكن إجماع الشيعة، بل إجماع

ص: ٢٤١

١-١) خ ل: المفزع.

٢-٢) خ ل: ليلزمكم.

كل المسلمين منع من ذلك، فخصصنا الظاهر و حملنا الآية على أن المراد يوصيكم الله في أولادكم بطننا بعد بطن.

فان قالوا: فنحن أيضا نخصص الظاهر و نحمل قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ عَلَى أَنْ الْمَرَادُ بِهِ أَوْلَادِ الصُّلْبِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ.

قلنا: تحتاجون الى دليل قاطع على التخصيص كما فعلنا.

فان قالوا: أجمعت الإماميه عليه.

قلنا: و ما الدليل على ذلك؟ فانا لا نعرف هذا الإجماع، و في المسألة خلاف بينهم، و أن أكثرهم يقول بخلاف الصواب في هذه تقليدا و تعويلا على روايات رووها أن كل من يتقرب بغيره أخذ سهام من تقرب به.

و هذا الخبر انما هو في أولاد الاخوه و الأخوات و الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات و بنى الأعمام و الأخوال، لأنهم (1) لا تسميه لهم في الميراث و انما يتقربون بغيرهم، فأعطوا سهام من يتقربون به.

و ليس كذلك أولاد الأولاد، لأن هؤلاء و ان نزلوا داخلون في اسم الولد و اسم البنين و البنات على الحقيقة ممن هو مسمى في الكتاب و منصوص على توريثه، فلا يحتاج في توريثه الى ذكر قرابته، و أن يعطيه نصيب من يتقرب به، كما لا يحتاج في توريث أولاد الصلب بلا واسطه إلى شيء من ذلك.

فان قيل: فما دليلكم على صحة ما ذهبتم اليه من توريث أولاد الأولاد، و القسمة عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

قلنا: دليلنا على ذلك قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ و لا خلاف بين أصحابنا في أن ولد البنين و ولد البنات و ان سفلوا

ص: ٢٤٢

١-١) خ ل: لأن هؤلاء.

يقع عليهم هذه التسميه، و يتناولهم على سبيل الحقيقه.

ولهذا حجبوا الأبوين عن ميراثهما الى السدسين بولد الولد و ان هبطوا، و حجبوا الزوج عن النصف الى الربع و الزوجه عن الربع الى الثمن بولد الولد، فمن سماه الله تعالى ولدا فى حجب الأبوين و حجب الزوجين، يجب أن يكون هو الذى سماه ولدا فى قوله يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ .

و كيف يخالف بين حكم الأولاد و يعطى بعضهم للذكر مثل حظ الأنثيين و البعض الآخر نصيب آبائهم الذى يختلف و يزيد و ينقص، و يقتضى تاره تفضيل الأنثى على الذكر و القليل على الكثير، و تاره المساواه بين الذكر و الأنثى.

و على أى شىء يعول فى الرجوع عن ظاهر كتابه تعالى؟ .

فأما مخالفونا من العامه، فإنهم لا يوافقونا فى تسميه ولد البنت بأنه ولد حقيقه، و فيهم من وافق على ذلك، و وافق جميعهم على أن ولد الولد و ان هبط يسمى ولدا على الحقيقه.

و قد حكى عن بعضهم انه كان يقول: ان ولد الولد انما يسمون بهذه التسميه إذا لم يحضر أولاد الصلب، فان حضروا لم يتناولهم. و هذا طريف، فان الاسم ان تناولهم لم يختلف ذلك، بأن يحضر غيرهم أو لا يحضر، و ما راعى أحد فيما يجرى على المسميات من الأسماء مثل ذلك.

و انما أحوجهم الى ذلك أنهم وجدوا أولاد الابن لا يأخذون مع حضور آبائهم شيئا و يأخذون مع فقده، بالايه المتضمنه للقسمه على الأولاد، فظنوا أن الاسم يتناولهم فى الحال التى يرثون فيها، و هو غلط منهم.

و قد أغناهم الله تعالى عن هذه البدعه فى آخر (1) الاسم و الخروج عن المعهود

ص: ٢٤٣

(١-١) ظ: اجراء.

فيها، بأن يقولوا: ان الظاهر يقتضى اشتراك الولد و ولد الولد فى الميراث، لو لا- أن الإجماع على خلاف ذلك، فتخصصوا بالإجماع الظاهر.

و مما يدل على أن ولد البنين و البنات يقع عليهم اسم الولد قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ وَ بَنَاتُ الْأَخِ وَ بَنَاتُ الْأُخْتِ وَ بِالْإِجْمَاعِ ان بظاهر هذه الآيه حرمت بنات أولادنا، فلو لم تكن بنت البنت بنتا على الحقيقه لما دخلت تحت هذه الآيه.

و تحقيق ذلك: انه تعالى لما قال أَخَوَاتُكُمْ وَ عَمَّاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ وَ بَنَاتُ الْأَخِ وَ بَنَاتُ الْأُخْتِ ذكر فى المحرمات بنات الأخ و بنات الأخت، لأنهن لم يدخلن تحت اسم الأخوات، و لما دخل بنات البنات تحت اسم البنات، لم يحتج أن يقول: و بنات بناتكم. و هذه حجه قويه فيما قصدناه.

و قوله تعالى وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ و قوله تعالى وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ -الى قوله- أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ لا خلاف فى عموم الحكم لجميع أولاد الأولاد من ذكور و إناث، و لأن الإجماع واقع على تسميه الحسن و الحسين عليهما السلام بأنهما أبناء رسول الله صلى الله عليه و آله و أنهما يفضلان بذلك و يمدحان، و لا فضيله و لا مدح فى وصف مجاز مستعار، فثبت أنه حقيقه.

و قد روى أصحاب السير كلهم أن أمير المؤمنين عليه السلام لما أمر ابنه محمد بن الحنفية و كان صاحب رأيته يوم الجمل فى ذلك اليوم، فقال له:

أطعن بها طعن أبيك تحمد لا خير فى الحرب إذا لم يوقد

بالمشرفى و القنا المسدد

فحمل رضى الله عنه و أبلى جهده، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أنت ابنى حقا، و هذان ابنا رسول الله صلى الله عليه و آله، يعنى الحسن و الحسين عليهما السلام. فأجرى عليهما هذه التسميه مادحا لهم و مفضلا، و المدح لا يكون

حظ الأنثيين. و هذه مناقضه لما قرره، لان بنت الابن تتقرب بأبيها و ابن الابن يتقرب أيضا بأبيه، فيجب أن يتساويا في النصيب، فكيف جعل هاهنا للذكر مثل حظ الأنثيين، مع أن كل واحد يتقرب بغيره، فله على مذهبه نصيب من يتقرب به، و ألا فعل مثل ذلك في بنت ابن و ابن بنت و جعل للذكر مثل حظ الأنثيين.

و من العجب أنه قال في كتابه ما هذه حكاية لفظه: فان ترك ابن بنت و ابنه ابن و أبوين، فلأبوين السدسان، و ما بقى فلاينه الابن حق أبيها الثلثان، و لابن البنت حق أمه الثلث، لان ولد الابنه ولد كما أن ولد الابن ولد.

و هذا التعليل ينقض الفتوى، لأنه إذا كان ولد البنت ولدا، كما أن ولد الابن كذلك، فيجب أن يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، لظاهر «يُوصِيكُمُ اللَّهُ» و كيف أعطى الأنثى ضعف ما أعطى الذكر.

و قد وافق الحق مذهب ابن شاذان في بعض المسائل من هذا الباب و ان خالف في التعليل، مثل من خلف بنت بنت و ابن ابن، فإنه يعطى البنت نصيب أمها و هو الثلث، و يعطى الابن نصيب أبيه و هو الثلثان، و هكذا نعطيها نحن، لأننا ننزلهما منزله ابن ابن و بنت بلا واسطه للذكر مثل حظ الأنثيين.

٤٤- مسأله عدم تخطئه العامل بخبر الواحد

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم مسأله [عدم تخطئه العامل بخبر الواحد] فقال: كيف تنكرون أن يكون إرسال (١) أخبار الآحاد في الأحكام الشرعيه مما قامت الحججه بالعمل به فضلا حتى أن الإماميه يختلفون فيما بينهم في أحكام شرعيه معروفه.

و يستمسك كل فريق منهم الى اخبار الآحاد في المذهب و لا يرجع (٢) كل فريق [من] موالاته الفريق الأخر و ان خالفه، و لا يحكم بكفره و تضليله، و هذا يقتضى أنه انما لم يرجع عن موالاته، لانه استند فيما يذهب إليه الى ما هو حججه.

الجواب:

ان أخبار الآحاد مما لم تقم دلالة شرعيه على وجوب العمل بالأقل (٣)، و لا

ص: ٢٦٩

١- ١) ظ: اعمال.

٢- ٢) خ ل: يخرج.

٣- ٣) كذا.

القطع العذر بذلك، و إذا كان خبر الواحد لا يوجب عملا، فإنما يقتضى إذا كان روايه على غاية العدالة ظنا، فالتجويز لكونه كاذبا ثابت، فالعمل بقوله يقتضى الإقدام على ما يعلم قبجه.

فأما الاستدلال على أن الحججه ثابتة بقبول أخبار الآحاد، بأن لا نكفر من خالفنا فى بعض الأحكام الشرعيه من الإماميه و لا يخرج عن موالاته، فلا شبهه فى بعده، لأننا لا نكفر و لا نرجع عن موالاته من خالف من أصحابنا فى بعض الشرعيات، و ان استند فى ذلك المذهب الى التقليد، أو يرجع فيه الى شبهه معلومه بطلانها.

و لم يدل عدولنا عن تكفيره و تمسكنا بموالاته على أن التقليد الذى تمسك به و اعتمد فى مذهبه ذلك عليه حق و أن فيه الحججه، فكذلك ما ظنه السائل.

و بعد: فلو كنا انما عدلنا عن تكفيره و أقمنا على موالاته من حيث استند من أخبار الآحاد الى ما قامت الحججه فى الشريعة، لكنا لا نخطئه و لا نأمره بالرجوع عما ذهب إليه، لان من عول فى مذهب على ما فيه الحججه و لا يشتمل عليه (١).

و نحن نخطئ من أصحابنا من خالفنا فيما قامت الأدله الصحيحه عليه من الأحكام الشرعيه، و ما يره (٢) بالرجوع إلى الحق و قول ما هو عليه.

و انما لا- نضيف الى هذه التخطئه التكفير و الرجوع عن الموالاته، و ليس كل مخطئ كافرا و غيره (٣) مسلم، و ان الحق (٤) من أصحابنا فى الأحكام الشرعيه انما عول فيما ذهب اليه، و من عدل على (٥) خبر الواحد و هو لا يوجب علما كيف

ص: ٢٧٠

١- ١) خ ل: عنه.

٢- ٢) ظ: و نأمره.

٣- ٣) ظ: و غير.

٤- ٤) خ ل: المحق.

٥- ٥) فى الهامش: عول عن.

يكون عالما قاطعا و ما بقى ما يحتاج إليه فى هذا الكلام، الا أن يبين من أى وجه لم نكفر من خالفنا فى بعض الشرعيات من أصحابنا مع العلم بأنه مبطل.

و الوجه فى ذلك: ان التكفير يقتضى تعلق الأحكام الشرعيه، كنفى الموالاه و التوارث و التناكح و ما جرى مجرى ذلك.

و هذا انما يعلم بالأدله القاطعه، و قد قامت الدلاله و اجتمعت الفرقه المحقه على كفر من خالفها فى الأصول، كالتوحيد و العدل و النبوه و الإمامه.

فأما خلاف بعض أصحابنا لبعض فى فروع الشرعيات، فمما لم يقيم دليل على كفر المخطئ، و لو كان كفرا لقامت الدلاله على ذلك من حاله، و كونه معصيه و ذنبا لا يوجب عندنا الرجوع عن الموالاه، كما نقول ذلك فى كل معصيه ليست بكفر.

فان قيل: فلو خالف بعض أصحابكم فى مسح الرجلين و ذهب الى غسلهما و فى أن الطلاق الثلاث يقع جميعه، كنتم تجتمعون على موالاته.

قلنا: هذا مما لا يجوز أن يخالف فيه امامى، لان هذه الاحكام و ما أشبهها معلوم ضروره أنه مذهب الأئمه، و عليه إجماع الفرقه المحقه، فلا يخالف فيها من وافق فى أصول الإمامه، و انما يخالف فيها من يخالف فى الأصول الإماميه و من خالف فى أصولهم كفر بذلك.

فان قيل: أ فلستم تكفرون مخالفيكم من خالف فى صغير فروع الشرعيات و كبيرها، فكيف تكفر المخالف بما لا تكفر به الموافق.

قلنا: نحن لا نكفر مخالفا إذا خالف فى فرع لو خالف فيه موافق من أصحابنا لم نكفروه، و انما نكفر المخالف فى ذلك الفرع بما ذهب اليه المذاهب التى تقتضى تكفيره.

مثال ذلك: ان من خالف من أصحابنا و قال: ان ولد الحر من المملوكه

مملوك، إذا لم يشرك لم يكن بذلك كافرا، و كان هذا القول باطلا.

و كذلك المخالف لنا فى الأصول إذا خالف هذه المسأله و قال: ان الولد مملوك و هذا مذهبكم، لا يكون بهذا القول بعينه كافرا، و انما نكفره فى الجملة بما خالف فيه مما يقتضى الأدله أن يكون كافرا.

ص: ٢٧٢

٤٥- مسألة في استلام الحجر

اشاره

ص: ٢٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم قولهم عند استلامهم له: أمانتي أديتها و ميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاه غدا. من المخاطب به؟ و من المستمع له؟ فان هذا يقتضى أن يكون المخاطب بهذه المخاطبه سامعا رائيا شاهدا مبلغا.

و ما معنى قولهم: ليبيك اللهم ليبيك؟ أ هو جواب منهم لنداء إبراهيم عليه السلام حين أمره الله تعالى أن يأذن بالحج كيف هو؟

الجواب:

أما استلام الحجر فهو غير مهموز، لانه افتعال من السلم التي هي الحجارة و استلام بما هو مباشرته و تقييله و التمسح، و حكي ثعلب وحده في هذه اللفظه الهمزه، و جعله وجها ثابتا و ترك الهمز، و فسر به بما اتخذ جنه و سلاحا و لامة و هي الدرع. و ما هذا الوجه الذي حكاه ثعلب في هذه اللفظه إلا مليحا إذا كان مسموعا فيها.

ص: ٢٧٥

فأما الغرض في استلام الحجر، فهو أداء العبادة و امتثال أمر الرسول صلى الله عليه وآله و التأسى بفعله، لأنه أمر عليه السلام باستلامه الحجر، و لما.

حج عليه السلام رئي مستلما له، و قد أمر بالتأسى بأفعاله في العبادات، كما أمر بالتأسى بأقواله.

و العله في هذه العبادة على سبيل الجملة، مصلحه للمكلفين و تقويتهم للواجب و ترك القبيح، و ان كنا لا نعلم الوجه على سبيل التفصيل.

و ما السؤال عن معنى ذلك الا كالسؤال عن معنى الطواف و كونه سبعة أشواط و رمى الجمار و السعى بين الصفا و المروه و الوقوف بعرفات.

فأما ما روى من القول الذي يقال عند استلام الحجر الذي هو: أمانتي أديتها و ميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاه غدا.

و السؤال من المخاطب به و المستمع له، فالوجه في ذلك بين، لان ذلك هو دعاء الله تعالى و خطبات له (١)، و هو المستمع له و المجازى عليه، و انما علقه بالحجر و أضافه اليه، لأنه عمل عنده و عباده فيه و قربه الى الله تعالى، فكأنه قال: أمانتي في استعلائك (٢) أديتها.

و معنى «لتشهد لي بالموافاه» أى ليكون عملي عندك شاهدا عند الله تعالى بموافاتي بما ندبت اليه من العباده المتعلقة بك المفعوله فيك.

و قد روى في معنى استلام الحجر و خطابه و في علل كثير من العبادات أشياء يرغب عن ذكرها، لأنها مستفتحه خارجه عن العقول، يحمل التأويل و التخريج على الوجوه الصحيحه، فعلى بعد و تعسف و تكلف، و قد أغنى الله

ص: ٢٧٦

١- ١) ظ: خطاب.

٢- ٢) ظ: استلامك.

بالظواهر الصحيحه عن البواطن السقيمه.

فأما التلبيه فمأخوذه من قولهم «ألب بالمكان إلبابا» إذا قام به. فمعنى «لبيك» أى نقيم على إجابتك و طاعتك.

فأما السؤال عن هذه فى تلبيه الحج، و هل هى جواب لنداء إبراهيم عليه السلام أم لغيره؟ .

فالجواب ان التلبيه بالحج إجابته لدعاء من دعا اليه و أمر به و هو الله تعالى.

ألا- ترى أنهم يقولون: «لبيك ان الحمد و النعمه لك و الملك لا- شريك لك» و يتبعون ذلك ألفاظا لا يليق الا به تعالى، فالاجابه له تعالى، لأنه الأمر بالحج و تلبيتنا إنما (1)أمره به.

و قد بينا أن نداء إبراهيم عليه السلام لا يجوز أن يتعلق حملة بأمه محمد صلى الله عليه و آله، لانه غير مبعوث إليهم و لا مؤد للشريعه التى تلزمهم، فلم يبق الا أن تكون تلبيه المسلمين بالحج انما هى إجابته لدعاء الله تعالى الذى بلغه و أداه إلينا الرسول محمد صلى الله عليه و آله.

و هذا واضح لمن تأمله.

ص: ٢٧٧

١- ١) ظ: بما.

٤٦- مسألة في نفي الرؤيه

مسألة في نفي الرؤيه

ص: ٢٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم زعمت المعتزله بأسرها و كثير من الشيعة و الزيديه و الخوارج و المرجئه بأجمعها أن الله تبارك و تعالى لا- يجوز أن يتحرك، و لا- يجوز أن يكون في الأماكن و لا- في مكان دون مكان، و أنه في جميع الأماكن بالعلم بها و التدبير لها.

و قال هشام بن الحكم، و على بن منصور، و على بن إسماعيل بن ميثم، و يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين، و ابن سالم الجواليقي، و الحشويه و جماعه المشبهه: ان الله جل و عز في مكان دون مكان، و أنه يتحرك و ينتقل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فان قالوا: إذا قلت ان الله جل و عز على العرش بمعنى استولى عليه بالملك و القدره.

قلنا: لا- يلزمنا أن نضيق على قول قلنا به سماعاً و اتباعاً، كما لا يلزمنا و المشبهه إذا قلنا الله ان تعالى على كل شيء و كيل، و خرجنا معناه أنه حافظ

لذلك أن يقول: انه وكيل على البيع و الكنائس و القبائح و المستقلات، بمعنى انه حافظ لذلك مالك له، و قد قال الله تعالى له ما في السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ لا يقول لله صاحبه و لله الولد و لله الأرجل و لله الفروج، فكذلك ما قلناه.

و لا يلزمنا شيء مما أَلْزَمُونَا.

و مما استدلوا به على أن الله تعالى في السماء دون الأرض قوله تعالى «إِلَيْهِ يَصِيءُ عِدُّ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ وَ الْعَمَلُ الصَّالِحِ يَرْفَعُهُ» قالوا: فالدليل أنه في السماء دون الأرض قوله «يرفعه» .

يقال لهم: يجوز هذا القول، لأن لله عز و جل ديوان أعمال العباد في السماء و الحفظه من الملائكة فيها، فيكون ما وقع هناك هل وقع (١) إليه، لأنه أمر بذلك كما حكى الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام من قوله «إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي» يريد الى الموضع الذي أمرني ربي ان أذهب اليه، و كقوله تعالى وَ مَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ فِجْعَلْ هِجْرَتَهُ عِنْدَهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي أَمَرَهُ بِالْهَجْرَةِ إِلَيْهِ، وَ هُوَ مَوْضِعُ هِجْرَةِ رَسُولِهِ إِلَيْهِ، وَ هَذَا تَأْوِيلُ جَائِزٍ.

و مما استدلوا به أيضاً: رفع أهل الأرض أبصارهم إلى السماء عند الدعاء كما يرفع الرافع نظره الى الموضع الذي فيه الملك عند مخاطبته.

قالوا: فإذا سئلنا عن السجود؟ .

قلنا: ان ذلك لنا لا علينا، لانه دليل على التذلل و الخضوع، لأنك إذا وقعت بين يدي الملك رميت بطرفك الى دون الجهه التي فيها و نكست رأسك و حملته (٢) أنه قعد.

ص: ٢٨٢

١- ١) ظ: قد رفع.

٢- ٢) ظ: جعلته.

فيقال لهم: ما تنكرون من أن يكون رفع من يرفع يده و طرفه الى السماء ليس فيه حجه على أن الله تعالى فى السماء دون الأرض، كما أن توجه المسلمين نحو البيت بالصلاه لا يوجب أن الله تعالى فى الكعبه دون غيرها من البقاع، وقد قال الناس: الحاج زوار الله.

فان قال: ذلك تعبد.

قلنا: فرفع الأيدى أيضاً تعبد.

حكى جماعه من المعتزله عن الحسن بن محمد النجار، أنه زعم أنه يجوز أن يحول الله العين الى القلب و يجعل له قوه، فيعلم الله تعالى، فيكون ذلك العلم رؤيه بالعين، أى علماً به.

و احتج من الحديث بأن الله لا يرى بخبر رواه محبوب بن الحسن بإسناده، عن الشعبي عن المسروق قال: كنت عند عائشه، فقالت: ثلاث من قالهن فقد أعظم الفريه، و ذكرت الأمرين الآخرين، قال قلت: يا أم المؤمنين انظرى و لا تجعلى، أ رأيت قول الله تعالى وَ لَقَدْ رَأَهُ نَزَلَهُ أُخْرَى و قوله وَ لَقَدْ رَأَهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ قالت: رأى جبرئيل.

و قيس بن أبى حازم راوى خبر الرؤيه، و هو «ترون ربكم» مقدوح فى عدالته من وجوه: منها أنه كان يطعن على الصحابه، فروى عنه ما أنكره أصحاب الأخبار، كيحيى بن معمر و من جرى مجراه. قال: استشفعت بعلى على عثمان فقال: استشفع بى على حاله الخطاء بان.

و قال قيس رأيت الزبير و سعداً اقتسما أرضاً، فما افترقا حتى ترابيا بالحجاره.

و روى عن قيس عن ابن مسعود قال: وددت أنى و عثمان برملى عالج يحثو على و أحثو عليه حينئذ حتى يموت الأعجز منا، و كان قيس قد هرم و تغير عقله.

قال إسماعيل: قال لى يوماً: يا إسماعيل خذ هذين الدرهمين و اشتر سوطاً

أضرب به الكلام.

و روى ابن فضيل عن قطر بن خليفة عن أبي خالد الرافتي عن علي عليه السلام أنه على المنبر قال: ان أكذب رجل من أحياء العرب على رسول الله لأبو هريره الدوسى.

وقال عبد الرحمن بن صالح الأزدي حدثنا خالد بن سعيد الأموى عن أبيه قال قالت عائشه: يا أبا هريره ما هذه الأحاديث التى تبلغنا عنك عن النبى صلى الله عليه وآله، ما سمعت الا ما سمعنا، ولا رأيت إلا ما رأينا. فقال: يا أماه كان يشغلك عن رسول الله المرآه و المكحل و التصنع لرسول الله صلى الله عليه وآله و انى و الله ما كان يشغلنى عنه شىء (١).

ص: ٢٨٤

(١-١) راجع الأحاديث فى ذلك كتاب «أبو هريره» لأبى ربه ص ١٣٥.

٤٧- تفسير الآيات المتشابهة من القرآن

تفسير سورة الحمد

إشاره

ص: ٢٨٥

سألتم أيدكم الله و أحسن توفيقكم إملاء كتاب فى متشابه القرآن و الكلام على شبه سائر المبطلين الذين تعلقوا بآياته، كالمجبره و المشبهه و الملحد، و من عداهم من أعداء الإسلام الطاعنين فيه.

و ذكر أن ما صنف من الكتب فى هذا الباب لا- يحيط به المعانى أجمع، لأن أكثر من تكلم على متشابه القرآن انما تشاغل بالمجبره و المشبهه و لم يعرض لمن عداهم.

و التفاسير الكامله ربما لم يستوف مصنفوها الكلام على هذه الأغراض و من استوفى شيئاً منها، فهو من خلال كلام طويل و بحر عميق يتعذر على المستفيد إدراكه و يتعذر عليه اصابته.

و أنا أجيب الى ما التمسوه مستعيناً بالله تعالى و مستمداً منه توفيقه و تأييده،

و هو حسبي و نعم الوكيل.

متشابه فاتحه الكتاب -

ان سأل سائل فقال: ما الوجه فى تكرير قوله تعالى الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ و كلاهما يفيد معنى واحد، و اشتقاقهما من الرحمه، و قد كان فى ذكر أحدهما كفايه عن الآخر.

الجواب:

قلنا: فى ذلك وجوه:

أولها: أن قولنا «الرحمن» أبلغ فى المعنى و أشد قوه نم قولنا «الرحيم» و هذا المثل مما وضعه أهل اللغة للمبالغه و القوه، ألا ترى أنهم يقولون سكران و غضبان و عطشان [و جوعان] لمن امتلأ سكرأ و غضبأ و عطشأ و اشتد جوعه، و هذا الوجه ذكره المبرد.

و ثانيها: أن «الرحمن» يفيد عموم الرحمه بالعباد فى الدنيا، و «الرحيم» يختص بالمؤمنين فى الآخرة، يقوى هذا الوجه تعالى وَ كَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ، فإذا كان بينهما هذا الفرق فذكرهما واجب.

و ثالثها: أن قولنا «رحمان» يشترك فيه اللغة العربيه و العبرانيه و السريانيه، و قولنا «رحيم» يختص بالعربيه، فأراد تعالى أن يصف، فعبّر بالرحمه بالوصف الخاص و المشترك حتى لا تبقى شبهه.

و رابعها: أن «الرحمن» من الأوصاف التى يختص بها القديم تعالى، و لا يجوز أن يسمى بها غيره، و «الرحيم» يختص به و بغيره يشترك بينه و بين

ص: ٢٨٨

غيره، فأراد تعالى أن يصف نفسه بما يختص به، و يشارك فيه من أوصاف الرحمة. و هذا يرجع معناه الى الجواب الأول، لأنه لما اختص «الرحمن» به تعالى لقوته و مبالغته.

و خامسها: أن يكون المعنى و ان كان واحداً، فالمراد به التوكيد، و الشيء قد يؤكد على مذاهب العرب، بأن يعاد لفظه بعينه، كقول الشاعر:

ألا سألت جموع كنده إذ تولوا . . ابن ابنا

و قد تؤكد أيضاً بأن يخالف بين اللفظين و ان كان المعنى واحداً، كقول الشاعر:

و هند أتى من دونها النائي و البعد

و هذا التأكيد المختلف اللفظ أحسن عندهم، و نظائره و شواهد أكثر من أن تحصى، و التأكيد فى قوله تعالى الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أحسن وجهى التأكيد و أبلغهما.

و هذا الجواب على مذهب من يقول: ان التأكيد لا يفيد الا معنى المؤكد، و فى هذا خلاف ليس هذا موضع ذكره.

مسألة

فإن قال قائل: فما الوجه فى قوله تعالى الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هذا الكلام لا يخلو من أن يكون خبراً و تحميداً منه تعالى لنفسه أو أمراً، فإن كان خيراً فأى فائده فى أن يحمد هو تعالى لنفسه و يشكرها، و ان كان أمراً فليس بلفظ الأمر.

ص: ٢٨٩

قلنا قد قيل فى ذلك: أنه أمر، و أن المعنى فيه قولوا «الحمد لله» و روى أن جبرائيل لما نزل على النبى صلى الله عليه و آله بهذه السوره، قال له قل: يا محمد و أمر أمتك بأن يقولوا «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» و حذف القول.

و فى القرآن و اللغه أمثاله كثيره، قال الله تعالى وَ الْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ (١) و قال تعالى وَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى (٢) و المعنى: أنهم قالوا كذلك.

و قال الشاعر:

وقفت يوماً به أسائله و الدمع ملى الحبيب تستبق

بأربع ان تقول لهم سلخوا أم أى وجه تراهم انصفقوا

و انما أراد: أقول بأربع. فحذف.

و جواب آخر: و هو أن يكون الكلام مستقلاً بنفسه لا حذف فيه، و الغرض به أن يخبرنا أن الحمد كله له، و أنه يستحق له بكل نعمه ينالها الحمد و الشكر.

ألا- ترى أن كل نعمه وصلت إلينا من قبل العباد، فهى مضافه اليه و واصله من جهته، لانه تعالى جعلنا على الصفات التى لو لم يجعلنا عليها لما انتفعنا بتلك النعمه، كالحياه و الشهوه و ضروب الا الآلات و غير ذلك.

و لو لم يجعل لنا أيضاً تلك الأجسام التى تتناولها و ننتفع بها على ما هى عليه من الطعوم و الصفات لما كانت نعمه، فقال: ان المرجع بالنعم كلها إليه

ص: ٢٩٠

١-١) سورة الرعد: ٢٣.

٢-٢) سورة الزمر: ٣.

فإن قال: فما الوجه في قوله تعالى «الْحَمْدُ لِلَّهِ» و لم يقل: الحمد لى، و هو أخصر و أقرب و أولى في الاختصاص.

الجواب:

قلنا: للخطاب موافق يتفق في المعنى، و يختلف في الفخامه و التعظيم و الجلاله و النباهه، فيكون العدول الى ما اقتضى التفخيم أولى، و ان كان المعنى واحداً وجدناهم يفرقون بين خطاب الوالد لابنه و الرئيس لرعيته، و بين خطاب النظيرين، فيقول الوالد لابنه يجب أن تطيع أباك فلائيبك عليك الحق، و يكون هذا أولى في خطابه الدال على تقدمه عليه، من أن يقول له يجب أن تطيعنى و لا تعصينى.

و يكتب الخليفه في الكتب النافذه عنه أمير المؤمنين يقول كذا و كذا و ما يرتكب كذا و كذا، و ربما شافهه بمثل هذا الخطاب.

و كل هذا يقتضى جلاله هذه السوره و فخامه موضعها.

و إذا كان الأمر على ما ذكرناه، فالعدول عن القول الذى ذكروه أولى، و ما اختاره الله في كتابه هو الواجب.

فإن قيل: فما الوجه في قوله تعالى مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ و هو تعالى مالك ليوم الدين و لغير يوم الدين و لكل شىء من المملوكات؟

ص: ٢٩١

و ما السبب فى هذا الاختصاص فى الموضوع الذى يقتضى العموم و الشمول.

الجواب:

أحد ما قيل فى هذا الموضوع: ان وجه اختصاص الملك ليوم الدين من حيث كانت الشبهات فى ذلك اليوم زائله عن تفرد به بالملك، لان من يدعى أن الملك فى الدنيا لغيره و يدعو من دونه أضداداً و أنداداً تزول هناك شبهته و تحصل معرفته على وجه لا يدخله الشك و لا يعترضه الريب، فكأنه أضاف الملك الى يوم الدين لزوال الريب فيه و انحسار الشبهات عنه.

و وجه آخر: و هو أن يوم الدين إذا كان أعظم المملوكات و أجلها خطراً و قدراً، فالاختصار (١) عليه يغنى عن ذكر غيره، لان ملك العظيم الجليل يملك الحقيق الصغير أولى، و من عاده العرب إذا أرادوا التعظيم و المبالغه أن يعلقوا الكلام بأعظم الأمور و أظهرها، و يكتفون بذلك عن ذكر غيره شمولاً أو عمومه (٢).

ألا ترى أنهم إذا أرادوا أن يصفوا رجلاً بالجود و يبالغوا فى ذلك، قلوا: هو واهب الألوفاً و القناطير، و لم يفتقروا أن يقولوا: هو واهب الدوانيق و القراريط للاستغناء عنه و لدلاله الكلام عليه.

و وجه آخر: و هو أن يكون فى الكلام حذف، و يكون تقديره: مالك يوم الدين و غيره، كما قال تعالى سَيَّرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ و البرد (٣) فحذف اختصاراً.

و هذا الجواب يضعف و ان كان قوم من المفسرين قد اعتمدوه فى هذا الموضوع،

ص: ٢٩٢

١-١ (١) خ ل: فالإقتصار.

٢-٢ (٢) ظ: عمومياً.

٣-٣ (٣) سورة النحل: ٨١.

لان الحذف انما يحتاج اليه عند الضروره بتعذر التأويل، فأما مع إمكانه و تسبله (١) فلا وجه لذكر الحذف.

و المثال الذى مثلوا به غير صحيح، لان قوله تعالى سَرَّابِلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ما يرد (٢) و البرد، ثم حذفه.

بل الوجه فيه أنه خاطب قومًا لا يمسهم الا الحر، و لا مجال للبرد عليهم، لان بلادهم يقتضى ذلك، فنفى الأذى يعتادونه.

و يمكن أن يكون إرادته نفي الأمرين، فدل على نفي أضعفهما، كما ذكرناه قبل.

مسألة

فإن قيل: فما الوجه فى قوله تعالى إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ و ما الفائدة فى هذا التكرار؟ و يغنى أن يقول: إِيَّاكَ نَعْبُدُ و نستعين.

الجواب:

قلنا: قد قيل فى ذلك: ان الكنايه لو تأخرت عن القائل فيها لتكررت، فكذلك يجب إذا تقدمت. أ لا ترى أنه لو قال: نعبدك و نستعينك، لكان يجب من تكرار الكنايه ما يجب مثله إذا تقدمت.

و هذا ليس بشيء، لأنه يجوز أن يقول القائل: نعبدك و نستعين، و يقول: أما زيد فانى أحبه و أكرم، فلا تكرر الكنايه، فسقط هذا الوجه.

ص: ٢٩٣

١-١) ظ: و تسيره.

٢-٢) ظ: ما أراد.

وقيل أيضاً في جواب هذه الشبهه: ان الفائدة في تكرار لفظ «إياك» التأكيد، و ان كان المعنى واحداً.

و هذا الجواب انما يتم على مذهب من يقول بالتأكيد، و معناه معنى المؤكد في اللغه.

و أصح ما أجيب عن هذه الشبهه أنه تعالى لو قال: إياك نعبد و نستعين، لكان الكلام موهماً، لان الاستعانه تكون لغيره، لانه لم يعلقها في الكلام به تعليقاً يمنع من هذا التوهم و الاحتمال، فإذا قال: و إياك نستعين، زال الاحتمال و تخصص الكلام.

مسأله:

فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون أمره لنا بأن نعبد دليلاً على أنه ما فعل المعونه، و انه يجوز ن لا يفعلها، و منها (١) على ان قدره مع الفعل حتى يصح أن يدعوه بأن يجددها في كل حال.

الجواب:

قلنا: ليس الأمر على ما توهموه في معنى الآية، لانه يجوز بأن يكون قد أعاننا. . (٢).

و رابعها: أن يكون الصراط هاهنا معناه الطريق إلى الجنه، لأن الأصل في تسميه الصراط بأن الصراط هو الطريق، قال الشاعر

ص: ٢٩٤

١-١) كذا.

٢-٢) قال في الهامش: هذا المقام فيه سقط.

فكان دعوانه تعالى بأن يدخلنا الجنة ان يهدينا الى طريق الثواب، و هذا أمر مرجو مستقبل ما تقدم مثله، و يكون التماسه باطلا، و قد سمي الله تعالى الإيصال إلى الثواب و الى العقاب بأنه هدايه إليهما، فقال تعالى وَ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سَيَهْدِيهِمْ وَيُضِلِّحُ بِالْهَمِّ. وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَافًا لَّهُمْ (١) و نحن نعلم أن الهدايه التي تكون في الآخره بعد انقطاع التكليف لا يليق الا بالثواب و طريقه دون غيره.

و قال تعالى فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ (٢) و قال عزمن قائل في موضع آخر وَ لَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ (٣).

و هذا كله يوضح ما ذكرناه، من ان الهدايه قد تكون الى الثواب و الى العقاب، فسقطت الشبهه من كل وجه.

مسأله

فإن قيل: فما الوجه في قوله تعالى صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ و هو يعنى المؤمنين لا محاله، و ليس هذا (٤) يقتضى أن يكون منعماً عليهم بالايمان و الدين.

لانه لو أراد غير ذلك لما كان فيه تخصيص للمؤمنين من الكافرين الضالين، لان نعم الدنيا تشتمل الجميع، و كذلك النعمه بالتكليف، و التعريض شامله

ص: ٢٩٥

١-١ (١) سورة محمد: ٥.

٢-٢ (٢) سورة الصافات: ٢٣.

٣-٣ (٣) سورة النساء: ١٦٨.

٤-٤ (٤) و هذا.

للجميع، فلم يبق ما يختص به المؤمنون إلا الايمان، و إذا كان منعماً بالايمان وجب أن يكون من فعله تعالى، لان المنعم لا يكون منعماً الا بما يفعله.

الجواب:

قلنا: غير مسلم لكم أن المراد بالانعام هاهنا الايمان و الدين، لانه تعالى قد ينعم على المؤمنين بأشياء يخصهم دون الكافر بالخواطر و البواعث السهله الشارحه للصدور، و لهذا قال تعالى وَ الَّذِينَ إهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى (١) فيبين أنه قد خصهم لمكان هداهم و ايمانهم بما لم يعم به الكافرين.

ثم يجوز أن يريد بالنعمة هاهنا الثواب، لاین الثواب من فعله، و إذا كان انما استحق بتعريضه و تكليفه كان نعمه منه تعالى و منسوباً الى تفضله و رحمته.

ثم لو سلمنا أن المراد بالايه الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ بالايمان حسب ما اقترحوا لم تكن فيه دلالة على أن الايمان من فعله عز اسمه، لأنه إذا كان بتفويضه و تكليفه و توفيقه و الطافه و معونته، فهو نعمه منه.

ألا ترى ان أحدنا إذا دفع الى غيره ما لا عظيماً تفضلاً عليه، فصرفه ذلك الغير في ضرور المنافع و ابتياع العبيد و الضياع، لم يمتنع أحد من ان ينسب تلك الضياع أنها (٢) نعمه من دافع المال من حيث وصل إليها بنعمته و معونته، و هذا واضح لا شبهه فيه.

ص: ٢٩٦

١- ١) سورة محمد: ١٧.

٢- ٢) ظ: بأنها.

فإن قيل: كيف يجوز أن يسمى الله تعالى السور بهذه الأسماء؟ و لم تجر عادة العرب أن يسموا بمثلها، و القرآن بلغتهم.

قلنا: ليس في الأسماء حطه، و لا- يجب فيه الاتباع و الاقتداء، و لهذا جاز أن يحدث أهل كل صناعه لما عرفوه من الآلات و الأدوات أسماء، و ان لم تكن تلك الأسماء في اللغه أسماء لتلك المسميات، و قد يجوز أن يسمى أحدنا ولده ما لم يسبق اليه، و لا يكون بذلك معيياً.

فان قيل: كيف يجوز أن تكون هذه الحروف أسماء للسور مع اشتراك جماعه من السور في بعضها و خلو كثير من السور من شيء منها؟ قلنا: أما الاشتراك فغير ممتنع أسماء الألقاب، و ان كان الألقاب في الأصل (١) إذا كانت للتمييز ألا- يقع فيها الاشتراك، ثم عند وقوع الاشتراك فيها فزعوا الى الصفات، و لهذا قالوا: زيد الطويل العاقل، و ألحقوا الصفة لما وقع الاشتراك في الاسم، و لو لم يكن في العالم الأزيد واحد، لما احتجوا إلى الصفة.

و هكذا السور، لما وقع الاشتراك في أسمائها ألحقوا بها ما بينه على التمييز، فقالوا: الدخان و الزخرف و ما أشبه ذلك، و لم يحتاجوا الى ذلك فيما ينفرد بلقبه، كصاد و قاف و طه و ما جرى مجراهن.

فأما خلو بعض السور من اسم، لان وضع الأسماء في الأصل غير واجب، و إذا كان جاز (٢) أن يختص مسمى دون غيره.

ص: ٢٩٧

١- ١) ظ: و ان كان الأصل في الألقاب.

٢- ٢) ظ: و اذن جاز.

تفسير «الم»

[فان قيل: فما الوجه فيما افتتح هذه السوره من قوله «الم» و هو كلام لا يعرف معناه و لا يعلم فحواه؟ و كيف يجوز أن يخاطبهم بما لا يعرفونه و لا يقولونه.

الجواب:

قلنا: قد ذكر الناس في معنى الحروف المقطعه التي افتتحت بها السور وجوهاً كثيرة، فبعضها صحيح و بعضها فاسد، و نحن نذكر الصحيح الذي نختاره و ننبه على ما فيه اختلاف و فساد.

فمن أصح ما ذكر في ذلك و أبعد من الفساد أن يكون هذه الحروف أسماء للسور و شعاراً لها، و الأسماء إذا كانت على سبيل التلقب (1) الذي ذكرناه و التمييز، لأن الألقاب جاريه مجرى الإشاره، و لا يفيد في اللقب أكثر من الإشاره اليه، و إمكان الاخبار عنه عند الغيبه باللقب، كما أمكنت الإشاره مع الحضور.

ألا ترى ان قولنا زيد و عمرو لا يفيدان أكثر من التلقب الذي ذكرناه، و لا يجريان مجرى طويل و قصير و ما أشبهها من الصفات. و من اماره كون الاسم لقباً أن يجوز تبديله و تغييره و اللغه على ما هي عليه، و الاسم المفيد لا يجوز تغييره الا بتغير اللغه.

ألا ترى أنه لو سمينا رجلاً ب «زيد» ثم بدا لنا في ذلك فسميناه ب «عمرو»

ص: ٢٩٨

لساغ ذلك و اللغه على ما كانت عليه، و إذا وصفناه بأنه طويل لم يجز أن نصفه بالقصير، و نرجع عن وصفه بالطويل الامع تغير اللغه و انقلابها.

و هذا الوجه الذى ذكرناه فى هذه الفواتح، قد روى عن الشيوخ الثقات الذين لا أرباب لهم، و ما لا اسم له من السور قد يعرف و يميز بما يقوم مقام الاسم من الصفات، كسوره النساء و سوره المائده و ما أشبههما.

و قد طعن أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني على هذا الجواب و ضعفه و أورد عليه كلاماً طويلاً- جملته ان قال: الاسم غير المسمى، فلو كانت هذه الفواتح أسماء للسور، لوجب أن تكون غيرها و لا تكون منها.

و قد أجمع المسلمون قراؤهم و غير قرائهم على أن هذه الفواتح من السور و معدوده فى جملة آيها، و هذا يوجب مع القول بالاسم غير المسمى أنها ليست بأسماء.

و الجواب عن ذلك: ان هذه الأسماء ليست غير السور، و هى منها على وجه، و ان كانت خارجه من جملتها على وجه آخر، فهى من حيث كانت أسماء لها و ألقاباً عليها خارجه عنها، لان الاسم لا بد من أن يكون فى حكم الغير المسمى، و هى من حيث كانت قرآناً منزلاً- متعبداً بتلاوته من جملة السور، لأننا أمرنا أن نتلوها فى جملتها و نبتدئ بها ثم نتبعها بالسوره، و لا يمتنع فى الاسم أن يكون بينه و بين المسمى مشاركة من وجه، و ان كان يدخل معه فى جهه أخرى.

ألا ترى أن هذا الاسم محدث و فعل من الافعال و موجود و مدرك، و كل هذا قائم فى المسمى، و ليس لأحد أن يقول: قد جعلتم داخلا- مع المسمى و غير متميز منه، لأننا لم نفعل ذلك من حيث كان اسماً، و انما جمعنا بينه و بين المسمى من وجه لم يكن فيه اسماً للمسمى، فكذلك القول فى هذه الفواتح.

و من عجيب أمر أبى مسلم أنه أعرض عن هذا الجواب و تغلغل فيه الى ما حكيناه عنه، ورد أيضاً غيره من الأجوبه المردوده لعمرى فى أنفسها.

ثم اختار جواباً ظاهر الضعف بين الفساد، و نحن نبتدىء بالكلام عليه قبل غيره مما نريد أن نبين فسادَه.

قال أبو مسلم بعد ان اعترض أجوبه غيره كما فى معنى هذه الحروف: و الذى عندنا فى هذه الحروف أن حروف المعجم لما كانت أصل كلام العرب الذى منها يبنى و يؤلف افتتح الله تعالى السوره بهذه الحروف المقطعه التى هى حروف العرب المبنى منها كلامه أو ردها فى أوائلها تسكيناً للعرب بما لزمهم من الحجه و ظهر منهم من المعجز.

كأنهم خوطبوا فقبل لهم: يا أيها الكافرون بما أنزل على محمد هذا الذى زعمتم أن محمداً صلى الله عليه و آله . . (١) الله كلام بنى من حروفكم و كتابكم و بلغتكم المتداوله بينكم لا . . و معانيه و طرقه و بيانه معانى كلامكم و طرائقكم و مذاهبكم، قد دعيتم إلى الإتيان بمثله و مثل أقل سوره منه فعجزتم، فلو كان كما تزعمون لكنتم قادرين على مثله. و أظن فى هذا الكلام و أسهب و ذهب كل مذهب.

و هذا الوجه غير سديد و لا مرضى، لان القوم كانوا يعرفون أن القرآن مبنى من حروف المعجم و مركب منها ضروره عند سماعه و إدراكه، و لا يحتاجون الى أن يقدم لهم فى أوائل السور حروف تدل على أن الكلام الذى أنزلها (٢) مبنى منها.

فان كان المراد بتقديم هذه الحروف الدلاله على أن القرآن مركب منها، فذلك مستغنى عنه بما ذكرناه، و ان كان للتبكيه و التقريع من حيث عجزوا عن الإتيان بمثله و هو مركب منه، فهذا التقريع أيضاً لئتم مع إلقاء هذه الحروف، لان المعلوم الذى لا اشكال فيه أن القرآن من هذه الحروف مركب،

ص: ٣٠٠

١-١) كذا، و الظاهر: افترى على.

٢-٢) كذا، و الظاهر: افترى على.

و أنهم إذا عجزوا عن معارضته و مقابله، فقد عجزوا عن تجانس كلامهم.

و ليس ينبغي أن يعتمد على هذا الجواب الذى ذكرناه مستضعفاً له.

و مما قيل فى هذه الحروف أنها منبئه عن أسماء الله تعالى، فقالوا «الم» أنا الله، و فى «الر» أنا البارئ، و فى «المص» أنا الله الصادق، و فى «كهيعص» الكاف من كريم و العين من عليم و الصاد من صادق و الهاء من هادى، و هذا حكى عن جماعه من المفسرين.

و هو وجه باطل لا- خفاء فى بطلانه، لانه رمز و إغاز لا يدل ظاهر الكلام عليه، و لو أن أحدنا نطق بحرف من هذه الحروف و أراد الإشارة به الى.. الحروف، لعذر أمر ملغز و لكان مذموماً (١).

و بعد فليس المناسب للحروف (٢)المخصوص الى كلمه مخصوصه تشتمل عليه و على غيره، بأولى ممن نسبه الى غير تلك الكلمه مما يشتمل على تلك الحروف، و هذا يقتضى أن لا يستقر لهذه الحروف معنى من المعانى معقول، و الله تعالى يجمل من أن يتكلم بما لا معنى له.

و مما قيل فى ذلك أيضاً: أن هذه الحروف تقطيع لاسم الله تعالى.

و هذا أيضاً باطل، لانه لا يخرج عن أن يكون خطاباً بما لا يعقل و لا يفهم معانيه.

فأما المتشابه فعندنا أن الله تعالى و ان علم تأويله و العلماء أيضاً يعلمون مثل ذلك، و الآيه التى يتعلق بها فى هذا الباب من قوله تعالى وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرّٰسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ افنحن نبين تأويلها عند البلوغ إليها و نذكر أن المراد بخلاف ما ظنوه بإذن الله تعالى.

ص: ٣٠١

١- (١) كذا.

٢- (٢) ظ: للحرف.

فأما المتشابه فعندنا أن الله تعالى و ان علم تأويله و العلماء أيضاً يعلمون مثل ذلك، و الآيه التي يتعلق بها في هذا الباب من قوله تعالى وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاْسِيخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ (١) فنحن نبين تأويلها عند البلوغ إليها و نذكر أن المراد بخلاف ما ظنوه بإذن الله تعالى.

و مما قيل في ذلك أيضاً: أن المشركين كانوا تواصلوا بأن لا يصغوا الى القرآن و ان يلغوا فيه و يعرضوا عنه، فافتتح كلامه جل و عز بهذه الحروف المنضمه لسمعوها فيصغوا إليها، مستدعين لها متعجبين من ورودها، فيرد عليهم بعدها من الكلام ما يحتاجون الى استماعه و فهم معانيه، حتى يصير ما قدمه داعياً الى الاستماع و الإصغاء، داعيين الى الفهم و القبول.

و هذا ليس بشيء، لأن الخطاب و الكلام مما لا يحسن إلا للفائدة التي لا تفهم الا به. و لا يجوز أن يقوم فيه الأغراض المختلفه مقام الإفاده، فلا يجوز ان يخاطبهم بما لا فائده فيه، حتى يحثهم ذلك الى استماع الكلام المفهوم، لان الكلام مما لا يفيد وجهاً في قبجه.

و لا يجوز أن يخرج عن هذا الوجه مما فيه من الوجوه المستحسنه، على أنه إذا كانوا انما يلغون في كلامه و يعرضون عن بيانه عناداً عصبية، فليس بنافع ان يقوم أمام كلامه هذه الحروف، إذا أورد عليهم بعدها الكلام المتضمن للأمر و النهي. و الاخبار، عدلوا عن استماعه و لغوا فيه و صار ما أورد من المقدمه عاراً أو نقصاً لا يجز نفعاً، و يجعلونه من أوكد الحجج عليه، لأنهم كانوا يقولون له: أنت تزعم أن الكتاب الذي جئت به بلساننا و لغتنا، و قد قدمت فيه ما لا نعرف تألفه و لا نتخاطب بمثله.

و قد قيل أيضاً: ان معنى تقديم هذه الحروف لافتتاح الكلام و ابتدائه،

ص:

كقول القائل مبتدأ: ألا ذهب، و كقوله تعالى أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ (١).

و كقوله عز و جل أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِيئِهِ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ (٢) و قوله تعالى أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ (٣) ف «ألا» زائده بلا إشكال، لأنها لو حذفت من الكلام لم يتغير فائدته، و قد قال الشاعر:

ألا زعمت بسياسه القوم اننى كبرت و الا يشهد اللهو أمثالى
و نظائر ذلك كثيره.

و هذا ليس بشيء، لأن لفظه «إلا» معروفه فى لغة العرب، و انما هى موضوعه فى هذه المواضع للافتتاح، و لا نعرف أحداً منهم افتتح كلاماً بالحروف المقطعه على وجه من الوجوه.

فكان هذا القائل يقول: إذا كانت لفظه «ألا» و هى كلمه مبنيه مؤلفه على بناء سائر الكلام بما جعلوه للافتتاح، فألا جاز أن يجعل الحروف المقطوعه التى ليست بهيئه موضوعه هذا الموضع، و لا شبهه فى فساد هذا الضرب من القياس فى اللغة، و أنه لا يعرف فيها و خروج عن حدها.

و مما قيل فى ذلك أيضاً: ان الافتتاح بهذه الحروف يجرى مجرى المروى من العرب من قولهم:

جاريه و عدتني أن يدهن رأسى و يعلى أو ما و يمسح العنقا حتى بينا

و كقول الآخر:

قلنا لها قفى قالت قاف لا يحيى انا نسينا الا يخاف

و كقول الآخر

ص: ٣٠٣

١-١) سورة الشورى: ٥٣.

٢-٢) سورة فصلت: ٥٤.

٣-٣) سورة هود: ٥.

بالخير خيرات و انشرفا و لا أريد الشر إرثا و هذا أيضاً ليس بشىء.

و الذى ذكره من العرب انما هو على سبيل الا-يجاز و الاختصار و الحذف الذى يغنى فيه عن تمام الكلام معروفه القصد و الإشاره اليه.

و ليس هذا مما كنا فيه بسبيل، لان قول القائل: «و عدتنى إرثا» أى تمسح رأسى.

و أما قوله: «قالت قاف» فمعناه وقفت، كذلك قوله «و انشرفاً» أى فتيرا.

و قوله «الا- ان شاء» فحذف بعض الكلام لدلاله الباقي عليه و علم المخاطب به، و كل هذا غير موجود فى الحروف المقطعه، فكيف تجعل شاهداً عليها.

و مما قيل فى ذلك أيضاً: ان الله تعالى علم أن سيكون فى هذه الأمه مبتدعون يذهبون فى القرآن المسموع المقتر (١)، فإنه ليس بكلام الله تعالى، و أن كلامه على الحقيقه غيره، فأراد تعالى بذكر هذه الحروف التنبيه على أن كلامه هذه الحروف، و ان ما ذهبوا اليه من أن كلامه تعالى غير هذا المسموع باطل مضمحل.

و هذا أيضاً، ليس بشىء، لأن ما (٢) ذهب الى أن كلامه تعالى ليس حقيقه (٣) فى ذاته بما يسمع و يقرأ، و جعل هذا القرآن عباره و حكايه على اختلاف عباراتهم لا بحجه (٤) و يبطل قوله أن يورد عليه هذه الحروف المقطعه، فإنه إذا جاز أن يقول فى المركب من هذه الحروف أنه غير المسموع و أنه فى النفس، جاز

ص: ٣٠٤

١- ١) بأنه مقتر كذا فى الهامش، و الظاهر: المقرو.

٢- ٢) ظ: من.

٣- ٣) فى الهامش: حقه.

٤- ٤) ظ: لا يحجه.

أن يقول فى المفرد مثل ذلك، فإن الشبهه فى الأمرين قائمه، و انما يزال إذا أزيلت بغير هذه الطريقه.

و قيل فى ذلك: ان الله تعالى أقسم بهذه الحروف لعظمتها و جلالتها و كثره الانتفاع (1)بها، و أنها مباني أسمائه الحسنى، و بها أنزل تحيته على أنبيائه، و عليها تدور اللغات على اختلافها.

فكأنه تعالى قال: و حروف المعجم فقد بين لكم السبل و أنهج الدلاله، فحذف جواب القسم لعلم المخاطبين به.

و لان قوله تعالى ذَلِكْ أَلْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ يدل على الجواب و يكفى منه، و يجرى مجرى قوله تعالى وَ النَّازِعَاتِ غَرْقًا فى أن جواب القسم محذوف، و التأويل و النازعات غرقاً لتبعثن أو لتعرضن على الله، فحذف الجواب، لان قوله تعالى إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً (2) يدل عليه، و قوله تعالى وَ السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ وَ الشَّمْسِ وَ ضُحَاهَا فحذف الجواب إذا كان عليه دال سائغ فى اللغه.

و ان كان بعض النحويين قد ذهب الى أن جواب وَ السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ قتل أصحاب الأخدود، معناه التقديم، و هو الجواب على الحقيقه، و التقدير: قتل أصحاب الأخدود و السماء ذات البروج.

و قال أبو العباس أحمد بن يحيى: لا- يجوز إضمار اللم فى الجواب المتأخر، لأن القائل إذا قال: و الله زيد قائم، لا يجوز أن يقول: و الله زيد قائم..

اللام، لانه لا دليل عليها.

و هذا الجواب أقرب الى السداد من الأجوبه المتقدمه، و أشبه بأن يكون وجهاً تالياً للوجه الذى اخترناه قبل. و صلى الله على محمد و آله.

ص: ٣٠٥

١-١) فى الهامش: الانقطاع.

٢-٢) سوره النازعات: ١١.

٤٨- مسأله فى إبطال العمل بأخبار الآحاد

بسم الله الرحمن الرحيم أعلم أنه لا يجوز أن يتعبد أصحابنا و الحال هذه أن يعملوا فى أحكام الشريعة على أخبار الآحاد، و لا يتم على موجبات أصولهم أن يكون الأخبار التى يروونها فى الشريعة معمولاً عليها، و ان جاز لخصومهم على مقتضى أصولهم ذلك.

و نحن نبين هذه الجملة و نتجاوز عن الكلام، على أن العلم الضرورى حاصل لكل مخالف الإماميه أو موافق، بأنهم لا يعملون فى الشريعة بخبر لا يوجب العلم، و أن ذلك صار شعاراً لهم يعرفون به، كما أن نفي القياس فى الشريعة من شعارهم الذى يعلمه منهم كل مخالط لهم.

و نتجاوز أيضاً عن الاعتماد فى إبطال ذلك على نفي دلالة شرعيه على وجوب العمل بخبر الواحد، فإنه لا بد باتفاق بيننا فى مثل ذلك من دلالة يقطع بها، و قد بينا هذا كله و أشبعناه و فرعناه فى جواب المسائل التباينيات.

و الذى يختص هذا الموضوع مما لم نبينه هناك: أنه لا خلاف بين كل من ذهب الى وجوب العمل بخبر الواحد فى الشريعة، أنه لا بد من كون مخبره (١) عدلاً.

و العدالة عندنا يقتضى أن يكون معتقدا للحق فى الأصول و الفروع، و غير ذاهب الى مذهب قد دلت الأدله على بطلانه، و أن يكون غير متظاهر بشيء من المعاصى و القبائح.

و هذه الجملة تقتضى تعذر العمل بشيء من الاخبار التى رواها الواقفيه (٢) على موسى بن جعفر عليهما السلام الذاهبه الى أنه المهدي عليه السلام، و تكذيب كل من بعده من الأئمه عليهم السلام، و هذا كفر بغير شبهه و رده، كالطاطرى و ابن سماعه و فلان و فلان، و من لا يحصى كثره.

فإن معظم الفقه و جمهوره بل جميعه لا يخلو مستنده ممن يذهب مذهب الواقفه، اما أن يكون أصلاً فى الخبر أو فرعاً، راوياً عن غيره و مروياً عنه.

و الى غلامه، و خطابه، و مخمسه، و أصحاب حلول، كفلان و فلان و من لا يحصى أيضاً كثره. و الى قمي مشبه مجبر. و أن القميين كلهم من غير استثناء لأحد منهم إلا- أبا جعفر بن بابويه (رحمه الله عليه) بالأمس كانوا مشبهه مجبره، و كتبهم و تصانيفهم تشهد بذلك و تنطق به.

فليت شعرى أى روايه تخلص و تسلم من أن يكون فى أصلها و فرعها واقف أو غال، أو قمي مشبه مجبر، و الاختبار بيننا و بينهم التفطيش.

ثم لو سلم خبر أحدهم من هذه الأمور، و لم يكن راويه الا مقلد بحت معتقد

ص: ٣١٠

١- ١) خ ل: راويه.

٢- ٢) ظ: الواقفه.

لمذهبه بغير حجه و دليل.

و من كانت هذه صفته عند الشيعة جاهل بالله تعالى، لا يجوز أن يكون عدلا، و لا ممكن تقبل أخباره فى الشريعة.

فإن قيل: ليس كل من لم يكن على الطبقة فى النظر، يكون جاهلا بالله تعالى، أو غير عارف به، لان فيه أصحاب الجملة من يعرف الله تعالى بطرق مختصره توجب العلم، و ان لم يكن يقوى على درء الشبهات كلها.

قلنا: ما نعرف من أصحاب حديثنا و رواياتنا من هذه صفته، و كل من نشير اليه منهم إذا سألته عن سبب اعتقاده التوحيد و العدل أو النبوه أو الإمامه، أحالكك على الروايات و تلى عليك الأحاديث. فلو عرف هذه المعارف بجهه صحيحه لا- أحوال (1) فى اعتقاده إذا سأل عن جهه علمها، و معلوم ضروره خلاف ذلك، و المدافعه للعيان قبيحه بدوى الدين.

و فى روايتنا و نقله أحاديثنا من يقول بالقياس و يذهب إليه فى الشريعة، كالفضل ابن شاذان و يونس و جماعه معروفين، و لا شبهه فى أن اعتقاد صحه القياس فى الشريعة كفر لا تثبت معه عداله.

فمن أين يصح لنا خبر واحد يروونه ممن يجوز أن يكون عدلا مع هذه الأقسام التى ذكرناها حتى ندعى أنا تعبدنا بقوله.

و ليس يلزم ما ذكرناه على أخبار التواتر، لأن الأخبار المتواتره لا يشترط فيها عداله روايتها، بل قد يثبت التواتر و تجب المعرفة بروايه الفاسق بل الكافر، لان العلم بصحه ما رووه يبتنى على أمور عقليه تشهد بأن مثل تلك الجماعه لا

ص: ٣١١

١- ١) ظ: لا حال.

يجوز عليها و هي على ما هي عليه.

فلا بد إذا لم يكن خبرها كذبا أن يكون صدقا، و العمل بأخبار الآحاد عند من يذهب إليه في الشرع يقتضى كون الراوى على صفه تجب مراعاتها، فإذا لم يتكامل بطل الشرط في وجوب العمل.

و انما قلنا ان مثل الذى ذكرناه لا يعترض به على مذهب مخالفينا الى العمل بأخبار الآحاد، لأنهم لا يراعون في صفه الناقلين كل الذى نراعيه، و لا يكفرون بما نكفر به من الخلاف في كل أصل و فرع، و أكثرهم يعمل على أخبار أهل الأهواء و ان كان فسقا كثيرا متى كانوا متزهين عما يعتقدون أنه معصيه و فسق و غير منكر لا يعتقدونه قبحا، فالأمر عليهم أوسع منه علينا.

فان قيل: إذا سددتم طريق العمل بالاخبار في الشريعة، فعلى أى شىء تعولون في الفقه كله.

قلنا: قد بينا في مواضع من كلامنا كيف الطريق لنا مع نفي القياس و العمل بأخبار الآحاد الى ذلك، و كشفناه و أوضحناه في جواب المسائل التبانيات و في جواب المسائل الحلييات، و نحن نورد هاهنا جملة منه.

و اعلم أن معظم الفقه نعلم ضروره مذاهب أئمتنا فيه بالأخبار المتواتره، فإن وقع شك في أن الاخبار توجب العلم الضرورى فالعلم الذى لا شبهه فيه و لا ريب يعتريه حاصل، كالعلم بالأمر الظاهره كلها التى يدعى قوم أن العلم بها ضرورى.

فان الإماميه كلها تعلم أن مذهب أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق و آبائه و أبنائه من الأئمه عليهم السلام إنكار غسل الرجلين، و إيجاب مسحهما، و إنكار المسح على الخفين، و أن الطلاق الثلاث لا يقع، و أن كل مسكر حرام، و ما

جری مجرى ذلك من الأمور التي لا يختلج بشك بأنه مذاهبهم.

و ما سوى ذلك لقلته بل الأقل، نعول فيه على إجماع الإماميه، لأننا نعلم أن قول امام الزمان المعصوم عليه السلام فى جملة أقوالهم، و كل ما أجمعوا عليه مقطوع على صحته. و قد فرعنا هذه الجملة فى مواضع و بسطانها.

فأما ما اختلفت الإماميه فيه، فهو على ضربين: ضرب يكون الخلاف فيه من الواحد و الاثنين، عرفناهما بأعيانهما و أنسابهما، و قطعنا على أن امام الزمان ليس بواحد منهما، فهذا الضرب يكون المعول فيه على أقوال باقى الشيعة الذين هم الجل و الجمهور، و لأننا نقطع على أن قول الإمام فى تلك الجبهه دون قول الواحد و الاثنين.

و الضرب الأخر من الخلاف: أن تقول طائفه كثيره لا تتميز بعدد و لا معرفه إلا الأعيان الأشخاص بمذهب و الباقون بخلافه، فحينئذ لا يمكن الرجوع الى الإجماع و الاعتماد عليه، و يرجع فى الحق من ذلك الى نص كتاب أو اعتماد على طريقه تفضى الى العلم، كالتمسك بأصل ما فى العقل و نفى ما ينقل عنه، و ما أشبه ذلك من الطرق التي قد بينها فى مواضع، و فى كتاب «نصره ما انفردت به الإماميه فى المسائل الفقهيّه» .

فإن قدرنا أنه لا طريق الى قطع على الحق فيما اختلفوا فيه، فعند ذلك كنا مخيرين فى تلك المسأله بين الأقوال المختلفه، لفقد دليل التخصيص و التعيين.

و كذلك القول فى أحكام الحوادث التي تحدث و لا قول للإماميه على وفاق و لا خلاف.

آخر المسأله صورته النسخه المستنسخه كتبها من خط الشيخ زين الدين قدس الله نفسه الزكيه و أفاض على تربته المرحم الربانيه و الحمد لله وحده.

٤٩- مسأله فى عله امتناع على عليه السلام- عن محاربه الغاصبين لحقه بعد الرسول صلى الله عليه و آله-

قال الشريف الأجل المرتضى رضى الله عنه- : ان سأل سائل

فقال: إذا كان شيوخكم يعتمدون قديما و حديثا فى عله امتناع أمير المؤمنين عليه السلام من محاربه بعد الرسول صلى الله عليه و آله القوم الخارجين عن طاعته الغاصبين لرتبه النازلين بغير حق فى منزلته.

فإنه عليه السلام علم أنه لو شرع فى ذلك لارتد الناس مع قرب عهدهم بالكفر، و أنه عليه السلام انما كظم و صبر حذرا من الفساد الأعظم.

و على هذه الطريقه سؤال صعب، و هو أن يقال: كيف يجوز أن يكون إمامته و فرض طاعته من المصالح الدينيه التى لا عوض عنها، و يتعلق بها بعينها الفساد و الرده، لأنه عليه السلام إذا كان الغرض فى إمامته أن يتصرف فى الأمر و يدبر أمورهم، و كان لا سبيل له الى ذلك الا بما هو مفسده لهم و مؤديه الى

ص: ٣١٧

ردتهم، فقد تعلق الاستفساد بإمامته، و خرجت من أن تكون واجبه الى أن تكون قبيحه.

و بعد فأى رده كان يخاف منها و جميع من خالف النص عندكم مرتد بدفعهم له، فكأنه خاف مما هو واقع حاصل.

الجواب:

اعلم أنه لا صعوبه فى الجواب عن هذا السؤال لمن تأمل الأمر، لأن الله تعالى إذا علم أن المصلحه الدينيه بعد وفاه الرسول صلى الله عليه و آله فى إمامته و فرض طاعته، و قد فعل ذلك النبى صلى الله عليه و آله بأمره تعالى.

و إذا كانت المصلحه فى تدبيره لأمر الأمه، انما يتم بتمكينهم له من النظر و التدبير و الأمر و النهى و الحل و العقد، و جب أن يأمرهم بتمكينه و يوجب عليهم التخليه بينه و بين تدبيره، و قد فعل ذلك على أوجه الوجوه، فخالقوا و عصوا و اتبعوا الهوى المردى، و عدلوا عن الحق المنجى.

فقامت له جل ثناؤه بذلك الحجه عليهم، لأنه أراح علتهم فيما به تتم مصلحتهم، و فعل ما يتم به ذلك من مقدوره، و هو النص و الدلاله و الحجه و الأمر بالتمكين و إيجاب التخليه، و نفى ما هو فى مقدورهم من التمكين و التخليه للذين لا يتم التصرف الا بهما، فهم الملمومون المعاتبون على فوت مصلحتهم، و هو تعالى المشكور على فعله بهم.

و ليس يجوز أن يكرههم و يلجأهم الى التمكين، لان ذلك يبطل التكليف، و يسقط استحقاق الثواب، و المجزى بالتكليف اليه.

و أما المحاربه: فإن كان الغرض فى تكليفها أن يرجع القوم عن الباطل إلى جهة الحق، فقد يجوز أو يعلم أو يغلب فى الظن فى أحوالهم أنه بذلك لا يرجعون، فلا طائل اذن فيها.

و ان كان الغرض فى المحاربه ما يجب فى جهاد الباغى على الامام الخارج عليه العادل عن طاعته، فان ذلك كله انما يجب مع التمكين و القدره و الأنصار و الأعوان، و لم يكن شىء من ذلك فى تلك الأحوال.

و هذا كاف فى سقوط فرض المحاربه، إلا أنا كنا نريد أن تصرحوا بأن العله فى الكف عن المحاربه الخوف من ارتداد القوم، فيجب أن نعدل عن الجواب بغيره من أنه غير متمكن من ذلك انعقد (١)لناصر و ما جرى مجرى ذلك.

فنقول: إذا كانت المحاربه انما يتكلف لوجوب جهاد الباغى الشاق للعصى، فقد يجوز أن نعلم أنها تؤدى الى فساد فى الدين من رده عنه أو ما أشبهها، فيقبح استعمالها، لأنها مفسده، و ليس ذلك بموجب أن يكون نفس الإمامه هى المفسده، أو تدبير الإمام أمور الأمه و تعريفه لهم، لأن المفسده هاهنا منفصله عن الإمامه نفسها، و ان عرضت فى المجاهده لمن خالف الإمام الذى هو مصلحه الأمه أما تدبير الامام يتم، و ذلك لا يتم الا بالنص عليه، و إيجاب فرض طاعته، و الاستفساد الذى ذكرناه غير راجع الى شىء من ذلك، بل هو راجع الى المحاربه من بغى على الامام و خالف طاعته و إمامته، و ذلك منفصل عن نفس الإمامه.

و قد بينا جهاد المارق عن الدين و محاربه الباغى عن الإمامه، انما يجب إذا لم يعرض فيها استفساد يسقط وجوبها بل قبحت، و لا شىء من الواجبات الا و متى

ص: ٣١٩

(١ - ١) ظ: لفقد.

عرض فيها وجه قبح سقط وجوبها و بل ذا (1) تقرر.

وقيل لنا من بعد: فكيف حارب أهل الجمل و صفين لما بغوا عليه و مرقوا عن طاعته؟ فالجواب: أنه تمكن من ذلك لوجود الأعداء و الأنصار و المشايخين و المتابعين، و لم يحصل فى أول الأمر شىء من ذلك.

و الجواب الأخر: أنه لم يعلم أن جهادهم يؤدى الى استفساد و علم فى الحال الاولى أن المحاربه تودى الى ذلك.

فأما ظاهر ما مضى فى أن الرده حاصله فى كل دافع، فمن أى شىء خاف فى المجاهده؟ .

فالجواب: أنه خاف ارتداد من لم يكن مرتدا قبل الحرب من المستضعفين، و النافى البصيره فى الدين، الذين ما كانوا ارتدوا قبل المحاربه، و تدخل عليهم الشبهات فيها حتى يرجعوا عن الحق إلى الباطل.

و قد دخلت الشبهه على كثير من الضعفاء فى قتله عليه السلام لأهل الجمل و صفين، و شككهم ذلك فى أحواله، و ليست منزله من خالف من أهل الجمل و صفين فى النفوس و مكانهم من الصدور مكان من خالف فى النص و عمل بخلافه بعد وفاه الرسول صلى الله عليه و آله، و الا فمن الجائر القوى أن تدخل بمحاربتهم الشبهات.

و وجه آخر: و هو أن الكفر قد يتفاضل، فيكون بعضه أعظم من بعض، اما لأن العقاب عليه أغلظ الوجوه و لا يظهر لنا، أو لوقوعه على وجه يطمع فى إسلامه و أهل (2) أعداهما و وقع النص عليه فى الأصل، و ان كان كفرا و ارتدادا

ص: ٣٢٠

١-١) كذا.

٢-٢) كذا الى آخره.

عند الشيعة الإمامية، و أعظم منه و أفحش و أشد اطماعا فى الإسلام و أهله أن يخلع منه، و يفسد الإسلام، و ينزع شعاره، و يظهر التكذيب بالنبي و بما جاء به من الشرائع، و تجتنب ما اقتضى قوه الكفر و تعاضمه على الجملة.

و يمكن جواب آخر و هو أن يقال: كما أن وقوع الكفر عند فعل من الافعال مع الشرائط المراعاة يكون مفسده، كذلك وقوع زياده عليه من ضرور الكفر، و من بعض الافعال لا- يجوز أن يفعل به ما يعلم أنه يفعل عنده ضربا آخر من الكفر، فمن كفر بدفع النص و العمل بخلافه، يجوز أن يكفر بأن يظهر الطعن فى النبوه و الشرائع و التوحيد و العدل، فالمنع مما يقع عنده زياده الكفر فى الوجوب، كالمنع مما يقع عنده شىء من الكفر.

و ليس لأحد أن يقول: هذا الجواب لا- يليق بمذاهب الإماميه، لأنهم يذهبون الى أن دافع النص و الكافر به لا طاعه معه و لا معرفه بالله تعالى و أنبيائه و شرائعه، بل هو فى حكم الدافع لذلك و الجاهل به، فليس يزداد بالمحاربه عند المجاهده إلا ما كان حاصلا قبلها.

و ذلك أنا إذا صفحنا عن تلخيص هذا الموضوع و المناقشه عليه فيه و تحقيقه، جاز لنا أن نقول من جمله ضرور الكفر محاربه الامام و مدافعته و ممانعته.

و ما كانوا بهذا الضرب كافرين بدفع النص و لا مستحقين لعذاب المحاربه و المدافعه، فإذا خرج بهم الى الحرب فحاربوا و مانعوا، كفروا بذلك و استحقوا به العذاب بعد أن لم يكونوا عليه فى الأول، و لذلك ان نطقوا و أظهروا و أعلنوا جحد الإمامه و الشريعه و طعنوا فيها طعنا مسموعا متحققا، فكل ذلك كفر ما كانوا عليه و لا مستحقى عقابه.

فبان صحه هذا الجواب أيضا مضافا الى ما تقدم. و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على خير خلقه محمد و عترته المعصومين.

٥٠- مسأله فى العصمه

مسأله فى العصمه

ص: ٣٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم ما حقيقه العصمه التي يعتقد وجوبها للأنبياء و الأئمه عليهم السلام؟ و هل هو معنى يضطر إلى الطاعه و يمنع من المعصيه، أو معنى يضام الاختيار؟ فان كان معنى يضطر إلى الطاعه و يمنع من المعصيه، فكيف يجوز الحمد و الذم لفاعله؟ .

و ان كان معنى يضام الاختيار، فاذكروه و دلوا على صحه مطابقته له، و وجوب اختصاص المذكور بن به دون من سواهم.

فقد قال بعض المعتزله: ان الله عصم أنبياءه بالشهاده لهم بالاعتصام، و ضلل قوماً بنفس الشهاده عليهم بالضلال، فان يكن ذلك هو المعتمد أنعم بذكره و دل على صحته و بطلان ما عساه نعلمه من الطعن عليه، و ان كان باطلا دل على بطلانه و صحه الوجه المعتمد دون ما سواه.

الجواب و لله التوفيق:

اعلم أن العصمه هي اللطف الذي يفعله تعالى، فيختار العبد عنده الامتناع

ص: ٣٢٥

من فعل القبيح، فيقال على هذا: ان الله عصمه، بأن فعل له ما اختار عنده العدول عن القبيح، و يقال: ان العبد معتصم، لانه اختار عند هذا الداعي الذي فعل الامتناع عن القبيح.

و أصل العصمه في وضع اللغة المنع، يقال: عصمت فلاناً من السوء إذا منعت من فعله به، غير أن المتكلمين أجروا هذه اللفظه على من امتنع باختياره عند اللطف الذي يفعله الله تعالى به، لأنه إذ افعل به ما يعلم أن يمتنع عنده من فعل القبيح، فقد منعه منه، فأجروا عليه لفظ المانع قسراً أو قهراً.

و أهل اللغة يتصارفون ذلك و يستعملونه، لأنهم يقولون فيمن أشار على غيره برأى فقبله مختاراً، و احتذى بذلك من ضرر يلحقه، و هو ماله ان حماه من ذلك الضرر و منعه و عصمه منعه، و ان كان ذلك على سبيل الاختيار.

فان قيل: أفتقولون فيمن لطف له بما اختار عنده الامتناع من فعل واحد قبيح أنه معصوم.

قلنا: نقول ذلك مضافاً و لا نطلقه، فنقول: انه معصوم من كذا و لا نطلق، فيوهم أنه معصوم من جميع القبائح، و نطلق في الأنبياء و الأئمة عليهم السلام العصمه بلا تقييد، لأنهم عندنا لا يفعلون شيئاً من القبائح. دون ما يقوله المعتزله من نفى الكبائر عنهم دون الصغائر.

فإن قيل: فإذا كان تفسير العصمه ما ذكرتم، فألا عصم الله جميع المكلفين و فعل بهم ما يختارون عنده الامتناع من القبائح.

قلنا: كل من علم الله تعالى أن له لطفاً يختار عنده الامتناع من القبح، فإنه لا بد أن يفعله و ان لم يكن نبياً و لا إماماً، لأن التكليف يقتضى فعل اللطف على ما دل عليه في مواضع كثيرة.

غير أنا لا نمنع أن يكون في المكلفين من ليس في المعلوم أن فيه سبباً متى

فعل اختار عنده الامتناع من القبيح، فيكون هذا المكلف لا عصمه له في المعلوم و لا لطف، و لا يكلف من لا لطف له بحسن و لا بقبح، و انما القبيح منع اللطف فيمن له لطف مع ثبوت التكليف.

فأما قول بعضهم أن العصمه الشهاده من الله تعالى بالاعتصام، فباطل لأن الشهاده لا يجعل الشيء على ما هو به، و انما يتعلق به على ما هو عليه، لأن الشهاده هي الخبر، و الخبر عن كون الشيء على صفة لا يؤثر في كونه عليها، فيحتاج أو لا الى أن يتقدم الى العلم بأن زيدا معصوم أو معتصم و يوضح عن معنى ذلك، ثم تكون الشهاده من بعده مطابقه لهذا العلم، و هذا بمنزله من سئل عن حد المتحرك، فقال: هو الشهاده بأنه متحرك أو العلم بأنه على هذه الصفة.

و في هذا البيان كفايه لمن تأمل.

ص: ٣٢٧

٥١- مسأله فى الاعتراف على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر

أشاره

مسأله فى الاعتراف على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر

ص: ٣٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم ما يقال لمن يدعى عند اقامه الدليل على حدوث الجسم و الجوهر و العرض شيئاً ليس بجسم و لا جوهر و لا عرض، أحدث الله تعالى الأشياء عنه.

و ما الذى يفسد دعواه عند المطالبه بالدلاله على صحتها؟ .

الجواب:

أول ما نقول إحداث شيء من شيء غيره كلام، محال ظاهر الفساد، لان المحدث على الحقيقه هو الموجود بعد أن كان معدوماً. فإذا فرضنا أنه أحدث من غيره، فقد جعلناه موجوداً فى ذلك الغير، فلا يكون محدثاً على الحقيقه، و لا موجوداً من عدم حقيقى، فكأننا قلنا: انه محدث و ليس بمحدث.

و هذا متناقض، على أن الجواهر و الأجسام إنما حكمنا بحدوثها، لأنها لم

ص: ٣٣١

يحل (١) من الاعراض، و لم يتقدم فى الوجود عليها، و ما لم يتقدم المحدث فهو محدث مثله.

و إذا كانت الأعراض التى تأملنا (٢) بحدوثها الى حدوث الأجسام، و الجوهر محدثه لا من شىء و لا عن هيولى، على ما نموه (٣) به هؤلاء المتفلسفون به، فيجب أن يكون الجواهر و الأجسام أيضاً محدثه على هذا الوجه، لأنه إذا وجب أن يساوى ما لم يقدم المحدث له فى حدوثه، فيجب أن يساويه أيضاً فى كيفية حدوثه.

على أنا قد بينا أن ما أحدث من غيره ليس بمحدث فى الحقيقة، و العرض محدث على الحقيقة، فيجب فيما لم يقدمه فى الوجود أن يكون محدثاً على الحقيقة.

نبين ما ذكرناه أن من أحدث من طين أو شمع صورته، فهو غير محدث لها على الحقيقة، و كيف يكون ذلك؟ و هو موجوده الاجزاء فى الطين أو الشمع، و انما أحدث المصور تصويرها و تركيبها و المعانى المخصوصه فيها، و هذا يقتضى أن الجواهر و الأجسام على مذهب أصحاب الهيولى غير محدثه على الحقيقة، و انما حدث التصوير.

و إذا دل الدليل على حدوث جميع الأجسام، بطل هذا المذهب.

فأما الذى يدل على بطلان قول من أثبت شيئاً موجوداً ليس بجسم و لا عرض من غير جملة المطالبه أو تصحيح دعواه و لعجزه عن ذلك، فهو أنه لا حكم

ص: ٣٣٢

١-١ (١) ظ: لم يخل.

٢-٢ (٢) ظ: قلنا.

٣-٣ (٣) ظ: نوه.

لذات موجوده ليست بجسم ولا جوهر ولا عرض يعقل و يمكن اشاره اليه.

و ما لا- حكم له من الذوات أو الصفات لا يجوز إثباته ولا بد من نفيه، لانه يؤدي الى الجهالات و الى إثبات ما لا يتناهى من الذوات و الصفات، و قد بينا هذه الطريقه فى مواضع من كتبنا، لا سيما الكتاب «الملخص» فى الأصول.

على أنا نقول لمن أثبت الهيولى و ادعى أنها أصل للعالم، و أن الأجسام و الجواهر منها أحدثه (١)، لا يخلو هذه التى سميتها ب «الهيولى» من أن يكون موجوده ما يعنى أنه يستتمه (٢) لهذه اللفظه، لأن الموجود عندكم يكون بالفعل و يكون بالقوه، و يكون المعدوم عندكم موجوداً بالقوه أو فى العلم.

و انما يريد بالوجود هو الذى يعقله و يعلمه صورته عند إدراك الذوات المدركات لان أحدنا إذا أدرك الجسم متحيزاً علم ضروره وجوده و ثبوته. و كذلك القول فى الألوان و ما عداها من المدركات.

فان قال: هى موجوده على تحديدكم.

قلنا: فيجب أن تكون متحيزه، لأنها لو لم تكن بهذه الصفه ما جعل منها المتحيز.

ألا- ترى أن الاعراض لما لم تكن متحيزه، لم يمكن أن يحدث فيها المتحيز و إذا أقرروا فيها بالتحيز فهى من جنس الجوهر، و بطل القول بأنها ليست بجوهر و وجب لها الحدوث، لان دليل حدوث الأجسام ينظمها و يشتمل عليها، فبطلوا أيضاً القول بعدمها و نفى حدوثها.

ص: ٣٣٣

١- ١) ظ: أحدثها.

٢- ٢) كذا.

و ان قالوا: هي معدومه.

قلنا: إذا كانت معدومه على الحقيقة فما يسومكم إثبات قدم لها و لا حدث لان هذين الوصفين انما يتعاقبان على الموجود، فكأنكم تقولون: ان الله سبحانه و تعالى جعل من هذه الهيولى المعدومه جواهر و اجساماً موجوده.

هذه موافقه فى المعنى لأهل الحق القائلين: بأن الجواهر فى العدم على صفة تقتضى وجوب التحيز لها متى وجدت، و أن الله سبحانه إذا أوجد هذه الجواهر، وجب لها فى الوجود التحيز لما هى عليه فى نفوسها من الصفة فى العدم الموجب لذلك بشرط الوجود، و لا تأثير له فى الصفة التى كانت عليها الجواهر فى العدم.

على أن هذه الطريقة إذا صاروا إليها تقتضى أن الأجناس و الاعراض كلها هيولى، لان الدليل قد دل على أن السواد و لكل حسن فى الاعراض (1) صفة ثابتة فى حال العدم يقتضى كونه على صفة التى تدرك عليها ان كان مما يدرك فى حال الوجود، و أن الفاعل انما يؤثر فى احداثه و إيجاده، دون صفة التى كان عليها فى حال العدم.

و القول فى الاعراض كالقول فى الجواهر فى هذه القصة، فيجب أن يكون الجميع هيولى، لان الطريقة واحده، و كلام هؤلاء القوم غير محصل و لا مفهوم و هم يدعون التحديد و التحقيق، و ما أبعدهم فى ذلك.

تمت المسأله.

ص: ٣٣٤

(١ - ١) ظ: كذا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

